



# القضاء القبطي في

## مصر

تأليف / مجدى جرجس

تقديم د. وليم سليمان قلاده







تراث الأمة  
(الدراسات)

مجدى جرجس

القضاء القبطى فى مصر  
(دراسة تاريخية)

ميريت للنشر والمعلومات

DL

سلسلة نرات الأمه

إشراث د عماد أبو عارى

الدراسات

الكث الأول

القضاء القبطى فى مصر

دراسة تاريخية

مجدى جرجس

الطعة الأولى

القاهرة ١٩٩٩

ميربت للنشر والمعلومات

١٤ شارع شامليون ت ٥٧٥٣٥٠٢

المدير العام : محمد هاشم

الغلاف: قطعة نسيج من

المتحف القبطى

رقم الايداع

٩٩/٢٧٨٤

الإهداء

إلى بنت الأرض الطيبة ... نجاح عبد المسيح  
تحية حب وشوق واحترام.



## المحتويات

٧	• مقدمة
١١	• الباب الأول: قضاء القبط الأرثوذكس في العصر الروماني
٢٥	• الباب الثاني : القضاء القبطي (قضاء أهل الذمة) في العصر الإسلامي.
٢٧	أولا: قضاء أهل الذمة والفقهاء.
٤٥	ثانيا: قضاء أهل الذمة والحكام.
٧٣	• الباب الثالث: النظام القضائي للقبط الأرثوذكس
٧٥	أولا : مصادر التشريع
٩٧	ثانيا : الهيئة القضائية
١٠٧	ثالثا: الاختصاصات والصلاحيات
١١٧	رابعا: الإجراءات
١٥١	• المصادر والمراجع
	• الملاحق:
١٦٣	نماذج للوثائق الصادرة عن الهيئة القضائية القبطية





## تقديم

الكنيسة القبطية مؤسسة مصرية، بل هي أقدم المؤسسات الشعبية المصرية. تأسست على أرض هذه البلاد، وواصلت رسالتها على مدى عشرين قرناً دون انقطاع. وعاش في ظلها المصريون جميعاً ستة قرون كاملة قبل مجيء الإسلام. كانت مصر ولاية رومانية، ولكن لها كنيسة مستقلة. ووقف أبناؤها المصريون في مواجهة اضطهاد شرس، وقفوا يدافعون عن حق الإنسان في حرية عقيدته، وبهذا تكون هذه الفترة هي من أهم المصادر التاريخية للاستقلال الوطني، وحرية الرأي والعقيدة في مصر.

لذلك يكون الاهتمام بتاريخها وبدورها العريق - من الأمور بالغة الأهمية في تكوين الوعي وإنهاض الذاكرة الوطنية.

وهذا الكتاب "القضاء القبطي في مصر - دراسة تاريخية" ألفه الأستاذ "مجدى جرجس"، وهو الجزء النظري من رسالته لدرجة الماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة - يقدم جانباً من هذا التاريخ. فهو يدرس الدور الذي كانت تقوم به المؤسسة الكنسية في الفصل في المنازعات التي تعرض على جهة القضاء فيها. ويبدأ المؤلف هذه الدراسة بالعصر الروماني، ثم بقضاء أهل الذمة في العصر الإسلامي. وقد بذل المؤلف في هذه المرحلة جهداً كبيراً في متابعة آراء الفقهاء ورجع في ذلك إلى الكتب الفقهية في مثابة علمية جادة، وأوضح موقف الحكام بدءاً من عصر الولاة في الدوليين الأموية والعباسية ثم مع الفاطميين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين والحملات الفرنسية ثم مع الدولة الحديثة بدءاً من محمد علي. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث، ضمن متابعته للتطبيق العملي، أكد أن الخط

الهمايونى العثمانى الصادر عام ١٨٥٦ لم يكن معمولاً به ضمن الكيان القانونى المصرى، بل كان التعامل يجرى على خلاف ما تضمنه من أحكام. وهذه مسألة هامة.

وفى ختام كلامه عن قضاء أهل الذمة، أشار إلى القانون المطبق على موارىث الأقباط. وأورد حالة فردية تطبق الشريعة الإسلامية. ولكن يلاحظ أن هذا الوضع ليس فى حالة بذاتها، لأن موارىث المصريين جميعاً تخضع للشريعة الإسلامية بمقتضى أحكام القانون المصرى. وقد أشير إلى ذلك أثناء مناقشة الرسالة.

بعد هذه الدراسة التاريخية أوضح المؤلف النظام القضائى للقبط الأرثوذكس - من ناحية مصادر التشريع والهيئة القضائية والاختصاصات والصلاحيات والإجراءات. وتحت عنوان مصادر التشريع جمع المؤلف مصادر القواعد القانونية ثم كتب جميع القواعد القانونية. وهذه لا تعتبر مصادر للقواعد القانونية بالمعنى التشريعى الدقيق. وكان من الأفضل فصل الاثنين تحت عنوانين مستقلين. وقد أشير إلى هذه الملاحظة أيضاً أثناء مناقشة الرسالة.

وقد رجع المؤلف فى دراسته إلى المخطوطات والسجلات المحفوظة بالبطريركية وغيرها. وأوضح ذلك فى هوامشه الكثيرة التى تفصح عن دراسة أصيلة بالغة الأهمية. تكشف عن عديد من جوانب مجهولة للحياة الاجتماعية للأقباط.

إن الكتاب ثرة مجهود علمى حاد، تطلب جهوداً متواصلة فى الرجوع إلى المخطوطات والسجلات المكتوبة بلغة وبخط وباصطلاحات صعبة تحتاج إلى خبرة متميزة فى قراءة الوثائق بدأها أثناء دراسته بقسم الوثائق بالكلية وتابعها عملياً بعد ذلك. وأرجو للمؤلف المزيد من التوفيق فى دراساته المقبلة.

وليم سليمان قلاده



## مقدمة

تتناول هذه الدراسة قضاء القبط الأرثوذكس . منذ العصر الروماني حتى عام ١٨٨٣ . إذ في هذا العام تشكل المجلس الملي للقبط الأرثوذكس . وبدأت معه مرحلة أخرى من تاريخ القضاء القبطي.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت قضاء غير المسلمين في العصر الإسلامي ، إلا أن معظمها انصب حول نصوص التشريعات فقط ، دون أدنى التفات إلى تاريخ هذا القضاء، أو كيفية ممارسته واقعياً ، باستثناء بعض مصادر تحدثت عن الأوامر والقرارات الصادرة من قبل الإدارة الحكومية، وتعلق بقضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

أما الدراسات التي تناولت أمور أهل الذمة عامة في الدولة الإسلامية فمعظمها يدور حول عناوين ثابتة، تتعلق بمعاملة أهل الذمة في الدولة الإسلامية ، والأحوال الاجتماعية لهم ، ووظائفهم .. إلخ ولم تعر قضاء أهل الذمة أدنى اهتمام، إلا في بعض سطور قد تأتي عفواً في إطار موضوع ما.

لذلك عانيت أشد المعاناة في محاولة رصد تاريخ القضاء القبطي في العصر الإسلامي، وجمعت في عناء شديد بضعة أخبار متناثرة هنا وهناك، بالإضافة إلى استقراء ما وراء التعليمات والأوامر الكنسية الصادرة عن البطاركة في سنوات مختلفة، لأستخلص منها ما قد يصلح لتحديد ملامح هذا القضاء واتجاهاته ، وظل هذا العناء ملازماً لنا حتى أوائل القرن التاسع عشر، إذ تفجرت ينابيع هائلة من المعلومات الثمينة والهامة ، لذا لم نجد أي مشقة في وضع تصور مفصل لقضاء القبط الأرثوذكس في القرن التاسع عشر، ومن شتى جوانبه.

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى الأبواب التالية:

الباب الأول: قضاء القبط الأرثوذكس في العصر الروماني ، وفيه تناولنا نشأة التشريع الكنسي وتطوره خلال القرون الخمسة الأولى وموقف الكنيسة القبطية منه، ثم استقلال القضاء القبطي عما سواه ، من منتصف القرن الخامس الميلادي وحتى دخول العرب مصر.

الباب الثاني: القضاء القبطي (قضاء أهل الذمة) في العصر الإسلامي ، وتناولنا فيه، التقنين الفقهي للقضاء القبطي ، تحت مصطلح (قضاء أهل الذمة) وهذا التقنين هو التصور النظري لهذا القضاء من وجهة نظر الفقهاء ووضعناه تحت عنوان: قضاء أهل الذمة والفقهاء ، ثم تتبعنا الرصد التاريخي لهذا القضاء طوال العصور الإسلامية المختلفة، وحتى عام ١٨٨٣ م، ثم ختمنا هذا الباب بملاحظات عامة عليه.

الباب الثالث: النظام القضائي للقبط الأرثوذكس، وخصصناه لدراسة هذا النظام من داخله، من حيث مصادر التشريع ، والهيئة القضائية وصلحياتها وإجراءات التقاضي ، واعتمدنا اعتمادا كبيرا في هذا الباب على السجلات القضائية للبطريركية (١٨٥٣ - ١٨٨٣ م) ثم ألحقنا بهذه الدراسة نماذج للوثائق التي أفرزتها هذه الهيئة.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن كل ما جاء بهذه الدراسة كان جزءا من رسالتنا للماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة.

وفي هذا الصدد يشرفني أن أسجل هنا خالص حبي واحترامي وتقديري لأستاذي الحبيب الجليل، الأستاذ الدكتور/ حسن الحلوه أستاذ علم الوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة على ما حبانى به من توجيه ورعاية - كما أشكر كل من أستاذي الجليلين أ. د. مصطفى أبو شعيشع، ود. وليم سليمان قلادة اللذين تشرفت بمناقشتهما لي في هذه الرسالة.



وقائمة من أود شكرهم طويلة جدا تتسع لصفحات عديدة، ولكن لا بد هنا من الشكر العميق والاحترام الجزيل لأبي الطوباوى قداسة البابا شنودة الثالث والذي سمح لى بالاطلاع على السجلات القضائية وكذلك مخطوطات مكتبة الأزبكية ، ولولاه ما خرج هذا البحث إلى النور، فله منى خالص الحب وعظيم الإمتنان .







الباب الأول

**قضاء القبط الأرثوذكس في العصر الروماني**

---





النظام القضائي للقبط يرتبط أشد الارتباط بالكنيسة القبطية ، والكنيسة القبطية تبوأ مكانة متميزة على مستوى العالم المسيحي ، وساهم رجالها في وضع وترسيخ القوانين الكنسية في المجامع المسكونية .

وبناء على ذلك كان التشريع الكنسي سائدا على مستوى جميع الكنائس في العالم ، وظل هذا الأمر حتى سنة ٤٥١م ، وهو التاريخ الذي انعقد فيه مجمع خلقيدونية ، والذي على أثره أصبح للكنيسة القبطية مسارها الخاص في تشريعاتها وقوانينها .

وعلى ذلك فالتشريع الكنسي على مستوى العالم حتى سنة ٤٥١م هو تاريخ التشريع الكنسي للكنيسة القبطية.

### التشريع الكنسي

هو ما وضعته - وتضعه - الكنيسة من تشريعات وأنظمة تحدد واجبات وحقوق خدام الكنيسة الروحيين وعمالها وأعضائها في علاقاتهم المتبادلة، والتشريع الكنسي وضع مبادئه رسل السيد المسيح ، وتوسعت في وضعه المجامع الكنسية - وهو قابل للتعديل والإضافة بواسطة المجامع المسكونية <sup>(١)</sup> .

#### • نشأة التشريع الكنسي:

أعطى السيد المسيح لتلاميذه ورسله وتابعيهم سلطة التشريع إذ قال لهم "كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطا في السماء وكل ما تحلون على الأرض يكون محلولا في السماء" <sup>(٢)</sup> . وعلى هذا الأساس أخذ الرسل في وضع مبادئ التشريع الكنسي وأعطوا هذا السلطان أيضا للرئاسة الكنسية على مر العصور.

## – القرن الأول: عصر الرسل:

لما كانت المسيحية في جوهرها تهدف إلى خلاص الإنسان وتوبته ، ورفعته إلى مرتبة الكمال الأدبي ، وذلك بتحريره من كل القيود المادية التي تكبل سمو روحه، لذلك كانت هذه الغاية هي محور التشريع الكنسي .

فمنذ البداية ابتعدت التشريعات الكنسية عن سن أى تنظيم وضعى تقوم على تنفيذه سلطة زمنية<sup>(٣)</sup> ، فانصرف اهتمام الرسل إلى نشر المسيحية في البلاد المختلفة وتأسيس الكنائس بها، وتبعاً لذلك أخذوا في وضع التشريعات والتنظيمات التي تكفل حياة مستقرة دينياً للمؤمنين ، وتنظيم سير العمل داخل الكنيسة ، وتحديد اختصاصات هيئاتها ، ووضع الرسل نظاماً لإصدار التشريعات والأحكام وللفصل في الخلافات وهو نظام (الجامع) ، إذ دعوا إلى عقد مجمع في أورشليم سنة ٥١م على أثر خلاف فكري حول مدى التقيد بفرائض الناموس الموسوى<sup>(٤)</sup>، وعلى مثال هذا المجمع جرت الكنيسة، وينسب إلى الرسل أول وأهم عمل تشريعى في تاريخ الكنيسة وهو المسمى "قوانين الرسل" وهذه القوانين في مجملها وضعت أسس الحياة المسيحية بكاملها من حيث تنظيم وتقنين الدرجات الكهنوتية وأسس حياة العلماني وسلوكه وطقوس العبادة وفرائضها<sup>(٥)</sup>.

## – القرن الثاني الميلادي:

منذ منتصف القرن الثاني الميلادي اكتملت المؤسسات الكنسية، وأصبح لكل كنيسة كبيرة أسقف يرعاها ويتبعه عدد من القسوس والشمامسة، وتعددت الكنائس في الولاية الواحدة، وتبوأَت كنيسة العاصمة في أى ولاية مركز الصدارة بين باقى الكنائس، وبالتالي أصبح لأسقف كنيسة العاصمة المكانة الأولى في الولاية ، وتمتع بنوع من الزعامة على أساقفة الكنائس الأخرى في نفس ولايته<sup>(٦)</sup> وتعرضت المسيحية – في هذه الفترة – لاضطهاد شديد من جانب الرومان ، مما دفع بالمسيحيين للانعزال في جماعات مستقلة تسير وفق قوانينها



الخاصة ، وتتحاشى قدر الإمكان الاختلاط بنظم الدولة ، بل اعترضوا على العمل كموظفين فى الإدارة الرومانية، وبالتالي خضع المسيحيون لأساقفتهم والتزموا بالأحكام التى يصدرونها دون تدمير أو اعتراض<sup>(٧)</sup>.

### – القرن الثالث واستكمال البنيان :

بالرغم من شدة الاضطهاد الذى تعرضت له الكنيسة إلا أنها كانت تبنى نفسها بخطوات حثيثة ، ويذكر ساويرس بن المقفع أن البابا ياروكلاس (ت ٢٤٦م) أو كل عنه ديونسيوس للنظر فى الأحكام بالإسكندرية كذلك كتب البابا ديونسيوس (ت ٢٦٤م) قوانينه وخلدها فى البيعة<sup>(٨)</sup>. وانعقد مجمع فى قرطاجنة سنة ٢٥٧ م لمناقشة معمودية المتدعين ، وبعد أسرفاليريان سنة ٢٦٠م نعمت الكنيسة بفترة من السلام والهدوء ، وازداد عدد الداخلين فى المسيحية ، وبدأ المسيحيون يشتركون فى الحياة العامة ، ويقبلون على تولى الوظائف الحكومية ، حتى أصبح بعض حكام الولايات من المسيحيين ، وكانت هذه الفترة من السلام فرصة كبيرة للكنيسة<sup>(٩)</sup> كي تستكمل بناءها وتنظيمها الداخلى<sup>(١٠)</sup>، ويفهم من قصة بولس السميساطى أحد الهراطقة الذين ظهوروا فى هذا العصر أنه كان يمارس دورا قضائيا ، إذ قيل عنه "كان يقطع مصارفات الإخوة فى الحكم، وإذا زادوه خصومهم برطيلا عاد معهم عليهم"<sup>(١١)</sup>.

### – مرسوم جاليريوس:

ظلت الكنيسة طوال الثلاثة قرون الأولى ترتب نفسها، وتؤسس نظمها بعيدا عن الدولة ، حتى سنة ٣١١ م حينما أصدر جاليريوس مرسوماً سمح فيه للمسيحيين بممارسة شعائهم ، وفى سنة ٣١٣ م تم وضع هذا المرسوم حيز التنفيذ باتفاق قسطنطين وليسينيوس وعرف فيما بعد باسم "مرسوم ميلان" وبموجب هذا المرسوم أصبحت المسيحية أحد الأديان الشرعية فى الإمبراطورية الرومانية<sup>(١٢)</sup> ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الكنيسة تعقد مجامعها علانية ، ولكن بدأ

أيضا التدخل السافر للأباطرة في شئون الكنيسة ، حتى أن قسطنطين استثمر جيدا مشكلة ظهور الدوناتيين<sup>(١٣)</sup> وأمر بعقد مجمع للتحكيم في هذه المشكلة<sup>(١٤)</sup>، وعقدت الكنيسة بعد ذلك مجمعين مكانيين الأول في أنقره سنة ٣١٤ م والثاني في قيصرية سنة ٣١٥ م وضعت فيهما الكنيسة أحكاماً لمعالجة سقوط المؤمنين في عبادة الأوثان تحت وطأة الاضطهاد ، كذلك زواج الإكليروس وحدود الأبروشيات، وغيرها من المواضيع المنظمة لسير العمل والعبادة في الكنيسة<sup>(١٥)</sup>.

### — قسطنطين والكنيسة:

كان انفراد قسطنطين بعرش الإمبراطورية الرومانية سنة ٣٢٣ م نقطة تحول هامة في تاريخ الكنيسة وقضائها ، إذ أعطى امتيازات هائلة للمحاكم الأسقفية، وأدخل ضمن اختصاصاتها الدعاوى المدنية ، بل إنه أصبح من حق المتقاضين - إذا اتفقوا على ذلك - تحويل دعاويهم إلى المحاكم الأسقفية حتى لو كان قد تم السير في إجراءات الدعوى أمام المحاكم المدنية<sup>(١٦)</sup>.

ثم جاء المجمع المسكوني الأول والذي عقد في نيقية سنة ٣٢٥ م ليمثل فرصة كبيرة لقسطنطين وللكنيسة في وقت واحد، إذ انعقد المجمع بناءً على دعوة الإمبراطور وتحت رعايته ، وجمع بذلك الإمبراطور في شخصه السلطين المدنية والدينية ، واعتبر نفسه المسئول الأول عن الكنيسة ، كذلك أصبحت لقرارات الكنيسة قوة تنفيذ بحجم الإمبراطور نفسه، وقيل إن قسطنطين أعطى الأساقفة أثناء اجتماعهم في مجمع نيقية سيفه وقضيته وخاتمه وقال لهم "قد سلطتكم اليوم على الكهنوت والمملكة ، لتصنعوا ما ينبغي مما فيه قوام الدين وصلاح المؤمنين"<sup>(١٧)</sup> ووسع قسطنطين اختصاصات المحاكم الأسقفية ، حيث عد حكم الأسقف نهائيا في مختلف الدعاوى ، وأصبح للمحاكم الأسقفية أن تجبر الحكام على المثول أمامها إذا وجهت إليهم تهم بظلم أحد من الرعية<sup>(١٨)</sup>.

## • الدين والدولة:

ارتفعت مكانة الأساقفة في مدن الإمبراطورية الرومانية حتى أصبحوا هم مركز القوة والسلطان، بل إن المكانة التي وصلوا إليها جعلتهم موضع حسد من الحكام والأباطرة أحياناً، وقيل عن الأنبا أثناسيوس أسقف الإسكندرية (٣٢٨ - ٣٧٣م) إنه كان يحكم مصر كلها من المنفى<sup>(١٩)</sup>.

لذلك اتجهت سياسة الدولة الرومانية في ذلك الوقت إلى احتواء الكنيسة ورجاها تحت لوائها، ولكن ذلك لم يمنع اندفاع بعض رجال الكنيسة إلى الانضواء تحت لواء الإمبراطور، وامتدحوا كل أعمال الأباطرة وتدخلهم في شئون الكنيسة، بل ورحبوا بكل ما يصدره من مراسيم وتنظيمات ومنهم من وضعهم في مرتبة القداسة<sup>(٢٠)</sup>.

وحاولت الكنيسة أن تضع حداً لتدخل الأباطرة في شئونها، فقررت في مجمع إنطاكية المنعقد سنة ٣٤١م قطع أى أسقف أوقس يذهب لمقابلة الإمبراطور دون إذن مطرانه<sup>(٢١)</sup>، بل أن القديس أثناسيوس أسقف الإسكندرية واجه الإمبراطور قائلاً "ليس مسموحاً لنا أن نمارس حكماً أرضياً، وليس لك أن تقوم بعمل كنسى"<sup>(٢٢)</sup>.

إلا أن هذه الجهود لم تفلح في الحد من هذه الظاهرة المتزايدة، فكثير من الأساقفة الذين عجزوا عن الوصول إلى غاياتهم، أخذوا يرفعون أمورهم إلى السلطة المدنية أو الإمبراطور نفسه، فاضطرت الكنيسة أن تصدر قراراً آخر في مجمع قرطاجنة سنة ٤١٩م بتجريد أى من رجال الدين الذين يطلبون من الإمبراطور تولى القضاة المدنيين النظر في دعاويهم<sup>(٢٣)</sup>.

## — آثار امتزاج الدين بالدولة:

كان لتوطد العلاقات وتداخلها بين الكنيسة والسلطة المدنية آثار هامة في التشريع الكنسى وتجلت هذه الآثار في الناحيتين التاليتين:



أ - الأحكام الكنسية (العقوبات) وغاياتها.

ب - اختلاط الأحكام الكنسية والأحكام المدنية.

أ - الأحكام الكنسية (العقوبات) وغاياتها:

العقوبات الكنسية تنصرف إلى خلاص نفس الإنسان ، وانتقاله إلى حالة الاستحقاق للدخول في الحياة الأبدية، ولا يقصد بها التكفير عن الخطية ، أو وفاء للعدل الإلهي ، ولا هي قصاص لا بد منه يتوقف عليه غفران الخطية ، وعلى ذلك فهذه العقوبات تقوم على فكرة الخضوع الرضائي الأمين والمرغوب لأحكام الكنيسة<sup>(٢٤)</sup>، ولا يوجد أى قهر في تطبيق العقوبة ، لذلك كان المؤمنون يتقبلون هذه العقوبات بنفس خالصة ورغبة صادقة في التوبة ، ولا إلزام عليهم بتنفيذ العقوبة سوى حرصهم على العمل بها كوسيلة تساعد على التأهل للحياة الأبدية، أما وقد استظلت الكنيسة بالدولة ، فارتبطت العقوبة بمعنى مادي يفرغها من مضمونها الروحي المقصود، إذ جرى العرف على أن المذنب الذي توقع عليه عقوبة كنسية ، كان يحمل وزر عقوبة أخرى ؛ وهي فقد الأهلية حتى انتهاء مدة العقوبة الكنسية<sup>(٢٥)</sup>، وبذلك انتفى الهدف السامي من العقوبة الكنسية ، وأصبح الالتزام بالعقوبة لدى البعض مدفوعاً بالخوف من عقوبة فقد الأهلية وما يليها من تبعات ومشاكل.

ب - التداخل بين الأحكام المدنية والكنسية أو (إضفاء الصبغة الكنسية على القوانين المدنية):

نظراً للوثام الذي تم بين السلطتين الدينية والمدنية، بل وتداخلهما ، لذا فقد اختلطت الأحكام المدنية بالدينية ، وعدت القوانين التي أصدرها الملوك المسيحيون متممة للفقهاء الكنسي ، بل إن الأباطرة وضعوا قوانين منظمة لشئون الكنيسة، كذلك وضعوا أحكاماً مفصلة في كل المسائل الشخصية من زواج وطلاق وميراث ووصية وهبة ونالت رضا بعض الأساقفة بل ورحبوا بها<sup>(٢٦)</sup>، لذلك ظهرت هذه القوانين ضمن مجموعة الشرع الكنسي تحت اسم "قوانين الملوك".

## – مفترق الطرق:

فى سنة ٤٥١ م عقد مجمع خلقيدونية الشهير، وخرجت الكنيسة القبطية من هذا المجمع مغضوباً عليها من الدولة، ونالتها مصاعب عديدة وضيقات شديدة لعدم قبولها مقررات هذا المجمع، ومنذ ذلك الحين شقت الكنيسة القبطية طريقاً آخر بعيداً عن الدولة ومذهبها.

### • قضاء القبط الأرثوذكس:

عقب مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١ م، تبنت الكنيسة القبطية حركة استقلالية لتأكيد هويتها القومية، وقطع كل ما يربطها بالدولة الرومانية ومذهبها الدينى، فأولت اهتمامها باللغة القبطية فى محاولة منها لنبد اللغة اليونانية (لغة الدولة) وأحييت التقويم المصرى القديم وأسمته (تقويم الشهداء) بل أعادت تسمية المدن المصرية بأسمائها الفرعونية بدلا من الأسماء اليونانية، وكذلك أعادت العمل بالقانون المصرى القديم بدلا من القانون الرومانى<sup>(٢٧)</sup>.

ومنذ ذلك التاريخ حدثت القطيعة بين القبط والحكام ودامت نحو قرنين من الزمان (٤٥١ – ٦٤١م) أدت إلى مغالة الرومان فى اضطهاد القبط وبلغ هذا الاضطهاد قمته فى أوائل القرن السابع الميلادى على يد كيروس والذى عينه الإمبراطور الرومانى هرقل (٦١٠ – ٦٣٤م) والياً وبطريكاً على الإسكندرية وإعطاه السلطتين الدينية والمدنية، وفى ظل هذه الظروف دخل العرب مصر، وطويت هذه الصفحة وبدأت صفحة جديدة للقبط ولقضاائهم.



## الهوامش

- ١- حناينا الياس كساب: مجموعة الشرع الكنسى ، أو مجموعة قوانين الكنيسة المسيحية الجامعة، بيروت ، ١٩٧٥م، ص ٣٠٨-٣٠٩.
- ٢- إنجيل متى ١٨ : ١٨ .
- ٣- وليم سليمان قلادة: تعاليم الرسل "الدسقولية" ، ط٢، القاهرة : دار الثقافة، ١٩٨٩م، ص ٢٩٠.
- ٤- سفر أعمال الرسل (١٥ : ١ - ٢٩).
- ٥- وليم قلادة : المرجع السابق.
- ٦- أسد رستم: الروم فى سياستهم ، وحضارتهم ، ودينهم، وثقافتهم ، وصلاتهم بالعرب، ط١، بيروت: دار المكشوف ، ١٩٥٥م ، ج١ : ص ٣٧.
- ٧- رأفت عبد الحميد : الدولة والكنيسة ، ط١، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ج٢ : ص ٣٣.
- ٨- ساويرس بن المقفع : تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية (المعروف بسير البيعة المقدسة) القاهرة : مطبوعات جمعية الآثار القبطية ، ١٩٤٣م ، ج١ ص ٣٨، ٤٢ .
- ٩- المقصود بالكنيسة : المسيحية عامة ، وظل هذا التعبير يعنى المسيحية فى العالم أجمع حتى عام ٤٥١م إذ انشقت الكنيسة منذ ذلك التاريخ.
- ١٠- رأفت عبد الحميد ، المرجع السابق ، ج٢ : ص ٤٠.
- ١١- ساويرس بن المقفع : المرجع السابق ج١ : ص ٤٦.
- ١٢- ديورانت : قصة الحضارة ؛ ترجمة محمد زيدان ، ط٣، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٣، مج٣، ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، أسد رستم: المرجع السابق، ج١، ص ٥٤ ، ٥٥ ، رأفت عبد الحميد، المرجع السابق، ج٢ : ص ٦٩، ٧٧، ١٠٧.
- ١٣- الدوناتيون : هم اتباع دوناطس الذى ظهر فى أفريقية ، وقال أن الخطاة فى



- الكنيسة ينقلون عدوى خطاياهم إلى الآخرين ، ولهذا السبب كان يعلم أن الخطاة يجب أن يقطعوا من عضوية الكنيسة ، ولا سيما الذين دفعهم الخوف من الموت إلى تسليم الكتب المقدسة للحرق أثناء الاضطهادات ، واتهموا أسقف قرطاجة بذلك، وانشقوا عليه (حنينا الياس كساب: المرجع السابق ص ٦٨٧).
- ١٤- يوسابيوس القيصرى : تاريخ الكنيسة ، القاهرة ، مكتبة المحبة ، د. ت ، ص ٥٠٠ ، ٥٠١ .
- ١٥- حنينا الياس كساب: المرجع السابق، ص ١٢٣ - ١٥٢ ، اعتمدنا على هذا المرجع للرجوع إلى نصوص القوانين.
- ١٦- أسد رستم : المرجع السابق، ج ١ ، ص ٢٤٨ ، رأفت عبد الحميد : المرجع السابق، ج ٢ : ص ١١٠ .
- ١٧- ابن كبر : مصباح الظلمة فى إيضاح الخدمة ، القاهرة : مكتبة الكاروز ، ١٩٧٣ م ، ج ١ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .
- ١٨- رأفت عبد الحميد : المرجع السابق، ج ٢ : ص ١١٠ ، أحمد زكى بدوى : تاريخ مصر الاجتماعى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٤ .
- ١٩- متى المسكين (الأب) : القديس اثناسيوس الرسولى ، ط ١ ، مصر : دير القديس أنبا مقار ، ١٩٨١ م ، ص ١٤ .
- ٢٠- كان يوسابيوس القيصرى المعاصر لقسطنطين أظهر الذين فعلوا ذلك ، انظر، يوسابيوس القيصرى: المرجع السابق ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ .
- ٢١- نص القانون فى حنينا إلياس كساب : المرجع السابق ص ١٨٢ .
- ٢٢- طارق البشرى: المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، ط ٢ ، القاهرة : دار الشروق ، ١٤٠٨ هـ ، ص ٧٠٧ .
- ٢٣- نص القانون فى حنينا إلياس كساب : المرجع السابق ص ٧٢٧ .
- ٢٤- عونى برسوم : علم الأكليروس - الكتاب الثانى : الأساقفة ، القاهرة : الكلية الأكليريكية ، ١٩٨٤ م ، ص ٢٠ ، ٢١ ، يوحنا سلامة (القمص) : اللائى النفسية فى شرح طقوس ومعتقدات الكنيسة ، ط ٥ ، ١٩٩١ ، ج ٢ :

٢٥- كنت قد انشغلت كثيراً بنقل بعض العقوبات الكنسية ومدى التزام المذنب بها، فأجابني الدكتور / جودت جبرة ، المدير السابق للمتحف القبطى بالقاهرة بأنه كانت توجد عقوبة مدنية موازية للعقوبة الكنسية ، وهى عقوبة سقوط الأهلية.

٢٦- إهاب حسن إسماعيل : انحلال الزواج فى شريعة الأقباط الأرثوذكس ، مصر: دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٩م، ص ٣٥.

٢٧- صوفى أبو طالب : تاريخ القانون فى مصر، العصر الإسلامى ، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ج٢، ص ١٩، فتحى المرفاوى : تاريخ القانون المصرى ، العصر الرومانى ، مصر : دار النهضة العربية، ١٩٦٤م، ص ٢٨٥، محمود السقا: معالم تاريخ القانون المصرى فى العهدين البطلمى والرومانى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥م ، ص ١٧٩.

فقد عرفت مصر المسيحية - فى القرن الأول الميلادى ، ومصر آنذاك فى كنف الرومان ، والذين صنفوا المصريين ضمن فئة "الأجانب المستسلمين، وهذه الفئة لا تتمتع بأى حقوق سياسية ، ولا يجوز لها تطبيق قوانينها الأصلية إلا إذا سمح لهم الرومان بذلك، بينما القانون المطبق عليهم هو ما كان يسمى "قانون الشعوب".

والواقع أن الرومان سمحوا للمصريين بتطبيق أحكام القانون المصرى ، بالإضافة إلى خضوعهم لما يصدره الأباطرة والولاة من تشريعات تلزم جميع ساكنى مصر، بما فيهم المصريون ، وفى سنة ٢١٢م ، أصدر الإمبراطور كراكلا دستوره الشهير والذى اكتسب المصريون بمقتضاه الجنسية الرومانية على أرجح الأقوال (وتعددت الاجتهادات حول أسباب إصدار هذا الدستور ، بل أن مضمون الدستور نفسه كان مثار خلاف ، وذلك لتلف البردية التى تحوى نص هذا الدستور ، وبالتالى اختلف حول مدى استفادة المصريين من دستور كراكلا. انظر هـ. آيدرس بل: مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، نقله إلى العربية وأضاف إليه عبد اللطيف أحمد على ، د. ن، ١٩٦١ ، ص ١٤١ ،

ديورانت : المرجع السابق، مجـ ٣، جـ ٣: ص ٣٢٦، صوفى أبو طالب: المرجع السابق، جـ ٢: ص ١٢ هامش (٢)، فتحى المرفاوى : المرجع السابق، ص ١٦١ - ١٧٥).

وبالتالى وجب عليهم تطبيق القانون الرومانى ، ولكن الوثائق تدل على أن المصريين ظلوا يطبقون قوانينهم المحلية ، وبغض النظر عن نوع القانون المدنى الذى طبقه المصريون فإنهم استخدموا القانون الكنسى بجوار ذلك القانون.

#### المصادر والمراجع:

- فتحى المرفاوى : المرجع السابق، ص ١٢٦.
- صوفى أبو طالب: المرجع السابق جـ ١، ص ١٢.
- محمود السقا: المرجع السابق، ص ١٥٥.
- عطية مشرفة : القضاء فى الإسلام ، ط ١، القاهرة : سنة ١٣٥٨ هـ - سنة ١٩٣٩ م، ص ١٣٦.





الباب الثاني

**القضاء القبطي في العصر الإسلامي**

---





## أولاً : قضاء أهل الذمة والفقهاء

### • أهل الذمة:

اصطلاح عرفه الفقه الإسلامى يطلق على من يجوز عقد الذمة معهم من غير المسلمين فى دار الإسلام وهم: أهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم ممن انطبقت عليهم شروط عقد الذمة <sup>(١)</sup>.

والذمة بمعنى العهد والأمان ؛ ولقد سُمى أهل الذمة بذلك لأن لهم عهد الله ، وعهد رسوله ، وعهد جماعة المؤمنين ؛ فالذمى على هذا الأساس من "أهل دار الإسلام" كما يعبر الفقهاء ؛ أو "من حاملى الجنسية الإسلامية" كما يعبر المعاصرون <sup>(٢)</sup>.

### – نشأة المصطلح:

وإذا تتبعنا جذور هذا الاصطلاح ومنشأه وكيف استقر فى الفقه الإسلامى للدلالة على غير المسلمين الذين أقروا على دينهم مقابل الجزية، نجد أن كلمة "الذمة" وردت فى القرآن الكريم مرتين اثنتين فقط فى سورة التوبة: "كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة" (آية ٨) ، "لا يرقبون فى مؤمن إلا ولا ذمة وأولئك هم المعتدون" (آية ١٠).

أما تعبير "أهل الذمة" فلم يرد فى القرآن الكريم ، ولكن استخدمت تعبيرات أخرى متعددة للإشارة إلى غير المسلمين مثل: "أهل الكتاب" ، "النصارى" ، "اليهود" ، "الصابئون" ، "المشركون" ، "الكافرون" ، ... إلخ <sup>(٣)</sup>.

أما فى الأحاديث النبوية فقد وردت عبارة الذمة ، وأهل الذمة ، كثيراً لوصف غير المسلمين القاطنين ديار الإسلام <sup>(٤)</sup>.

ومن خلال هذه الصيغة الوصفية التي استخدمها الرسول، دخل تعبير "أهل الذمة" قاموس التخاطب مع غير المسلمين، سواء في الممارسات الواقعية، أو في كتب الفقه، ولكن هذا التعبير وإن استخدم في أحاديث الرسول وعهوده، إلا أنه كان جزءاً من لغة الخطاب في تعامل القبائل العربية قبل الإسلام، إذ كانت عقود الذمة والأمان هي صيغة التعايش التي تعارف عليها عرب الجاهلية، فقد عرف العرب منذ القدم التناصر بالجوار، فكان وجوههم في الجاهلية يجيرون من يلجأ إليهم أو يستجير لهم<sup>(٥)</sup>.

### – تطور المصطلح .. العهد العمري:

وفي مرحلة تالية أصبح عقد الذمة مرادفاً لمصطلح "عهد عمر" أو الشروط العمرية، إذ نسب إلى الخليفة عمر بن الخطاب عهداً يتضمن شروطاً وبنوداً معينة يصير بمقتضاها عقد الذمة نافذاً لكلا الطرفين، وبالرغم من أن هذا العهد لم يبدأ ظهوره بشكله النهائي إلا في أواخر القرن الثاني الهجري<sup>(٦)</sup>، إلا أنه استقر في البناء الفقهي والقانوني للمجتمع الإسلامي، وأصبح أساساً لتقنين وضع أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، ويكاد لا يخلو كتاب فقهي تناول أمر أهل الذمة من الإشارة إلى هذا العهد، بل إن كثير من الفقهاء والمختسبين<sup>(٧)</sup> صنفوا مؤلفات كان العهد العمري هو قوامها الأساسي.

### – العهد العمري وقضاء أهل الذمة:

على أنه إذا تناولنا العهد العمري من حيث المضمون، وكيفية تقنين وضع أهل الذمة في الإطار الإسلامي – بغض النظر عما أثير حول مصدر هذا العهد ونسبته إلى الخليفة عمر بن الخطاب<sup>(٨)</sup>.

نجد أن هذا العهد يتناول أموراً خاصة بحماية الإسلام والجماعة الإسلامية، والشروط الواجب على أهل الذمة اتباعها إزاء الإسلام والمسلمين<sup>(٩)</sup>.

أما تنظيم جماعة أهل الذمة داخلياً فلم يتعرض له هذا العهد من قريب أو

بعيد، وبالتالي لم يتعرض لأمر قضائهم - وهو ما يهمننا في هذا المجال - وإنما تكفل بمناقشة هذا الأمر وتقنينه بجماعة الفقهاء ضمن مناقشاتهم واجتهاداتهم لوضع تصور كامل عن المجتمع الإسلامي بكافة فئاته تحت مظلة الحكم الإسلامي .

### • قضاء أهل الذمة:

بداية يجدر بنا أن نشير إلى أن استخدامنا تعبير "قضاء أهل الذمة" استخداماً غير دقيق تماماً ، وذلك بالنظر إلى المعنى الاصطلاحي الفقهي للقضاء<sup>(١٠)</sup>، ولكننا أثرنا استخدامه هنا بمعناه اللغوي، الذي يشير إلى الحكم بين أهل الذمة - على اعتبار أننا نناقش واقعاً تاريخياً من منظور فقهي.

وفي تناولنا لقضاء أهل الذمة من منظور إسلامي سنعرض لهذه المسألة من زاويتين :

الأولى : عند احتكام أهل الذمة إلى القضاء الإسلامي.

الثانية : عند احتكام أهل الذمة إلى أهل دينهم.

### • أولاً: احتكام أهل الذمة إلى القضاء الإسلامي:

"فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين"<sup>(١١)</sup>.

"وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك"<sup>(١٢)</sup>.

حول تأويل هاتين الآيتين من سورة المائدة ثار جدل واسع يتعلق ببقاء حكم الآية الأولى ، وهو تخير الحاكم - إذا ما ترفع إليه أهل الذمة - بين الحكم بينهم أو الإعراض عنهم ، أم أن هذا التخير قد نسخ بالآية الثانية ، وأصبح الحكم بين أهل الذمة متى ترفعوا إلى القاضي المسلم واجباً عليه.

والذين قالوا ببقاء حكم الآية الأولى ، اختلفوا في مدى هذا التخير من

حيث الموضوع والأشخاص ، والذين قالوا بنسخ هذه الآية وصار واجباً على القاضى المسلم الحكم بين أهل الذمة متى ترفعوا إليه ، أو اختار الحكم بينهم - اختلفوا بشأن بعض الأحكام التى تطبق على أهل الذمة.

ولعل أظهر المؤيدين صراحة لمن قال ببقاء حكم الآية الأولى "فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم .. الآية" هو الإمام الطبرى فى تفسيره ؛ إذ أجمل الآراء المتعددة فى تفسير هذه الآية ؛ رأى من قال ببقاء حكم هذه الآية، ورأى من قال بنسخها بالآية الثانية "وأن احكم بينهم بما أنزل الله ... الآية" ثم رجح الرأى الأول قائلاً "وأولى القولين عندى بالصواب قول من قال أن حكم هذه الآية ثابت لم ينسخ، وأن للحكام الخيار فى الحكم بين أهل العهد إذا ما ترفعوا إليه فاحتكموا ، وترك الحكم بينهم" <sup>(١٣)</sup>، ويضع الإمام الطبرى معايير الحكم أو الإعراض عنهم وردهم إلى أهل دينهم "إلا فى سرقة وقتل" <sup>(١٤)</sup>.

بينما يرتكن الإمام الرازى فى تفسيره إلى قول الإمام الشافعى مؤداه: أن التخيير المنصوص عليه فى هذه الآية مخصوص (بالمعاهدين) الذين لا ذمة لهم - ولهم مع المسلمين عهد إلى مدة ، أما أهل الذمة فيجب على الحاكم أن يحكم بينهم إذا تحاكموا إليه" لأن فى إمضاء حكم الإسلام عليهم صغاراً لهم" <sup>(١٥)</sup> ، والإمام القرطبى يقف مؤيداً لمن قال بأن حكم الخيار قد نسخ ، وشدد على وجوب الحكم بين أهل الذمة متى ترفعوا إلى الحاكم المسلم "وإذا أعرض عنهم فيكون عند بعض العلماء تاركاً فرضاً ، فاعلاً ما لا يحل له ولا يسعه" <sup>(١٦)</sup>، وأيده فى ذلك ابن كثير <sup>(١٧)</sup> والسيوطى <sup>(١٨)</sup>.

وستناول الآراء الفقهية حول هاتين النقطتين :

أ- الحكم بين أهل الذمة أو الإعراض عنهم.

ب- المعايير الخاصة بأحكام أهل الذمة متى اختار الحاكم - أو وجب عليه - الحكم بينهم .

أ - الحكم بين أهل الذمة أو الإعراض عنهم:



اتفقت جميع الآراء الفقهية على وجوب الحكم في قضايا أهل الذمة إذا كان أحد طرفي الدعوى مسلماً، سواء تعلق الأمر بأحد الطرفين أو كلاهما ، وبغض النظر عن موضوع الدعوى<sup>(١٩)</sup>.

أما إذا كان طرفا الدعوى من غير المسلمين ، فقد تنوعت الآراء في هذا الأمر:

#### —الشافعية :

للإمام الشافعي قولان في هذه المسألة ، يقرر في أحدهما بأن التخيير المنصوص عليه في آية "فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم .. الآية" مخصوص بالمعاهدين الذين لهم مع المسلمين عهد إلى مدة ولم يعطوا جزية، ولم يشترط أن يجري عليهم الحكم ، أما أهل الذمة فيجب الحكم بينهم متى ترفعوا إلى القاضي المسلم<sup>(٢٠)</sup>، وفي القول الثاني يقرر بأن هذا التخيير ثابت للحاكم فله الحكم بينهم أو الإعراض عنهم ، ذميين كانوا أو معاهدين<sup>(٢١)</sup>.

#### —المالكية:

الحاكم مخير في الحكم بين أهل الذمة أو الإعراض عنهم خاصة إذا كان موضوع التقاضي مما هو موضع خلاف بين الشرائع ؛ كالطلاق ، والزواج بغير شهود ، أو الخطبة<sup>(٢٢)</sup>، ويشترط الإمام مالك رضا طرفي الدعوى بحكم الحاكم المسلم، ويميل إلى الإعراض عنهم وردهم إلى أهل دينهم خاصة في الطلاق والزنا<sup>(٢٣)</sup>.

#### —الحنابلة:

للحاكم الخيار في الحكم بين أهل الذمة ، أو الإعراض عنهم متى ترفعوا إليه، سواء كانوا من أهل دين واحد أو من أهل أديان مختلفة، وسواء اتفق الطرفان على رفع الدعوى أو رفعها أحدهما<sup>(٢٤)</sup>.

—الحنفية:

يجب على الحاكم المسلم أن يحكم بين أهلي الذمة متى ترفعوا إليه وليس له العدول عن ذلك<sup>(٢٥)</sup>، وبينما يشترط الإمام أبو حنيفة ترفع الخصمين معاً، نجد أصحابه لا يشترطون رضا الخصمين فيكفي رفع أحدهما للدعوى لكي يحكم فيها القاضي المسلم مهما كان موضوع الدعوى<sup>(٢٦)</sup>.

—آراء أخرى:

ينسب الإمام القرطبي إلى أبي حنيفة وأصحابه أن الآية "وأن أحكم بينهم..." الآية" يحتمل أن أحكم بينهم وإن لم يتحاكموا إليك<sup>(٢٧)</sup>، كما أورد ابن رشد هذا الرأي أيضاً،<sup>(٢٨)</sup> بينما يصرح ابن حزم الظاهري بعدم جواز احتكام أهل الذمة إلى أهل دينهم ويجب عليهم الحكم بحكم الإسلام في كل شيء "رضوا أم سخطوا أتونا أم لم يأتونا"<sup>(٢٩)</sup>.

ب - المعايير الخاصة بأحكام أهل الذمة متى اختار الحاكم - أو وجب عليه - الحكم بينهم:

اتفق الفقهاء على وجوب الحكم بين غير المسلمين بحكم الإسلام ، إلا أن بعض الأحكام وضعت لها معايير خاصة تلزم الذمي ، منها على سبيل المثال :-

—الزنا :

يقرر الشافعية والحنابلة أن الذمي يحسد على الزنا وعلى كل ما هو محرم في الإسلام<sup>(٣٠)</sup> ، بينما يذهب المالكية والحنفية إلى أن الذمي يجلد ولا يرحم لأنه غير محصن؛ إذ أن الإسلام شرط في الإحصان<sup>(٣١)</sup>.

—شرب الخمر وتملكه :

جميع فقهاء السنة استثنوا الذمي من حد شرب الخمر ، فالشافعية قالوا إن الذمي لا يحسد لشرب الخمر ولا تراق عليه<sup>(٣٢)</sup>، والحنابلة يقررون بأن ما كان

يعتقد إباحته كشرب الخمر لم يحّد عليه ، لأنه لا يعتقد تحريمه فلم تلزمه عقوبته، وإن تظاهر به عزّر<sup>(٣٣)</sup>، وهكذا المالكية<sup>(٣٤)</sup> ، أما الحنفية فقد أباحوا تملك الذميين للخمر ولا يعترض عليهم<sup>(٣٥)</sup>.

### —الوقف:

لا يشترط الإمام مالك في جهة الوقف أن يكون الصرف عليها قرينة ولكن يشترط ألا يكون معصية، والاعتبار في كونها معصية أم لا، يرجع إلى اعتقاد الواقف ، ولذلك يصح في بعض الأقوال عند المالكية وقف المسيحي على الكنيسة سواء أكان على عبادها أو مرمتها أو إصلاحها ، وفي قول ثان لا يصح الوقف على عبادها، وفي قول ثالث لا يصح الوقف على الكنيسة أو البيعة مطلقاً<sup>(٣٦)</sup>.

والإمام الشافعي لا يشترط القرينة في الوقف، بل يشترط ألا يكون معصية ، ويرجع اعتبار كونه معصية أم لا إلى اعتبار الإسلام، ولذلك فإن الإمام الشافعي يجيز وقف الذمي على المسجد ، لأنه قرينة في نظر الإسلام ولو لم يكن قرينة في نظر الواقف<sup>(٣٧)</sup>. ولم يجز وقف الذمي على الكنيسة<sup>(٣٨)</sup>.

ويشترط الإمام أحمد بن حنبل أن يكون الوقف على بر أو على أمر معروف غير مستنكر من الشرع، والاعتبار في ذلك يرجع إلى نظر الإسلام ، وعلى ذلك لا يجوز وقف الذمي على كنيسة أو بيعة<sup>(٣٩)</sup>.

أما الحنفية فالقرينة في نظرهم أن يكون قرينة في نظر الشرع الإسلامي ، كما يكون قرينة في نظر الواقف – وعلى ذلك يصح وقف المسلم والذمي على الفقراء وعلى إضافة الغرباء وتسجيل الماء في سبيل الله وكل ما هو بر لا تختلف فيه الديانات<sup>(٤٠)</sup>.

### —الميراث:

غير المسلمين يتوارثون فيما بينهم إذا كانوا من ملة واحدة بلا خلاف بين أهل العلم ، والحنابلة يقولون بعدم توارثهم إذا كانوا من ملل مختلفة<sup>(٤١)</sup>.

### -الأنكحة:

الأنكحة الفاسدة فى الشريعة الإسلامية تعتبر صحيحة فى حق الذميين ما داموا يعتقدون جوازها ، ويقرون عليها ، ولا يتعرض لهم بشأنها إذا تمت قبل الترافع ، هذا ما أقره الشافعية والحنابلة <sup>(٤٢)</sup> ، أما الحنفية فقد اختلفوا فيما بينهم ؛ إذ قرر الإمام أبو حنيفة بأنهم يقرون على أنكحتهم الفاسدة ولا يفرق بينهم متى ترافعوا إلينا وكذلك إن أسلموا ، بينما يقول زفر: يحملون على أحكامنا، ولا تجوز الأنكحة الفاسدة وإن تراضوا بها <sup>(٤٣)</sup>.

### -شهادة أهل الذمة:

عند الشافعية والمالكية لا تجوز شهادة أهل الذمة على المسلمين ولا على بعضهم <sup>(٤٤)</sup>، وهكذا الحنابلة <sup>(٤٥)</sup>، أما الحنفية فقالوا بقبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض سواء اتفقت مللهم أم اختلفت <sup>(٤٦)</sup>.

### • ثانيا : احتكام أهل الذمة إلى أهل دينهم:

لعل فيما أوردناه سابقاً من آراء فقهية ما يبين بوضوح ، بأنه لم يكن هناك خلاف فقهي شاسع حول جواز احتكام أهل الذمة إلى أهل دينهم ، ليحكموا بينهم وفق شرائعهم .

بل كان الخلاف يدور حول تخير الحاكم المسلم من عدمه ؛ فى الحكم بين أهل الذمة متى ترافعوا إليه ، أو بعض الخلافات الطفيفة حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أهل الذمة، وذلك باستثناء بعض آراء تعرض على السماح لأهل الذمة بالاحتكام إلى أهل دينهم.

وعلى ذلك نستطيع أن نقول باطمئنان إن المذاهب الأربعة المشهورة قد كفلت للذميين حق الاحتكام إلى أهل دينهم ، ليحكموا بينهم وفق شرائعهم، وبخاصة فى دعاوى التى هى موضع خلاف بين الشرائع ؛ كأحكام الزواج



والطلاق والميراث وما شابه ذلك.

وإذا حاولنا أن نتبين توصيف الفقهاء لحكام أهل الذمة - الذين سمح الفقهاء بالتحاكم أمامهم - تواجهنا مشكلة محيرة - أو تواجهني أنا شخصياً ؛ فبينما نجد الفقهاء غير معترضين على احتكام أهل الذمة لحكام منهم، بل منهم من رجح ردهم إلى حكاهم إذا ما ترفعوا إلى القاضى المسلم - نجد أن جميع الفقهاء - باستثناء الحنفية - صرحوا بعدم جواز تقليد غير المسلم القضاء على أهل دينه<sup>(٤٧)</sup>، أما الحنفية فقد صرحوا بجواز تقليد غير المسلم القضاء بين أهل دينه<sup>(٤٨)</sup>، بل إن الفقهاء باستثناء الحنفية أيضاً - قالوا بعدم جواز تولى الذمى التحكيم بين أهل دينه<sup>(٤٩)</sup>.

أما الحنفية فقد صح عندهم تحكيم الذميين ذمياً، ويكون تراضيهما عليه فى حقهم كتقليد السلطان إياه<sup>(٥٠)</sup>.



## الهوامش

- ١ - ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٦١م ، ج ١ ، ص ١٠٠ .
- ٢ - يوسف القرضاوى : غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى ، ط ٢ ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٤م ، ص ٧ .
- ٣ - ورد تعبير أهل الكتاب فى القرآن الكريم ٥٣ مرة ، النصارى ١٤ مرة ، اليهود ٨ مرات ، الصابئون أو الصابئين ٣ مرات ، المشركون (ومشتقاتها) ٤٢ مرة ، الكافرون أو الكافرين ١٢٩ مرة .
- "والصابئون" : قوم عدلوا عن اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة كما يقول الزمخشري ، أو أنهم قوم لا دين لهم ، أو فرقة من أهل الكتاب يقرأون الزبور كما نقل الطبرى ، وهناك من قال أن الصابئة هم عباد الكواكب ، وعند غيابها اختلقوا صوراً لها فعبدوها ، وهذا رأى الأخير متفق مع ما ذهب إليه بعض علماء الكنيسة القبطية فى القرن الثالث عشر الميلادى ، أما الغربيون فيقولون إن الصابئة فرقتان : فرقة يهودية نصرانية تمارس شعيرة التعميد ، وفرقة أخرى وثنية ، وأما الذين ذكرهم القرآن فهم أصحاب الفرقة الأولى ، وعلى ذلك يجعل الغربيون اشتقاق كلمة الصابئة من الأصل العبرى "صبغ" أى غطس ، ثم أسقطت العين ؛ وأن الوثنيين اصطنعوا هذا الاسم الدال على التعميد ، ابتغاء أن ينعموا بالسماحة التى أظهرها الإسلام لليهود والنصارى ، بينما يقول العرب أن أصل الصابئة من : صبا - يصبو ؛ إذا نزع واشتاق ، أو عشق وهوى ، والصابى بالهمز وبدونه : كل خارج من دين إلى آخر" (مجمع اللغة العربية : معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مادة الصابئون : مج ١ ، ص ١٦١ ، ١٦٢ ، محمد عبد المنعم القيعى : عقيدة المسلمين والعقائد الباطلة ، القاهرة : وزارة الأوقاف ، ١٩٨٥م ، ص ١٤١ .
- ٤ - انظر : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ، نشره أ . ونسك ، ليدن ، ١٩٣٤م ، ج ٢ ، مادتي : ذمة ، أهل ذمة .

٥ - فهمى هويدى : مواطنون لا ذميون ، ط٢ ، القاهرة: دار الشروق ، ١٩٩٠م، ص ١١١ ، محمد أحمد جاد المولى وآخرون : أيام العرب فى الجاهلية ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، د. ت.، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

٦ - أ. س. تريتون : أهل الذمة فى الإسلام؛ ترجمة وتعليق : حسن حبشى ، ط٣ ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤م، (سلسلة تاريخ المصريين، ٧٠) ص ٢٨٠ .

٧ - الحسبة : مصطلح من مصطلحات القانون الإدارى ، معناه الحساب ، أو وظيفة المحتسب، ثم اكتسبت الكلمة معنى خاص هو الشرطة ، وأصبحت أخيراً تدل على الشرطة الموكله بالأسواق والآداب العامة ، ومنصب الحسبة قائم بمصر قىماً متصلاً منذ العصور الوسطى إلى زمن محمد على الكبير ، وقد هيمن متوليه على أكثر من أربعين ناحية من نواحي الحياة اليومية، بحيث شملت ولايته أن يردد على مجالس القضاة والحكام ويمنعهم من الجلوس فى الجامع والمسجد للحكم بين الناس ، وأن يقصد مجالس الولاة والأمراء ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، فضلاً عن مراقبة كافة أوجه نشاط المجتمع الصناعية والتجارية كذلك كان إشراف المحتسب على أهل الذمة من ضمن اختصاصاته الوظيفية ، إذ كان يراقب التزامهم بتنفيذ الشروط المنسوبة إلى الخليفة عمر بن الخطاب ، وهى تتعلق بلبس الغيار، أو استحداث كنائس جديدة ، وامتدت هذه الاختصاصات لتشمل عدم ركوبهم الخيل أو حملهم السلاح أو تصدرهم المجالس والابدأون بالسلام ، أو يزاحموا المسلمين فى الطرق، ويمنعون من إظهار الخمر والخنزير فى أسواق المسلمين أو الإجهار بالشعائر الدينية وتعليق الصلبان على دورهم ، وفى بعض الأحيان تعدى ذلك إلى الإشراف على نسائهم ولبسهن وذهابهن إلى الحمامات ، كذلك انفرد المحتسب فى مصر فى بعض الأحيان بجمع الجزية من أهل الذمة ، على أن هذه الوظيفة واختصاصاتها وضع لها تقنين نظرى ، أما تطبيق هذه الاختصاصات ، فالظاهر أنها لم تطبق إلا فى فترات استثنائية حتمتها ظروف الفتن والاضطرابات التى ألت بالمجتمع المصرى فى فترات معينة.

- انظر مادة الحسبة ، دائرة المعارف الإسلامية ، مح٧ ، ص ٣٧٩ ، مصطفى زيادة: مقدمة كتاب : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تأليف : عبد الرحمن بن نصر الشيزرى،

تحقيق ومراجعة السيد الباز العرينى ، بيروت: دار الثقافة ، ١٩٨١م، سهام مصطفى أبو زيد: الحسبة في مصر الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٥٣، ١٤٥.

٨ - حول الشروط العمرية ونسبتها إلى الخليفة عمر بن الخطاب، انظر: أهل الذمة في الإسلام، أ.س: تريتون ، ومصر الإسلامية وأهل الذمة : سيدة إسماعيل كاشف ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣م (سلسلة تاريخ المصريين، ٢٥٧) ص ٤٨ وما بعدها ، الفريد بتلر: فتح العرب لمصر؛ تعريب محمد فريد أبو حديد، القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٩٠م، ص ٦٣، مقدمة د. صبحي الصالح لكتاب أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية ، ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م، قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى ط ٢، مصر: دار المعارف ، ١٩٧٩م، فهمى هويدى: مواطنون لاذميون، ص ١١١.

٩ - وينحصر عقد الذمة في الشروط التالية : القسم الأول : الشروط المستحقة.

- ١ - عدم ذكر الإسلام بدم أو قدح فيه
  - ٢ - عدم ذكر كتاب الله بطعن أو تحريف فيه.
  - ٣ - عدم ذكر الرسول بتكذيب أو ازدراء .
  - ٤ - ألا يصيبوا مسلمة بزنا أو باسم نكاح.
  - ٥ - ألا يفتنوا مسلماً عن دينه أو يتعرضوا لماله أو دمه.
  - ٦ - ألا يعينوا أهل الحرب .. وهى شروط ملزمة فإذا أنقضوها انتقض عهدهم.
- القسم الثانى : الشروط المستحقة :

- ١ - لبس الغيار (وهو الملابس ذات اللون المخالف للون ملابس المسلمين لتمييزهم عنهم).
- ٢ - ألا تعلق أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم .
- ٣ - ألا تعلق أبنيتهم فوق أبنية المسلمين.
- ٤ - ألا يتجاهروا بشرب الخمر وإظهار صلبانهم وخنازيرهم .



٥- أن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بنذب عليهم ولا نياحة.

٦- أن يمنعوا من ركوب الخيل ..

ولا تلزم هذه الشروط الستة الأخيرة لعقد الذمة ولا يكون ارتكابها نقضاً للعهد (قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، ط٣، دار المعارف ١٩٧٩، ص ٢٦-٢٧، نقلاً عن الأحكام السلطانية، للماوردي، بيروت : دار الكتب العلمية، د. ت ص ١٣٨، ١٣٩).

١٠- إذ أن القضاء في مصطلح الفقهاء، كما يعرفه ابن الهمام الحنفى "القضاء في الشرع يراد به الإلزام ويقال له الحكم لما فيه من منع الظلم، أما وصف القضاء بفرض كفاية، ولا تصح ولاية القاضى حتى يجتمع في المولى شروط الشهادة ويكون من أهل الاجتهاد" ولما كان الإسلام شرطاً لولاية القضاء لذلك كان من الصعب من المنظور الفقهي أن يطلق على غير المسلم القائم بالحكم أو التحكيم بين أهل ملته بالقاضى بالرغم من أن بعض علماء الشريعة المحدثين يعتبره قضاء" - ابن الهمام الحنفى : فتح القدير، ط١، مصر : المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ، ج٥، ص ٤٥٣، صوفى أبو طالب : تاريخ القانون في مصر، العصر الإسلامى، ط٢، القاهرة : دار النهضة العربية، سنة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ج٢، ص ١٥٦.

١١- سورة المائدة آية ٤٢.

١٢- سورة المائدة آية ٤٩.

١٣- الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان في تفسير القرآن، القاهرة : دار الريان للتراث، سنة ١٩٨٧، مج٢، ج٦: ص ١٥١.

١٤- الطبرى : المرجع السابق، ج٦: ص ١٥٨.

١٥- الرازى، فخر الدين محمد : مفاتيح الغيب، القاهرة : دار الفكر العربى، د. ت، مح٦، ص ٢٣، والمقصود بـ "صغاراً لهم" أن تؤخذ منهم الجزية، وتجرى عليهم أحكام المسلمين تطبيقاً لقوله تعالى "حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" المزنى، مختصر المزنى لكتاب الأم للشافعى، بيروت : دار المعرفة، د. ت، ص ٢٧٧.

١٦- القرطى، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى : الجامع لأحكام القرآن، بيروت

: دار الشام للتراث ، د. ت.، مج ٣، ج ٨، ص ٦٠.

١٧- ابن كثير ، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي:

تفسير القرآن العظيم ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، د. ت.، ج ٢، ص ٦٠.

١٨- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور،

ج ٢، ص ٣٠٩.

١٩- الشافعي ، محمد بن إدريس الشافعي : الأم ؛ صحيح محمد زهري النجار، ط ٢،

بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٣م، ج ٤: ص ١٩٨، مالك بن أنس : المدونة الكبرى؛

رواية سحنون عن عبد الرحيم بن القاسم ، ط ١، مصر: المطبعة الخيرية، ١٣٢٤ هـ

مج ٣، ج ٧، ص ٣٩٠، ابن قدامة ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد : المغني، مصر :

مطبعة الإمام ، د. ت.، ج ٧: ص ٣٥٥، محمد بنيت الحنفى، إرشاد الأمة إلى أحكام

الحكم بين أهل الذمة، مصر: المطبعة الأدبية ، ١٣١٧ هـ، ص ٢٠.

٢٠- الشافعي ، المرجع السابق، ج ٤، ص ٢١٠، تفسير الرازي : مج ٦، ج ٦: ص ٢٧،

٢٨.

٢١- الشافعي : المرجع السابق، ج ٤: ص ١٩٨، ابن رشد، محمد بن أحمد بن أحمد بن

رشد القرطبي : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مصر: المكتبة التجارية الكبرى ، د. ت.

ج ٢: ص ٤٦٠.

٢٢- تفسير القرطبي، ج ٦: ص ١٧٩.

٢٣- المدونة الكبرى ، مصر، مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ، مج ٣، ج ٧: ص ٣٨٩ -

٣٩٠.

٢٤- المغني لابن قدامة ، ج ٧: ص ٩٧، ج ٩: ص ٣٥٥.

٢٥- محمد بنيت الحنفى : المرجع السابق ، ص ٣.

٢٦- الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب

الشرائع، ط ٢، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، ج ٢: ص ١٩٢، محمد بنيت

الحنفى : المرجع السابق، ص ٩.

٢٧- تفسير القرطبي ، مج ٣، ج ٦: ص ١٨٦.

- ٢٨- ابن رشد: المرجع السابق، ج٢: ص٤٦.
- ٢٩- ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم: المحلى، ط١، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥١، ج٩: ص٤٢٥.
- ٣٠- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: الاشباه والنظائر في قواعد فروع فقه الشافعية، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ص٢٥٥، المغنى، ج٩: ص٥٥، ٥٦، عبد الرحمن الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١م، ج٥: ص١٣.
- ٣١- المدونة الكبرى، مج١، ج١٦: ص٢١١، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد حبيب المصري: الأحكام السلطانية، ص٢٨٨، الفقه على المذاهب الأربعة، ج٥: ص١١٣.
- المحصن: اتفق الفقهاء على أن من شرائط الإحصان (١) الحرية (٢) البلوغ (٣) العقل (٤) أن يكون متزوجاً بامرأة محصنة مثل حالة بعقد صحيح (٥) أن يكون دخل بها ووطنها في حالة جاز فيها الوطء، وهى على صفة الإحصان، واختلفوا في شرط الإسلام في الإحصان؛ فالمالكية والحنفية قالوا: إن الإسلام من شروط الإحصان، وأما الشافعية والحنابلة فقالوا: إن الإسلام ليس بشرط في الإحصان (الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري، ج٥: ص٥٥، ٥٦).
- ٣٢- الأشباه والنظائر للسيوطي، ص٣٥٤.
- ٣٣- المغنى، ج٩: ص٥٥-٥٦.
- ٣٤- عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، ط٣، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٦م ص٢١٨، والتعزير: هو التأديب على معصية لا حد لها ولا كفارة وقد يشرع التعزير بما ليس بمعصية مما ينبغي التحرز منه، والتعزير يرجع فيه إلى تقدير القاضى ويكون بنحو الحبس والضرب والتوبيخ بالكلام، والتعزير فى اللغة العربية من العزر وهو المنع (الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري، ج٥: ص١٣).
- ٣٥- بدائع الصنائع للكاتاني، ج٢: ص٣١١.
- ٣٦- محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر، ط١، القاهرة، دار

- النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ٣٠.
- ٣٧- نفس المرجع، ص ٣٠.
- ٣٨- الأم للشافعي، ج ٤: ص ٢١٣.
- ٣٩- محمد محمد أمين: المرجع السابق ص ٣١.
- ٤٠- نفس المرجع ص ٣١.
- ٤١- عبد الكريم زيدان: المرجع السابق ص ٥١٨.
- ٤٢- الأم للشافعي، ج ٤: ص ٢٧، المغنى ج ٧: ص ٩٧-٩٨، عبد الكريم زيدان: المرجع السابق، ص ٢٥٩.
- ٤٣- محمد نجيب الحنفى: المرجع السابق ص ٤.
- ٤٤- عبد الكريم زيدان: المرجع السابق ص ٥٩٦.
- ٤٥- المغنى: ج ٧، ص ١١٢.
- ٤٦- الكاسانى: المرجع السابق، ج ٢: ص ٢٥٥.
- ٤٧- الماوردى: المرجع السابق ص ٨٤.
- ٤٨- ابن عابدين، محمد أمين: رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فى فقه الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان، د. ن، د. ت ص ٤٦٣، الكاسانى: المرجع السابق ج ٢: ص ٢٥٤، عبد الله الراغى: التشريع الإسلامى لغير المسلمين، مصر: مكتبة الآداب، د. ت، ص ٩٨.
- ٤٩- إسماعيل أحمد الأسطل: التحكيم فى الشريعة الإسلامية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة - كلية الحقوق، ١٩٨٦، ص ٨٩.
- والتحكيم: أدنى مرتبة من القضاء، وهو عقد رضائى بين الخصوم، فلا يملك أحد أطراف الخصومة إجبار الخصم الآخر بالتراجع أمام محكم لا يرتضيه، ولا يملك أطراف الخصومة إجبار شخص معين بنظر نزاعهم، وهو عقد الأصل فيه عدم اللزوم قبل الحكم، فلكل من الطرفين فسخ التحكيم وعزل المحكم قبل أن يصدر حكمه، أما بعد الحكم فيصبح لازماً، والتحكيم ولاية حكم كالقضاء وإن كان أدنى مرتبة، فإذا انعقد



التحكيم صحيحاً انعقدت سلطة المحكم بنظر النزاع، ولكن سلطة المحكم فى توقيع العقوبة ليست مطلقة ، فليس له أن يقضى بالجلد أو القطع أو القتل ، وبالتالى ليس للمحكم المقدرة على تنفيذ أحكامه إلا بمساعدة الحكام المنوط بهم ذلك.

انظر إسماعيل أحمد الأسطل : التحكيم فى الشريعة الإسلامية ص ٢٠ ، ص ١٣١ .

٥٠ - ابن عابدين : المرجع السابق ص ٥٣٩ ،

عبد الله المراغى : المرجع السابق ، ص ٩٩ .



## ثانيا : قضاء أهل الذمة والحكام

### – القبط قبيل الفتح الإسلامى:

كان القبط عشية الفتح الإسلامى لمصر ، يعانون أشد المعاناة تحت حكم الرومان ، إذ تعددت أنواع الضرائب المفروضة عليهم ، واتبعت أساليب تعسفية وظالمة فى جبايتها <sup>(١)</sup>، وإلى جانب ذلك أختص القبط اليعاقبة <sup>(٢)</sup> بمعاناة أخرى أشد وأنكى وذلك لعدم اعترافهم بالمذهب التوفيقى <sup>(٣)</sup> الجديد الذى فرضه الإمبراطور الرومانى هرقل ، إذ أنه عين – كيروس – بطريركاً ووالياً فى نفس الوقت على مدينة الإسكندرية ليعطيه صلاحيات فرض مذهب الجديد بالسلطتين المدنية والدينية ، إلا أن عدم قبول اليعاقبة المذهب الجديد جر عليهم ويلات شديدة وعذابات قاسية حتى أن البابا بنيامين بطريرك اليعاقبة هرب من الإسكندرية مختفياً وهكذا فعل معظم الأساقفة <sup>(٤)</sup>، فأخذ كيروس ينكل بالقبط المخالفين لمذهبه ، مخيراً إياهم بين اعتناق مذهب الجديد وبين الجلد أو الموت، واستمر هذا الاضطهاد لمدة عشر سنوات ، فتن فى أثنائها كثير من الناس، كان من بينهم أسقف نقيوس والفيوم ، مما دفع ساويرس إلى وصف كيروس قائلاً: "كشبه الديب الخاطف" <sup>(٥)</sup>.

### – الفتح العربى وموقف القبط:

لذلك لم يكن مستغرباً ما نقلته بعض المصادر عن مساعدة القبط للعرب ضد الروم <sup>(٦)</sup>، أو على الأقل شعورهم بالارتياح لرحيل الرومان وإزاحة نيرهم الثقيل الذى أنهك قواهم وأذهم ، فنجد أحد أشهر أساقفة القبط فى ذلك الوقت يقول عن الروم "ولكن الله الذى يصون الحق لم يهمل العالم ، وحكم على الظالمين ولم يرحمهم لتجرأهم عليه وردهم إلى يد الإسماعيليين" <sup>(٧)</sup>، كذلك يقول أسقف آخر

ذائع الصيت فى تاريخ القبط "أن الله كان يخذل جيوش البيزنطيين أمام المسلمين بسبب عقيدتهم الفاسدة ، بل يصف عمرو بن العاص بـ "الأمير الطوبانى" فى مقابلة وصفه لكيروس "بالديب الخاطف" <sup>(٨)</sup>، هكذا نظر القبط إلى العرب الفاتحين على أنهم معونة السماء التى خلصتهم من جور الرومان واضطهادهم وأتاحت لهم حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر فماذا عن موقف الفاتحين من القبط؟

### – موقف الفاتحين من القبط:

ثار جدل واسع حول طبيعة فتح مصر ، ففريق قال فتحت عنوة والآخر قال صلحاً ، وأفرد الكثير من المؤرخين صفحات لرصد الروايات المختلفة فى هذا الشأن <sup>(٩)</sup> إلا أن الغالب أن أهلها عوملوا معاملة البلاد المفتوحة صلحاً، وقيل إن لقب مصر كتب عهد ثلاث : كتاب عند صاحب إخنا، وكتاب عند صاحب رشيد، وثالث عند صاحب البرلس، ومن شروط هذا العهد: لا يخرجون من ديارهم ولا تنزع نساؤهم ولا كفورهم ولا أراضيتهم ولا يزداد عليهم <sup>(١٠)</sup>.

كما تواترت الروايات عن معاهدة شاملة لعمرو بن العاص مع أهل مصر ، أشار إليها النقيوسى فى اقتضاب قائلاً "وعقدوا سلاماً، وكف الروم عن حرب المسلمين ، والمسلمون عن الاستيلاء على الكنائس" ولم يقربوا شيئاً ما من عمل المسيحيين ، وتركوا العبرانيين – يقصد اليهود – يقيمون بمدينة الإسكندرية <sup>(١١)</sup>.

على أن الأساس الذى سار عليه العرب الفاتحون فى معاملة القبط كان امتداداً لموقف الرسول من أهل الكتاب والذى تميز بالعطف عليهم وتفضيلهم على المشركين – الذين كانوا ألد أعدائه ، إذ كان فى شبه الجزيرة العربية كثير من المسيحيين واليهود ينتمون إلى أصول عربية مثل أهل نجران وقبائل تغلب وبكر وأهل دومة الجندل وأهل آيلة والغساسنة والمناذرة، وأعطى الرسول لكثير من هؤلاء عهود ذمة، آمنهم فيها على شعائرتهم وأموالهم وضمن لهم الاحتكام إلى رؤسائهم الدينيين فى شئونهم ، وذلك مقابل أدائهم الجزية <sup>(١٢)</sup>، بل أن نصوص

الآيات القرآنية وهى المصدر الأول للتشريع الإسلامى - لم تشترط على أهل الكتاب الذين لا يدخلون دين الإسلام سوى الجزية<sup>(١٣)</sup>.

لذلك عندما شرع عمرو بن العاص فى تنظيم مصر، وضع نظاماً يقوم على الشريعة الإسلامية، ويخص الفاتحين من العرب أو الذين يسلمون من أهل البلاد<sup>(١٤)</sup> ثم قسم مصر إلى عدة كور، عين على كل كورة منها قاضياً قبطياً يفصل فى النزاع الدينى والمدنى للقبط وفق شرائعهم، وإذا وقع نزاع بين عربى وقبطى عرض النزاع على مجلس مؤلف من قضاة من الطرفين<sup>(١٥)</sup>.

وهكذا أرسى عمرو بن العاص أساس النظام القضائى لأهل الذمة بمصر فى ظل الدولة الإسلامية، وبالطبع وافقه عليه الخليفة عمر بن الخطاب.

ولكن هل كان هذا كافياً لاستقرار هذا الوضع واستمراره، القواعد التشريعية الثابتة التى استمد منها أساسه؟ أم تدخلت عوامل أخرى كان لها تأثير على هذا النظام خلال مساره التاريخى وحتى أواخر القرن التاسع عشر.

### - عصر الولاة:

حدث أول تعديل لنظام قضاء أهل الذمة - والذى وضع أساسه عمرو بن العاص - فى خلافة معاوية بن أبى سفيان (٦٦١-٦٨١م) إذ بمجرد توليه الخلافة أضاف إلى القاضى القبطى قاضياً مسلماً للفصل فى المنازعات المدنية، أما المسائل الدينية فقد تركت للقاضى القبطى يفصل فيها بمفرده<sup>(١٦)</sup>.

وفى خلافة عبد الملك بن مروان (٦٨٥ - ٧٠٥م) عاقب الأساقفة بعض القبط ممن تزوجوا بأكثر من زوجة واحدة، فتظلموا إلى الوالى الذى جمع الأساقفة من كراسيهم، فاجتمع أربعة وستون أسقفًا، وبينما لا يذكر ساويرس بن المقفع ماذا حدث يقول يوساب إن الأمير اعتقلهم<sup>(١٧)</sup>. وبغض النظر عن ما حدث للأساقفة إلا أن هذه الواقعة تعد أول تدخل مباشر فى سلطات الأساقفة فى أمور الأحوال الشخصية.



وفى أثناء ولاية قرة بن شريك اشتد على النصارى وبالع فى ذلك ، وتدخل فى أمر مواريتهم واستولى على أموال موتاهم بل على أموال الأساقفة الذين لا يورثون<sup>(١٨)</sup>، بل إن قرة وافق على طلب أحد القبط لتوليته على الأساقفة والرهبان لجمع الخراج والجزية<sup>(١٩)</sup>، وفى ولاية أيوب بن شرحبيل من قبل عمر بن العزيز (٧١٧ - ٧٢٠م) نزع القبط عن الكور وأستعمل عليها المسلمون ، ونزعت أيديهم أيضاً عن المواريت واستعمل عليها المسلمون<sup>(٢٠)</sup> على أنه قد يكون المقصود بهذا الخبر هو عزل القبط من الوظائف ومن بينها إدارة المواريت كناحية من النواحي المالية ، إذ بعد ذلك بقليل يذكر ابن تغرى بردى أن حفص بن الوليد فى ولايته الأولى (١٠٨ هـ) نزع اختصاص دعاوى المواريت من اختصاص القضاء الذمى ، وأمر أهل الذمة بقسمة مواريتهم حسب الشريعة الإسلامية بدلاً من شرائعهم<sup>(٢١)</sup>، ويستفاد من ترجمة ابن حجر القاضى خير بن نعيم (١٢٠ - ١٢٧ هـ) أن اختصاصات عديدة قد نزعت من سلطات البطارقة والأساقفة القضائية ، إذ نرى القبط يتحاكمون أمامه ويحكم بشهادتهم ، بل إنه خصص لهم ما بعد العصر ليقضى بينهم أمام باب المسجد<sup>(٢٢)</sup> ويتحدث آدم متز عن محاولة للخليفة المأمون (٢٠٠ هـ - ٨١٥ م) لإصدار كتاب لأهل الذمة لضمان حرية اعتقادهم وتدبير كنائسهم ، وحرية كل طائفة فى اختيار بطيركها، إلا أن شغب رؤساء الكنائس حال دون إتمام ذلك<sup>(٢٣)</sup> .

وتذكر المصادر الكنسية أن الخليفة المأمون ، أثناء تواجده فى مصر لقمع الثورة البشمورية (٢١٧ هـ - ٨٢٣ هـ) كتب للبابا يوساب الثانى والخمسين سجلاً يكرامه "وأن لا يعارضه أحد فى حكمه ولا فى من يرسمه ولا من يقطعه"<sup>(٢٤)</sup> .

وعندما حاول محمد بن عبد الله قاضى مصر أثناء خلافة الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢ هـ / ٨٤٢ - ٨٤٧ م) أن ينقل اختصاصات البطيرك إلى أسقف مصر احتج البابا يوساب بهذا السجل والذى جدد له كلا من المعتصم والواثق<sup>(٢٥)</sup> .

ومن خلال البرديات التي رصدها جروهمان يطالعنا عقد زواج لنصارى أمام القاضى المسلم مؤرخ سنة ٢٧١ هـ<sup>(٢٦)</sup> يبين أنه أخص اختصاصات القضاء الذمى بدأت تتسرب إلى المحاكم الشرعية ، على أن البرديات الأخرى والتي تشمل معظم التصرفات (بيع - إيجار - وصية ... إلخ) تجعلنا نعتقد أن المحاكم الكنسية كانت معطلة تماماً فى هذه الفترة ، وقد يكون ذلك موافقاً لما ذكره المؤرخون الكنسيون من اضطهاد شديد لحق بالبطاركة حتى أن الكنيسة لم تتمكن من تنصيب بطريرك لمدة أربع عشرة سنة وحتى عام ٩١٠ م ، بل إن البطريرك غبريال السابع والخمسين (٩١٠ - ٩٢٠ م) الذى تعين بعد هذه الفترة الطويلة من خلو الكرسي البطريرك قضى ثلاث سنوات بعيداً عن دار البطريركية - فى أحد أديرة وادى النطرون<sup>(٢٧)</sup> وحاول الخليفة المقتدر تصحيح الوضع فأصدر فى (سنة ٣١١ هـ - ٩٢٣ م) كتاباً فى المواريث أمر فيه "ان ترد تركة من مات من أهل الذمة ولم يخلف وارثاً على أهل ملته"<sup>(٢٨)</sup>.

### — العصر الفاطمى:

اهتم الفاطميون اهتماماً كبيراً بأهل الذمة وشئونهم ، حتى عد العصر الفاطمى، العصر الذهبى لأهل الذمة ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى سياسة الفاطميين فى أول عهدهم بمصر؛ إذ انهم وجدوا أنفسهم وسط محيط مخالف لهم مذهبياً، وهم أهل السنة ، فأروا اعتبار أهل الذمة وتقديعهم .

من ناحية أخرى ، تعتبر الدولة الفاطمية أول دولة مستقلة استقلال تاماً - بالنسبة لمصر - دون وصاية من أى سلطة أخرى ، لذلك اهتمت الدولة الفاطمية بتوطيد الاستقرار بين مختلف طوائف الشعب.

وعلى ذلك فالشواهد عديدة على نحو القضاء القبطى وتعظيمه ، فنرى البابا ابرآم بن زرعة (٩٧٥ - ٩٧٨ م) يبدأ فى فرض القوانين الشرعية على رعاياه<sup>(٢٩)</sup>، كذلك ذكر عن خلفه البابا فيلوثاؤس الثالث والستين (٩٧٩ -

١٠٠٣ م) أنه كان يجلس يومياً لمدة أربع ساعات من النهار للمحاكمات<sup>(٣٠)</sup>، كذلك وضع البابا حزيستوذولس السادس والستون (١٠٤٧ - ١٠٧٧ م) جملة قوانين كان من بينها قانوناً لعقاب كل من يتجراً ويذهب إلى المحاكم الإسلامية ويترك المحاكم الكنسية<sup>(٣١)</sup>، وتبعه البابا كيرلس السابع والستون (١٠٧٨ - ١٠٩٢ م) في وضع مثل هذا القانون<sup>(٣٢)</sup>، على أن تكرر إصدار هذه القوانين شديدة اللهجة والمشفوعة بعقوبات قاسية تدل على أمرين :

الأول: أن القبط تعودوا على اللجوء إلى المحاكم الشرعية الإسلامية في غيبة المحاكم الكنسية.

الثاني : أن سلطات البطارقة في النظر في قضاء أهل ملتهم كانت مقررة من قبل الحكام، ولا يعقل أن يدعو البطارقة إلى التمرد على أوامر - إن وجدت - تلزم القبط بالتحاكم أمام المحاكم الإسلامية ، ومن ناحية أخرى لن يثقلوا على رعاياهم بالعقوبات الكنسية في ظل وجود هذه الأوامر.

كذلك كان من أهم مظاهر اهتمام الإدارة الحكومية بالكنيسة، ذلك الاجتماع الذي عقده بدر الجمالي وزير المستنصر مع البابا كيرلس السابع والستين (١٠٧٨ - ١٠٩٢ م) بحضور سبعة وأربعون أسقفاً ، وطلب منهم أن ينظموا له مجموع قوانين الدين ويعرضوه عليه ، وبعد إقامة الأساقفة بمصر أكثر من عشرين يوماً لإتمام هذا العمل، اجتمع بهم بدر الجمالي ثانية وقال لهم "هذه القوانين التي عملتوها ما أحتاج إليها ، وإنما طلبتها منكم ليجدد عندكم أنتم عملها ، لما بلغني من بعد عهدكم بها"<sup>(٣٣)</sup>. ولعل هذا الاهتمام بشئون الكنيسة من قبل الدولة، كان من أهم الأسباب التي دفعت آباء الكنيسة ورجالها في هذا العصر إلى تجميع القوانين وتبويبها ، والتي بدأها البابا غبريال بن تريك (١١٣٥ - ١١٤٥ م).

ونظراً لاتساع دور البطريرك القضائي في هذا العصر ، اتفق الأساقفة على سحب صلاحيات البابا ميخائيل الحادى والسبعين (١١٤٥ - ١١٤٦ م) في

المحاكمات والتقاليد ، لقلة خبرته بالأمور الشرعية ، وأقاموا أسقف دمياط لهذا الأمر<sup>(٣٤)</sup>.

### – العصر الأيوبي:

انتقدت المصادر الكنسية بداية عهد صلاح الدين الأيوبي (١١٧١ – ١١٩٣) <sup>(٣٥)</sup>، ولكنها عادت وتغنت بعدله وإيثاره للمسيحيين وتعيينهم في الوظائف الهامة ، بل وأشادت بالعصر الأيوبي بمجمله ، فيقول أحد الأساقفة المعاصرين "كانوا النصارى في هذه المدة مع المسلمين في إنصاف عظيم وود عظيم، الله سبحانه وتعالى يحرس أيامهم وينصر سلطانهم فهو سلطاننا ، وإمامهم فهو راعيونا" <sup>(٣٦)</sup>.

وكان المناخ الاستقرار الذي وفره الأيوبيون للكنيسة أثر هام في استقرار القضاء الكنسي ، بل يمكن القول إنه في هذا العصر ترسخت قواعد القضاء القبطي حتى أن ما تم إنجازه في هذا العصر ظل هو المعول عليه حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

وفي فترة خلو الكرسي البطريركي بعد البابا يوانس الرابع والسبعين (١١٨٩ – ١٢١٦م). والذي امتد حتى سنة ١٢٣٥م – تؤكد الشواهد التاريخية أن القبط كانوا يتحاكمون أمام محاكمهم الخاصة <sup>(٣٧)</sup>.

وفي سنة ١٢٤٠م عقد مجلس بالقلعة لمناقشة أمور الكنيسة وكيفية استقرارها ووضع نظم قانونية محددة للعمل بموجبها <sup>(٣٨)</sup>.  
على أن هذا الاهتمام الذي حظيت به الكنيسة في العصر الأيوبي يحمل في طياته دافعين :

#### الأول : تسامح الأيوبيين نحو القبط.

الثاني: أسباب سياسية خالصة تتعلق بظروف خارجية ميزت هذا العصر إذ أن الحروب الصليبية التي بدأت عام ١٠٩٥م واستمرت حتى عام ١٢٩٨م،

خلقت جواً من القلق والاضطراب ، ساد في علاقات المسلمين والمسيحيين ، خاصة وأن المسيحيين الموارنة والسريان والأرمن في بلاد الشام كانوا قد ساعدوا الصليبيين في حملاتهم<sup>(٣٩)</sup>.

وبالرغم من وضوح موقف القبط من هذه الحملات ، وإنصهارهم في بوتقة المجتمع المصري ضد هذه الحملات<sup>(٤٠)</sup>، إلا أنه كان من الطبيعي في خضم هذا الصراع ، أن تحرص الدولة الإسلامية على عزل رعاياها من المسيحيين في الداخل، حتى لا يتحقق أى اتصال بينهم وبين الصليبيين – بل إن هذا الاتجاه كان موضع اهتمام حكام مصر الإسلامية منذ البداية ، إذ راقبوا بحذر علاقات رؤساء أهل الذمة في مصر بالعالم الخارجى<sup>(٤١)</sup> ، فما بالك والحرب مستعرة ، وتجربة الشام ماثلة أمام العيون ، وبالرغم من أن اهتمام الدولة آنذاك كان منصباً على عزل الملكانيين – إذ أن اليعاقبة كانوا منعزلين طبيعياً عن الغرب – إلا أنها أولت اهتمامها أيضاً بعزل الكنيسة القبطية عن القوى الخارجية<sup>(٤٢)</sup>، واستمر هذا الاتجاه فيما بعد في العصر المملوكى ، فتص تواقع البطارقة على التحذير من الاتصال بالقوى الخارجية المعادية للدولة<sup>(٤٣)</sup>.

وكان من مظاهر هذه السياسة ، الاهتمام بالمشاكل الداخلية للكنيسة والسعى نحو استقرارها وانتظام العمل بها ، كذلك مراقبة مياستها وأنشطتها عن قرب، وتمثل ذلك في الاجتماعات المتعددة التى عقدت بإشراف الحكومة لحل مشاكل الكنيسة وتنظيم العمل بها. وهذه المراقبة القريبة للكنيسة ، نبهت رجال الكنيسة إلى ضرورة بلورة القوانين وإعدادها لتكون مرجعاً للكنيسة أمام الحكومة، كذلك كانت فرصة لإعداد تشريعات كاملة تشمل كافة الأمور التى قد تكون موضوع تقاضى لأبناء الطائفة أمام الكنيسة وهكذا ظهرت في هذا العصر المجموعات القانونية المبوبة وبلغت قمته ونضجها على يد الصفى ابن العسال (ت ١٢٦٠ م تقريباً)<sup>(٤٤)</sup>..



## – العصر المملوكى:

أما فى العصر المملوكى فمعظم تدخلات الحكام فى قضاء القبط، كانت محكومة بالرغبة فى جمع الأموال ، لذلك أنصب أكثرها على المواريث ، فيصدر الناصر محمد مرسوماً فى سنة ٧٠٠ هـ يقرر فيه إخضاع مواريث أهل الذمة لإشراف الإدارة عليها مثل مواريث المسلمين ، وأن تؤول تركة من لا وارث له إلى بيت المال <sup>(٤٥)</sup> وجدد هذا المرسوم السلطان الصالح (١٣٥٠ – ١٣٥٤م) مما يوضح عدم العمل به بصفة دائمة ويعلق المقرئى على هذا المرسوم قائلاً "وكانت مواريث أهل الذمة قبل ذلك تؤول إلى بطريركهم" <sup>(٤٦)</sup>.

وتنقل تواقع البطارقة التى وصلت إلينا من العصر المملوكى صورة مغايرة ، نرى فيها سلطات البطارقة واختصاصاتهم مقننة وواضحة وتفردهم بأمر قضاء أهل ملتهم مقررة، وفى توقيع البابا بنيامين الثانى (١٣٢٧ – ١٣٣٩م) تاريخه ١٣ جماد آخر سنة ٧٢٧ هـ جاء ما نصه "منتصباً لدعاويهم قائماً بقوانين شريعته حاكماً بين طائفتة بنص قواعد ملته" <sup>(٤٧)</sup> وفى توقيع آخر "ليمض على ما يدينون من يوعهم وفسوخهم ومواريثهم وأنكحتهم" <sup>(٤٨)</sup> ولكن يجب أن ننظر إلى مضمون هذه التواقيع بحذر، إذ أنها تعبر عن السياسة المعلنة من قبل الحكام ، وفى الغالب تكون هذه السياسة المعلنة متباينة مع الواقع ، فطالما تغنت المصادر الرسمية الناطقة بلسان الحكام بالقيم والمبادئ العليا ، بينما النهب والظلم أركان ثابتة فى نظمهم . ويذكر يوساب أن البابا متاؤس الكبير (١٣٧٨ – ١٤٠٨م) انتظم فى مجالس الحكم، ويتضح من قصة ساقها عن خلافه مع راهبين ، أنه كان تحت يديه ودائع للناس وتركات ، قال إنه يحتاج لمدة أربعين يوماً ليصفىها <sup>(٤٩)</sup>، ويبدو أن استقرار البابا متاؤس فى محاكماته كان راجعاً للصداقة الحميمة مع السلطان الناصر فرج (١٣٨٨ – ١٤٠٥م) حتى أنه قيل إن السلطان كان يحيل إليه بعض القضايا المتعلقة بخطط الأموال، حتى أن جماعة الروم كانوا يتحاكمون إليه ، بعد الشهرة التى نالتها محاكماته <sup>(٥٠)</sup>.

## – العصر العثماني:

عندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م، أقر بطريرك الروم في وظيفته، وجعل له السلطة المطلقة على أتباعه في كافة الأمور الروحية والمدنية والجنائية، وخلع عليه رتبة "باشا" التشريعية، وسمح له بأن تكون له محكمة خاصة وسجن خاص في حي "الفنار" <sup>(٥١)</sup> فجمع بذلك كل السلطات في يده، واستقل بكافة أمور الرعية المسيحية، ولم يلبث السلطان محمد الفاتح أن طبق هذا النظام على الرعايا الأرمن التابعين للدولة العليا، فنصب لهم ثلاثة بطاركة، منحهم نفس الحقوق التي منحها لبطريرك الروم <sup>(٥٢)</sup> وقد يكون هذا النهج مدفوعاً بعوامل سياسية. إذ رأى السلطان محمد الفاتح أن يستميل الكنيسة الشرقية (كنيسة القسطنطينية) إلى جانبه، حتى لا تسنح لها فرصة التفكير في الاتحاد مع كنيسة روما، وأيضاً خشيته من هجرة الروم إلى الأقطار الغربية، خاصة وأن المسلمين الذين كانوا معه "أقلية قليلة" <sup>(٥٣)</sup> وبفتح مصر وضمها إلى السلطنة العثمانية سنة ١٥١٧م يجب أن يكون هذا الأمر شملها – خاصة وقد عمم هذا النظام على جميع الرعايا غير المسلمين المقيمين بالسلطنة – ولكننا نجد في قانون نامة مصر والذي صدر في سنة ١٥٢٥ م بنداً نصه "إذا مات مسلم أو نصراني أو يهودي، أخبر أهل الميت صاحب بيت المال، فيهرع إلى مكان الميت ويأخذ من تركته ما يعود إلى بيت المال إن وجد ثم يصرح بدفنه في الحال" <sup>(٥٤)</sup>. وبذلك خرج اختصاص المواريث من نظر البطريرك القبطي، على أن هذا الأمر – المواريث خاصة – لم يستمر على وتيرة واحدة، وكان باب التركات هو المدخل الدائم لنزع اختصاصات البطاركة، طمعاً في الأموال التي تكالب على جمعها طوال فترة الحكم العثماني، على أن هذا الأمر قد شمل المصريين جميعاً، فتوالت التعليمات والأوامر بضبط التركات وتحصيل الأموال، ويفسر الجبرتي ذلك قائلاً: "والقصد تحصيل الدراهم بأي حجة كانت" <sup>(٥٥)</sup>.

وكذلك توالت الأوامر والتعليمات بأحقية البطاركة في نظر أمور مواريث

طائفهم ويبدو أن هذه الأوامر لم تكن موضع احترام مستمر ، فمثلا في أوائل القرن الحادى عشر كان اختصاص تركات النصارى بيد بطاركتهم فقط <sup>(٥٦)</sup> ولكن في أوائل القرن الثانى عشر الهجرى ، صدر بيورلدى من والى مصر في ١١ محرم سنة ١١١١ هـ للقسام العربى يأمره فيها بعدم التعرض للقبط عند وفاة أحدهم <sup>(٥٧)</sup> . ثم بعد ذلك صدر بيورلدى آخر في ٥ ذى القعدة سنة ١١٣٢ هـ إلى قاضى القضاة لمنع بيت مال الجوالى من التعرض لمخلفات المتوفين القبط <sup>(٥٨)</sup> .

ولا ينكر أنه بعيداً عن المواريث، تمتع البطاركة بصلاحيات واسعة في العصر العثمانى ، حتى أن البابا بطرس السادس (١٧١٨ - ١٧٢٩ م) حصل على فتوى من المشايخ وفرمان من الوزير ابن أبواظ ، منع القبط بموجبها من اللجوء إلى المحاكم الشرعية الإسلامية في أمور الطلاق <sup>(٥٩)</sup> .

والواقع أن الصلاحيات الممنوحة للبطاركة في العصر العثمانى جاءت نتيجة لتعدد الجهات القضائية وتشعب الاختصاصات القضائية اللذين ميزا العصر العثمانى إذ انطبعت الدولة العثمانية على ترك النظم القائمة في البلاد التى سيطرت عليها وفق ما استقرت عليه عادات وأنظمة هذه البلاد <sup>(٦٠)</sup> .

ويعدد الجبرتى صوراً متنوعة لهذه الجهات والاختصاصات؛ فيذكر فى حوادث سنة ١٢٢٨ هـ أن نودى بالأسواق بأن السيد محمد المحرقى شاه بندر التجار بمصر له الحكم على جميع التجار وأهل الحرف في قضاياهم وقوانينهم ، وله الأمر والنهى عليهم <sup>(٦١)</sup> كذلك يورد صوراً لممارسة المشايخ والفقهاء صلاحيات قضائية تمثلت في إجرائهم العقاب بالضرب بالكراييج والفلقة، وإجراء الحبس <sup>(٦٢)</sup> بل تمادى الأمراء في هذا المجال حتى أن الأمير "عثمان بك ذو الفقار" أقام محكمة في بيته لمن يرغب في الاحتكام إليه <sup>(٦٣)</sup> كذلك ألحقت السجون بقصور عدد من أمراء القرن الثامن عشر مثل إسماعيل كتحدا عزبان والأمير عثمان مير اللواء <sup>(٦٤)</sup> .

كما منح الرعايا الأجانب حق الاحتكام إلى قناصل دولهم "دون أن يمنعهم

حاكم أو قاضى أو موظف<sup>(٦٥)</sup> لذلك كان من الطبيعى أن يستقل البطريك بأمر طائفته .

#### – الحملة الفرنسية:

يذكر علماء الحملة الفرنسية فى معرض حديثهم عن القبط؛ "أن البطريك لا تعرف لسلطته حدود، إلا ما تفرضه العادات المستقرة وإرادة الحكام ، وهو يفصل فى كل الخلافات التى تنشأ بين أفراد رعيته ، ولكن حكمه فى ذلك ليس نهائياً، إذ يمكن للأطراف المتنازعة باتفاق فيما بينها – أن ترفع الأمر إلى القاضى ، والذى يقر عادة حكم البطريك"<sup>(٦٦)</sup> وفى ديوان بونابرت طلب النصارى أن تقسم مواريتهم حسب الشريعة الإسلامية<sup>(٦٧)</sup> ويبدو أن هذا الأمر تم لكى يفوتوا على الفرنسيين فرصة تطبيق قوانينهم على النصارى وانحازوا إلى جانب المسلمين<sup>(٦٨)</sup>.

#### – محمد على :

يذكر يورنج فى تقريره أن الخضوع للسلطة القضائية التى يمارسها البطريك على رعيته مقرون بكل إجلال واحترام<sup>(٦٩)</sup> على أن هذا التقرير عينه يذكر أن بعض القبط يأخذون بنظام تعدد الزوجات ، ويجرون الطلاق<sup>(٧٠)</sup> ولعل ذلك كان الدافع للبابا بطرس الجاولى (١٨٠٩ – ١٨٥٢م) لأن يندد بشدة بهذا الأمر ويحذر رعيته من الخروج عن الشريعة المسيحية فى المحاكمات<sup>(٧١)</sup>.

#### – خلفاء محمد على:

كان عام سنة ١٨٥٣ عاماً حاسماً من تاريخ العمل القضائى بالبطيركية إذ أنه فى هذا التاريخ ، اختير القس داود رئيس دير أنبا أنطونيوس ليتولى مقاليد البطيركية ، خلفاً للبابا بطرس الجاولى (١٨٠٩ – ١٨٥٢م) – وتولى الأمر أولاً: برتبة مطران عام ، وفور توليه هذا المنصب ، تبنى حركة إصلاحية عظيمة فى تاريخ الكنيسة القبطية ، شملت كافة أوجه نشاطها ، وهيئاتها ومرافقها وامتدت

يده لتنفض غبار الماضى وتدفع بالكنيسة إلى عصر جديد مفعم بالنشاط والحيوية ، وكان من بين هذه الإصلاحات العديدة ، إنشاء ديوانا للبطريركية عين له المستخدمين الأكفاء ، وأمر بإنشاء سجلات للبطريركية ، ترصد فيها ، كل أنشطتها ، وكان من نتيجة هذا العمل ، أن وجدت للبطريركية سجلات عديدة كان أهمها على الإطلاق ، السجلات القضائية ، وهذه السجلات خصصت لتسجيل كافة الدعاوى والتصرفات المنظورة أمام البطريرك أو من ينوب عنه ، وهذه السجلات أتاحت لنا فرصة ثمينة ، لدراسة تفصيلية عن القضاء القبطى فى القرن التاسع عشر ، ومن خلالها أمكننا وضع تصور دقيق ومفصل عن كافة الجوانب المتعلقة بالقضاء القبطى ، فى هذه الفترة ، ستجده مبسوطاً فى الفصول المختلفة من هذا الكتاب .

#### — الخط الهيمايونى سنة ١٨٥٦ والقضاء القبطى :

على أثر انتهاء حرب القرم سنة ١٨٥٣م عقدت معاهدة فى باريس ، انتهت إلى تنظيم حماية الأقليات فى الدول الموقعة على هذه المعاهدة ، واشترط أن تصدر كل دولة تشريعاً داخلياً تنفيذاً لهذه المعاهدة ، فأصدر السلطان العثمانى خطأ هيمايونيا مؤرخ فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢هـ الموافق ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦م ، وكان من بين موادها تحديد اختصاص البطريركيات بنظر دعاوى الأحوال الشخصية فقط ، وبشرط اتفاق الخصوم على رفع الدعوى أمامها<sup>(٧٢)</sup> على أننا نميل إلى الاعتقاد بأنه لم يتم الالتزام بينود هذا فرمان فى مصر ، وذلك لسببين :

الأول : أن مصر تمتعت بوضع خاص فى أيام محمد على ، جعلها تستقل إلى حد ما استقلالاً تشريعياً عن السلطنة العثمانية ، وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت قد قيدت هذا الاستقلال التشريعى ، بعد أن جاهر محمد على بمخالفته لها ، بل وتجييشه الجيوش ضدها ، فكان من شروط الصلح المبرم سنة ١٨٤١م ، أن تقرر



فى المادة الخامسة منه "أن كافة المعاهدات والقوانين العثمانية ، الحاضرة والمستقبلية ، يجرى العمل بمقتضاها فى مصر ، شأنها شأن جميع الممالك العثمانية"<sup>(٧٣)</sup> إلا أن مساعى محمد على فى الحصول على استقلاله التشريعى بعيداً عن الدولة العثمانية أتت ثمارها فى العام نفسه ؛ إذ جاء فى فرمان بتاريخ أول يونيو سنة ١٨٤١م ، نفس هذا القيد ولكن مع ثغرة فيه تقول "مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحقانية"<sup>(٧٤)</sup> وحصل سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣م) من السلطان العثمانى على حق تعيينه القضاة بدلاً من قاضى القضاة الذى كان يعين من قبل السلطان ، وبذلك أطلقت يده فى الإشراف على النظام القضائى<sup>(٧٥)</sup> ثم قام الخديوى إسماعيل بالقسم الآخر من الاستقلال التشريعى التام وحصل على فرمان بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧م أتيح له بمقتضاه سن القوانين الداخلية<sup>(٧٦)</sup> وانعكس هذا الاستقلال على القضاء القبطى ، فصدر منشور وزارى فى سنة ١٨٦٨م بمنع المحاكم الشرعية من النظر فى مواد الوصية والزواج والطلاق وما يرتبط بها ، وجعل البطريكيات هى الجهة الوحيدة المختصة بذلك سواء اتفق الخصوم على رفع الدعوى أو لم يتفقوا<sup>(٧٧)</sup>.

السبب الثانى: أن من خلال السجلات القضائية للبطريركية، نرى الدوائر الحكومية تحيل دعاوى الأحوال الشخصية المرفوعة أمامها إلى البطريك والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى: قضية رفعت أمام مديرية جرجا بسوهاج فأحيلت إلى ديوان محافظة مصر سنة ١٢٨٦ هـ، فأحالتها المحافظة إلى البطريركية<sup>(٧٨)</sup> بل أن أحد الأشخاص يتقدم بشكوى إلى محافظة مصر يتضرر فيها من تقسيم تركته بالبطريركية ، فتحيله المحافظة إلى البطريكية ، وتلزمه بتنفيذ حكم البطريكية "حيث إن البطريركية هى محل شريعة الأقباط"<sup>(٧٩)</sup>.

### — المجلس الملى :

بعد وفاة البابا ديمتريوس الثانى (١٨٦٢ - ١٨٧٠م)، اتفق لقيف من أعيان القبط ، مع الأنبا مرقس مطران الإسكندرية ووكيل البطريكية على إنشاء مجلس

ملى ، للنظر فى شئون الطائفة ، بما فى ذلك الفصل فى دعاوى الأحوال الشخصية ، وانتخب أعضاء المجلس الملى فى ١٦ يناير سنة ١٨٧٤ م، وصدر الأمر العالى باعتماده فى ١٨ يناير من نفس العام<sup>(٨٠)</sup>.

وتشكل المجلس الملى من اثنى عشر عضواً من العلمانيين، وأثنى عشر نائباً يحضرون عند غياب الأعضاء فقط، على أن يشترك الكهنة مع المجلس عند الفصل فى المسائل الدينية ، ومنها ضبط دعاوى الزواج والطلاق ، واشترط أن تكون رئاسة المجلس للبطريرك أو لمن ينتدبه من أعضاء المجلس أو من الكهنة ، أما قرارات المجلس فتصدر بأغلبية ثلاث أرباع الأصوات فى المسائل الدينية ، وبالأغلبية المطلقة فى غيرها، وعند انقسام الأصوات يرجح جانب الرئيس<sup>(٨١)</sup>.

وفى أول نوفمبر سنة ١٨٧٤ تم انتخاب البابا كيرلس الخامس بطريركاً ، وسرعان ما دب الخلاف بينه وبين المجلس، فتوقف عمله الذى لم يبدأ .

وفى ٢٢ مارس سنة ١٨٨٣م تم إعادة تكوين المجلس الملى مرة ثانية، لتبدأ مرحلة جديدة لقضاء القبط الأرثوذكس.

وفى ختام هذا السرد التاريخى تستوقفنا بعض الملاحظات:

١ - كان للأحوال السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة أثر هام فى مسار القضاء القبطى، إذ لم يستقر القضاء القبطى على نسق واحد خلال العصور المتعاقبة ، وبالتالي لم تكن السلطة الممنوحة للبطاركة ثابتة أو واضحة المعالم، فتارة تتضخم وتشمل - إلى جانب النظر فى الأحوال الشخصية - كافة الدعاوى المدنية والجنائية ، وتارة تقلص حتى تنحصر فى الأحوال الشخصية، وعلى سبيل التحكيم ، كذلك قد تسعى الدولة أحياناً إلى سلب اختصاصات البطاركة وأحياناً أخرى تسعى إلى تأكيد صلاحياتهم ومؤازرتهم فى مهامهم .

٢ - كانت شخصية الحاكم وميوله - فى بعض الأحيان - تحدد موقفه تجاه

القضاء القبطى - بل وتجاه القبط عامة - فبينما يحث الإمام على بن أبى طالب ، محمد بن أبى بكر ، فى كتاب توليه على مصر قائلاً "... وأمره بالعدل على أهل الذمة" <sup>(٨٢)</sup> نجد أن قرة بن شريك يقبض على البطريك حينما ذهب لتهمته بالولاية <sup>(٨٣)</sup>، وبينما نرى آخر خلفاء بنى أمية يقول "كل من لا يدخل فى دينى ويصلى بصلاتي ويتبع رأيى من أهل مصر قتلته وصلبته" <sup>(٨٤)</sup> نرى السلطان محمود الثانى يقول : "أنا لا أعرف المسلم إلا فى مسجده ، ولا المسيحى إلا فى كنيسه ، ولا الإسرائيلى إلا فى بيعته" <sup>(٨٥)</sup>.

٣ - كانت الأحوال الداخلية للقبط لها أثر هام على مسار القضاء القبطى ، إذ ظهرت بعض المشاكل والخلافات الداخلية ، نذكر منها:

#### أ - شهوة الأسقفية:

كان على رأس هذه المشاكل ، رغبة البعض فى نوال رتبة الأسقفية ، رغم عدم جدارتهم بها - ومقابلة ذلك برفض من البطاركة، جر عليهم ويلات عديدة؛ إذ أن الذين فشلوا فى الوصول إلى رتبة الأسقفية فتنسوا على هؤلاء البطاركة، واختلقوا قصصاً مزيفة، هيجت عليهم ولاية الأمور ، فتعرضوا للاضطهاد والحبس، نذكر منهم البابا مينا السابع والأربعين (٧٦٧ - ٧٧٦م) ، والبابا ميخائيل السادس والخمسين (٨٦٩ - ٨٩٤م) ، والبابا زكريا الرابع والستين (١٠٠٤ - ١٠٣٢م) ، والبابا خريستوذولس السادس والستين (١٠٤٧ - ١٠٦٧م)، البابا متاؤس السابع والثمانين (١٣٨٧ - ١٤٠٨م) وبالتالى تعطلت كثيراً أمور البطريكية ، وبالطبع تعطلت أو توقفت لفترات كثيرة المحاكمات التى كان ينظرها البطاركة ، وقد يفسر هذا الأمر ظاهرة لجوء القبط إلى المحاكم الشرعية فى النزاعات البسيطة المتعلقة بأمور مالية لا تستدعى عرضها أمام محكمة شرعية ، بل إن بعض هذه النزاعات من بين أطرافها كهنة ورهبان <sup>(٨٦)</sup>.

## ب - الزواج ولواحقه:

يبدو أن القبط حسدوا المسلمين على تمتعهم بتعدد الزوجات والتسرى والطلاق، فلم يمض وقت طويل على اختلاط القبط بالمسلمين، حتى مارسوا تعدد الزوجات في خلافة عبد الملك بن مروان (٦٨٥ - ٧٠٥ م).

كذلك كان التسرى مصدر إزعاج دائم للبطاركة، بل إن اثنين من البطاركة، راحا ضحيته، فالبابا ابرآم بن زرعة (٩٧٥ - ٩٧٨ م) حرم عادة التسرى المنتشرة آنذاك بين القبط، ولم يمثل أرغن كبير منهم، فما كان من البابا إلا وعاقبه بالحرمان، وقيل أن هذا الأرغن تحيل ودس له السم<sup>(٨٧)</sup>، وهذا الأمر عينه حدث للبابا يوحنا التاسع والتسعين (١٦١٩ - ١٦٢٩ م) من أحد وجهاء أنبوب<sup>(٨٨)</sup>، بل إن سلفه البابا مرقس الثامن والتسعين (١٦٠٣ - ١٦١٩ م) تعرض للحبس بسبب منعه أهالي الوجه البحري من تعدد الزوجات<sup>(٨٩)</sup>.

ورغم جهود البطاركة في مواجهة هذه العادات، إلا أن الشواهد تشير إلى استمرار وجودها، فالجبرتي يشير إلى وجود عادة التسرى عند القبط<sup>(٩٠)</sup> بل إنه في إحدى التراكات المنظورة أمام البطريرك سنة ١٢٨٤ هـ يذكر ضمن متروكات المتوفى: ستة جوارى، إحداهن كانت سرية للمتوفى<sup>(٩١)</sup>.

كذلك كان الطلاق كثير الحدوث أمام المحاكم الشرعية في معظم فترات العصر العثماني<sup>(٩٢)</sup> وحتى نهاية القرن التاسع عشر، ويندد البابا مرقس الثامن (١٧٩٦ - ١٨٠٩ م) بشيوع الطلاق بين القبط دون وجود أسباب شرعية موجبة له<sup>(٩٣)</sup>.

وبالطبع كان هذا الأمر من أهم دوافع لجوء بعض القبط إلى المحاكم الشرعية وتركهم المحاكم الكنسية.

## جـ - المواريث:

ألف القبط تقسيم مواريتهم حسب الشريعة الإسلامية ، بل إنه فى العصر العثمانى كانت أهم اختصاصات محكمة القسمة العربية النظر فى مواريت أهل الذمة ، ولا حاجة بنا إلى القول بأن القبط اندفعوا إليها فى تقسيم تركاتهم ، إذ أن آلاف، بل عشرات الآلاف من الوثائق الخاصة بتقسيم تركات القبط أمام هذه المحكمة<sup>(٩٤)</sup> تغينا عن ذلك، والواقع أن المبادرة كانت من جانب أعيان القبط وفيرى الثروات.

وبالرغم من مناهضة البطارقة لهذا الأمر ، إلا أنه لم يكن مزعجاً لهم بدرجة كبيرة كانزعاجهم من تعدى القبط فى زيجاتهم، إذ أن الزواج له قواعد ثابتة مستمدة من الإنجيل ، أما المواريت فلم تقن حتى بواسطة مجامع كنسية ، لذلك شاع لجوء القبط إلى الشريعة الإسلامية فى قسمة مواريتهم ، بل إن هذا الأمر ما زال معمولاً به فى معظم أنحاء القطر المصرى - على حد علمى - وأنا أعرف عائلة كبيرة العدد فى أحد مراكز محافظة الفيوم تسمى عائلة (أبو عبده) ، تتخذ من قاعدة "اختلاف الشرائع رحمة!" - منهجاً لها، ويتبعون أحكام الشريعة الإسلامية فى أمور مواريتهم .





## الهوامش

١- الفريد . ج. بتلر: فتح العرب لمصر؛ عربيه محمد فريد أبو حديد ، القاهرة مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م، ص ٤٨٦.

٢-اليعاقبة : اختلف كثيراً في أصل هذه التسمية ، والراجح انها نسبة إلى يعقوب البرادعي (ت ٥٧٨م) والذي رسم مطرانا للرها وبلاد الشام ، وآسيا، وبذل جهوداً كبيرة لموازرة الأرثوذكس في مواجهة الخلقيدونيين ، وعلى ذلك أطلق على كل من القبط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس لقب اليعاقبة نسبة إليه، ولكن هذه التسمية "اليعاقبة" لم تظهر إلا في القرن الثامن الميلادي ، إذ أنه في أيام البابا خائيل السادس والأربعين (٧٤٣ - ٧٦٧م) كان يطلق على القبط الأرثوذكس لقب "النيودسين". نسبة إلى البطريك يثودوسيوس الثالث والثلاثين (٥٣٩ - ٥٦٧م) وذلك على اثر محاولة لاغتياله وتنصيب شخص يسمى "أجايانوس" بدلاً منه ، فتشيع له غالب القبط وتسموا بالنيودسين" - واستخدم حنا النقيوسي هذا اللقب لوصف القبط الأرثوذكس وتبعه في ذلك كتاب السير ، وأول مرة يظهر هذا اللقب "اليعاقبة" كان في حياة البابا خائيل (٧٤٣ - ٧٦٧م) ، فعلى اثر نزاع حول كنيسة ، سأل القاضي قائلاً من هو أبو اليعاقبة ، ومن هو أبو الملكيين ، وسأل أبا خائيل قائلاً: أنت على أمانة يعقوب أسقف اورشليم .

وفي سنة ٧٦٧م سمى البيزنطيون في مجمعهم السابع الكنيسة السريانية الأرثوذكسية بـ "اليعقوبية" وتلقف ابن بطريق (٩٤٠م) هذا اللقب ، وتبعه في ذلك يحيى بن سعيد (١٠٦٦م) ، ولكنه عمم هذا اللقب ليشمل أتباع كنيسة الإسكندرية الأرثوذكسية ، وأصبح يطلق على القبط الأرثوذكس تمييزاً لهم عن "الملكانية" ثم تناول الأمر المؤرخون المسلمون ، واستقر هذا المصطلح على أيديهم للدلالة على القبط الأرثوذكس بمصر ، إلا أنهم ذهبوا في تعليل هذه النسبة مذاهب شتى، كان من بينها نسبة هذا المصطلح إلى يعقوب البرادعي ، إلا أن الكتاب القبط في القرن الثالث عشر استخدموا لقب "اليعاقبة" للقبط الأرثوذكس ، بل أنهم ذهبوا في تعليله مذهباً جديداً ،

فقالوا إن هذه التسمية راجعة إلى "يعقوب" أبى الأسباط، واستقر هذا اللقب فى عرف القبط الأرثوذكسى حتى ان البطارقة اعتادوا على استخدامه فى أدراجهم البابوية ومكاتباتهم .

#### المصادر والمراجع:

أحمد زكى بدوى : تاريخ مصر الاجتماعى ، القاهرة : مطبعة جلال الدين الكبرى ، د. ت ، ص ١٠٦ هامش (٢) ، أغناطيوس زكا الأول عواص : كنيسة أنطاكية السريانية عبر العصور ، حلب ، ١٩٨١م (دراسات سريانية ، ٧) ص ٤٧-٤٨ ، الأنطاكي ، يحيى بن سعيد : تاريخ الأنطاكي (المعروف بصلة تاريخ أوتياخا) ؛ تحقيق عمر عبد السلام تدمرى ، لبنان ، طرابلس ، ١٩٩٠ م ، ج ١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧٣ ، ساويرس بن المقفع : تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية المعروف بسير البيعة المقدسة ، القاهرة : مطبوعات جمعية الآثار القبطية ، ١٩٤٣ ، ج ١ : ص ٢٢٢ ، سعيد بن بطريق (أفثيشيوس) : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ، بيروت : مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٠٩ ، ص ١٢ ، عمر صابر أحمد عبد الجليل : مصرفى مخطوطة حنا النقيوسى ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ م ، ص ١٢٩ - ١٣١ ، عزيزيوريوس بولس بهنام (المطران) : أدب الرسالة عند السريان ، حلب ، ١٩٨١ ، (دراسات سريانية ، ٣) ص ٤٧ ، القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن على : صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، القاهرة : دار الكتب ، ١٩٧٨ م ، ج ١٣ : ص ٢٧١ ، المقرئى ، تقى الدين أحمد بن على : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٧ م ، ج ٢ : ص ٤٨٨ ، مكاتبات البابا كيرلس بن لقلق (١٢٣٥ - ١٢٤٣ م) ، مخطوط ٢٩١ لاهوت / ٤٧٩ ، مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة ، ص ١٠ ، منسى يوحنا (القس) : تاريخ الكنيسة القبطية ، القاهرة : مكتبة المحبة ، د. ت ص ٢٤٧ ، ٢٧٥ .

٣- وهو محاولة من الإمبراطور الرومانى هرقل (٦١٠ - ٦٣٤ م) لصياغة مذهب جديد يوفق فيه بين الآراء المختلفة حول طبيعة السيد المسيح والتي كانت سبباً لانشقاق الكنيسة فى مجمع خلقيدونية ٤٥١ م.

٤- ساويرس بن المقفع : المرجع السابق، جـ ١ : ص ٢٢٦ ، يوساب أسقف قوة : تاريخ الآباء البطارقة ، أعده للنشر صموئيل السرياني (القس) ، نبيه كامل ، د. ت ، ص ٤٩ ، الفريد ج - بتلر: فتح العرب لمصر ، ص ٢١٦ .

٥- ساويرس بن المقفع : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

٦- يذكر النقيوسي أن القبط ساعدوا عمر بن العاص في نقل جنوده من غرب النيل إلى شرقه، وقال أيضاً على وجه العموم "أن القبط أخذوا يعينون الإسلام" بل يذكر ساويرس ابن المقفع أن (سانتيوس) عميد القبط آنذاك كان مرافقاً لعمر بن العاص أثناء عودته من الإسكندرية ، ويشير ابن بطريق إلى معاونة القبط للمسلمين بإصلاح الطرق وإقامة الجسور "وصار القبط أعواناً على ما أرادوا من قتال الروم".

- مصر في مخطوطة حنا النقيوسي: ص ٧٩ .

- سعيد بن بطريق: السابق ص ٢٤ .

- ساويرس بن المقفع : المرجع السابق، جـ ١ ، ص ١٠١ ، ٢٣٤ .

٧- حنا النقيوسي : المرجع السابق ص ١٨٨ . (يقصد بالإسماعيليين العرب على أساس أنهم من نسل إسماعيل).

٨- ساويرس بن المقفع : المرجع السابق، جـ ١ : ص ٢٢٨ ، ونقل يوساب أسقف قوة هذه العبارة بنفس النص أيضاً ، يوساب : المرجع السابق ص ٤٩ .

وهناك من يقول أن القبط جميعاً بما فيهم الملكانيون رحبوا بالعرب إذ اعتبر هرقل خارجاً عن الدين ووصم بالإلحاد من جانب الطائفتين بسبب مذهبه التوفيقي الجديد. توماس أرنولد : الدعوة إلى الإسلام ؛ ترجمة حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٧ م ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

٩- ابن عبد الحكم : أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله بن الحكم بن أعين القرشي المصري (٢٥٧هـ): فتوح مصر وأخبارها ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩١ م (صفحات من تاريخ مصر ، ١٠) ، ص ٨٥ ، ٨٦ ، البلاذري : فتوح البلدان ، بيروت : دار الكتب العلمية، جـ ١ : ص ٢١٦-٢٢١ ، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب)،

- د. ت، مج ١، ج ١، ص ١٩، ٢٠، بل إن مناقشة هذه القضية كانت تظهر من حين لآخر في تاريخ مصر، فنرى الظاهر بيبرس في القرن الثالث عشر الميلادي يحاول أن يثبت أن مصر فتحت عنوة، وذلك في محاولة لتطبيق نظرية امتلاك الدولة لأراضي مصر.
- انظر محمد محمد أمين : الأوقاف في الحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥٠٧م)، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٠م.
- ١٠- ابن عبد الحكم : المرجع السابق ص ٨٥، ٨٨. ابن تغري بردي : المرجع السابق، مج ١، ج ١، ص ١٩، ٣٠.
- حنا النقيوسي : المرجع السابق ص ١٩٩، ونص هذا العهد بالتفصيل في الطبري : تاريخ الرسل والملوك ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة : دار المعارف، ١٩٦٣، ج ٤، ص ١٠٩. ابن تغري بردي : المرجع السابق، مج ١، ج ١، ص ٢٤، ٢٥. محمد حميد الله الحيدر أبادي : مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤١م، ص ٢٧٥.
- ١٢- محمد حميد الله : المرجع السابق، ص ٨١، فليب حتى : العرب - تاريخ موجز، بيروت، ١٩٤٦م، ص ٩٩، ١٠٠، سيدة إسماعيل كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م (سلسلة تاريخ المصريين، ٢٥٧) ص ١٩-٢١، هاملتون جب، هارولد بودين : المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر "الهيئة العامة للكتاب"، ١٩٩٠م (سلسلة تاريخ المصريين، ٣٦) ج ٢، ص ٣٨٩.
- ١٣- سورة التوبة آية ٢٩ "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون بدین الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون".
- ١٤- سيدة إسماعيل كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة، ص ١٢٠، ١٢١.
- ١٥- عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية، القاهرة : المطبعة السلفية، ١٣٥٠هـ، ص ٣٨، علي حسني الخربوطلي : الإسلام وأهل الذمة، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م ص ١٦٠، عزيز خسانكي :

التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية، مصر: المطبعة المصرية الحديثة، د.ت، ص ١٣، جورجى زيدان: تاريخ مصر الحديث، ط ٢، مصر: مطبعة الهلال، ١٩١١م، ج ١، ص ٣٠٠.

١٦- عبد الوهاب خلاف: المرجع السابق ص ١٣٨ حاشية (٢)، جاك تاجر: أقباط ومسلمون منذ الفتح العربى حتى ١٩٢٧م، القاهرة: كراسات التاريخ المصرى، ١٩٥١م، ص ١٠٩.

١٧- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، ج ١: ص ٢٨٨-٢٩١، يوساب أسقف فوة: المرجع السابق ص ٥٣،

١٨- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، ج ١: ص ٣١٨.

١٩- نفس المرجع، ج ١، ص ٣٣٦، على أن معظم المؤرخين وصفوا قرة بن شريك بالظلم والجهل، فقال عنه ابن تغرى بردى: "كان سئ التدبير خبيثا ظالما غشوماً" النجوم الزاهرة، ج ١: ص ٢١٧ وهو قريب من قول ابن إياس فيه - ابن أياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور؛ تحقيق محمد مصطفى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ج ١: ص ١٢٥.

٢٠- ابن تغرى بردى: المرجع السابق، ج ١: ص ٢٣٨.

٢١- نفس المرجع، ج ١، ص ٢٩٣-٢٩٤.

٢٢- ابن حجر العسقلانى، أحمد بن على: رفع الإصر عن قضاة مصر، القسم الأول؛ تحقيق حامد عبد الحميد وآخرون، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٢٣٢ وكذلك الكندى، أبو عمر محمد بن يوسف: كتاب الولاة وكتاب القضاة؛ صححه وهذبه: رفن كست، القاهرة: مؤسسة قرطبة، د.ن، ص ٣٥١.

٢٣- آدم متز: الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ؛ نقله إلى العربية محمد عبد الهادى أبو ريده ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص ٩٦.

٢٤- ابن الراهب: تاريخ ابن الراهب؛ نشره الأب لويس شيخو اليسوعى، بيروت، ١٩٠٣م، ص ١٢٩-١٣٠، ساويرس بن المقفع، المرجع السابق، ج ٢، ص ٦١٥.

٢٥- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٤٠-٦٤١.



- ٢٦- جروهمان: أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية؛ ترجمة حسن إبراهيم حسن، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٧م، ج١: ص ٨٥، ٨٦.
- ٢٧- منسى يوحنا: تاريخ الكنيسة القبطية، ص ٣٧١، ٣٧٢.
- ٢٨- على حسن الخربوطلى: المرجع السابق، ص ٨٨، سيدة إسماعيل الكاشف: المرجع السابق ص ١٢٦.
- ٢٩- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، مج ٢، ج ٢: ص ٩٢، يوسف أسقف فوة: المرجع السابق، ص ٩١.
- ٣٠- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، مج ٢، ج ٢: ص ١١٣.
- ٣١- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، مج ٢، ج ٣: ص ١٦٨، يوسف: المرجع السابق ص ١١٠.
- ٣٢- يوسف: المرجع السابق ص ١٢٦.
- ٣٣- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، مج ٢، ج ٣، ص ٢١٤-٢١٦.
- ٣٤- يوسف: المرجع السابق، ص ١٥٥.
- ٣٥- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، مج ٢، ج ٣: ص ٩٥، ٩٦، منسى يوحنا: المرجع السابق، ص ٤١٦، ٤١٧.
- ٣٦- يوسف: المرجع السابق ص ١٧٦، ساويرس بن المقفع: المرجع السابق، مج ٣، ج ٢: ص ٩٧.
- ٣٧- توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ص ٩٧.
- ٣٨- يوسف: المرجع السابق، ص ١٦٧، كامل صالح نخلة: سلسلة تاريخ بطاركة الكرسي الاسكندري، الحلقة الأولى، ط ١، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ١٠٨.
- ٣٩- قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية، القاهرة: ١٩٩٣م، ص ٢٠٦، ٢٠٧.
- ٤٠- سيدة كاشف: المرجع السابق، ص ١١٦، ١١٧.
- ٤١- نفس المرجع، ص ١١٥.
- ٤٢- قاسم عبده قاسم: أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، ص ٨٨-٩٠.

- ٤٣- القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١: ص ٤٠١-٤٠٥.
- ٤٤- عن هذه المجموعات انظر فصل مصادر التشريع.
- ٤٥- قاسم عبده قاسم: أهل الذمة، ص ٧٥.
- ٤٦- المقرئى: السلوك لمعرفة دول الملوك، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٢م، ج ٢، ص ٩٢٣.
- ٤٧- مكاتبات البطارقة والمطارنة، مخطوط ٣٠١/٢٩١ لاهوت، مكتبة الدار البطركية ورقة ١٢٩٥.
- ٤٨- القلقشندى: المرجع السابق، ج ١١: ص ٣٩٨-٤٠٤.
- ٤٩- يوسف: المرجع السابق، ص ١٨٧-١٩٢.
- ٥٠- كامل صالح نخلة: المرجع السابق، الحلقة الخامسة، ص ٢٦، ٢٩.
- ٥١- أحمد صفوت: قضاء الأحوال الشخصية للطوائف الملية، ص ٢-٤ - هاملتون جب: المجتمع الإسلامى والغرب، ج ٢، ص ٤٣، ٤٤. عزيز خانكى: التشريع والقضاء قبل المحاكم الأهلية. ص ٤٤.
- ٥٢- صليب سامى: وصية غير المسلم، القاهرة: مطبعة حجازى، ١٩٣٩. ص ٦. نجيب جبرائيل، موريس صادق: قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين، القاهرة: دار الحقوق للنشر، ١٩٨٧م، ص ١٦.
- ٥٣- أحمد صفوت: المرجع السابق، ص ٣٠.
- ٥٤- أحمد فؤاد متولى: ترجم "قانون نامة مصر"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت ص ٧٦.
- ٥٥- الجبرتى: عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٣٧.
- ٥٦- الأسحاقى، محمد عبد المعطى بن ابن الفتح: لطائف أخبار الأول فى من تصرف فى مصر من أرباب الدول، مصر: المطبعة اليمينية، ١٣١٠هـ، ص ١٨، ١٩، ١٦٩.
- ٥٧- حسن خليل: سجلات محكمة القسمة العربية، دراسة أرشيفية دبلوماسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف أ.د. عبد اللطيف إبراهيم، د. عماد أبو غازى آداب

القاهرة، ١٩٩٧م ص ٢٢٨.

٥٨- نفس المصدر ص ٢٢٩.

٥٩- كامل صالح نخلة: سلسلة تاريخ بطاركة الكرسي الاسكندري، الحلقة الخامسة، ص ٥٣.

٦٠- جوستاف أ. فون جروبينوم: حضارة الإسلام ص ٢٣٤.

٦١- الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢ ص ٤٠٣.

٦٢- نفس المصدر، ج ٣ ص ٢١٩.

٦٣- نللى حنا: بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ ترجمة حليم طوسون القاهرة: العربى للنشر والتوزيع ١٩٩٣م ص ١٠٩.

٦٤- نفس المصدر ، ص ١٠٩.

٦٥- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، اتفاقية بين فرنسا والدولة العثمانية سنة ١٥٣٦م، ص ٩١، ٩٢.

٦٦- ج.دى شابرول: دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٧٩م (وصف مصر، الكتاب الأول)، ترجمة زهير الشايب، ص ٢٧، ٢٨.

٦٧- الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٧.

٦٨- ايريس المصرى: قصة الكنيسة القبطية. ج ٤، ص ٢٣٠.

٦٩- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ج ٢، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص ٢٨٧.

٧٠- نفس المرجع، ص ٣٨٨.

٧١- توفيق اسكاروس: نوابغ القبط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر، مصر: مطبعة التوفيق، ١٩١٠، ج ١، ص ١٠٨-١٠٩.

٧٢- محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٩١، ٩٢.

٧٣- الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٥٢.

٧٤- صليب سامى: المرجع السابق، ص ١٤-١٦.

٧٥- رؤوف عباس: مصر فى القرن التاسع عشر، دار النهضة العربية، د.ت، ص ١٤١.

- ٧٦- صليب سامى: المرجع السابق، ص ص ١٦-١٨.
- ٧٧- أحمد صفوت: المرجع السابق، ص ١١، ١٢.
- ٧٨- السجلات القضائية لبطيركية القبط الأرثوذكس بالقاهرة، السجل الثانى ص ١٥.
- ٧٩- ملف تركة ميخائيل بشاى بأرشفيف البطيركية، سنة ١٢٩٥هـ.
- ٨٠- جرجس فيلوثاؤس عوض: المجلس الملى للأقباط الأرثوذكسين، القاهرة: مطبعة التوفيق، ١٩١٢م (بوارق الإصلاح، ٢) ص ص ٥-٩.
- ٨١- نفس المرجع، ص ٨، ٩.
- ٨٢- الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣م ج ٤، ص ٥٥٦.
- ٨٣- ساويرس بن المقفع: المرجع السابق مج ١ ج ١ ص ٣١٢.
- ٨٤- توماس أرنولد: الدعوة إلى الاسلام، ص ٢٢.
- ٨٥- عزيز خانكى: المرجع السابق ص ٤٥.
- ٨٦- سجلات محكمة الباب العالى. على سبيل المثال سجل رقم ١٢١/ص ٧٢، سجل رقم ١٢٢/ص ٢٢، ٣٨، ٥٥. سجل رقم ١٢٩/ص ٢٠٥، ص ٤٣٦.
- ٨٧- ساويرس: المرجع السابق، مج ٢، ج ٢ ص ٢٩٢.
- ٨٨- منسى يوحنا (القس): المرجع السابق، ص ٤٦٨.
- ٨٩- نفس المرجع، ص ٤٦٧.
- ٩٠- الجبرتى: المرجع السابق، ج ٣، ص ٦٢٣.
- ٩١- سجل قيد الصادر بالبطيركية، ص ٦٥.
- ٩٢- الأمثلة عديدة جدا فى مختلف سجلات المحاكم العثمانية.
- ٩٣- أدراج البابا مرقس الثامن (١٧٩٦-١٨٠٩م) مخطوط ٣٤٥ لاهوت / ٩٧٢ مكتبة الدار البطيركية.
- ٩٤- الأمثلة أيضا أكثر من أن تحصى على امتداد ١٥٨ سجلا لهذه المحكمة، انظر أيضا: حسن خليل: مرجع سابق ص ١٤.





الباب الثالث

**النظام القضائي للقبط الأرثوذكس**

---



## أولاً : مصادر التشريع عند القبط الأرثوذكس

يمكننا أن نحصر المصادر التشريعية المعتبرة عند القبط الأرثوذكس فى المصادر التالية: (١).

أ- الكتاب المقدس:

وهو أول المصادر وأهمها بل هو الميزان الدقيق التى توزن به باقى مصادر القوانين، ويشمل الكتاب المقدس العهدين القديم والجديد، أما العهد القديم فعدد أسفاره تسع وثلاثون سفرًا، والعهد الجديد عدد أسفاره سبع وعشرون سفرًا.

ب- الدسقولية (تعاليم الرسل):

وهى نصوص تعليمية تفسيرية غاية فى الأهمية إذ تشمل الفهم الصحيح للمسيحية طبقاً لما فهمه تلاميذ السيد المسيح وتعلموه منه مباشرة (٢).

ج- قوانين الرسل:

وهى قوانين وضعها الرسل لتنظيم الكنيسة وهيئاتها، وسلوك جماعة المؤمنين وهى عند القبط مائة وسبعة وعشرين قانوناً.

د- قوانين المجامع:

وتعتبر المجامع هى المجالس التشريعية العليا للكنيسة، وتنقسم المجامع إلى نوعين:

– مجامع مسكونية.

– مجامع مكانية (إقليمية).

## – المجمع المسكونية:

هى المجمع التى انعقدت إبان وحدة الكنيسة على مستوى العالم والتى مثلت بها أغلب الكنائس – إن لم يكن جميعها – وقبلت مقرراتها جميع الكنائس فى العالم، وعدد هذه المجمع التى تحمل صفة مسكونية – عند القبط – أربعة مجامع، والمجمع الخامس المنعقد فى خلقيدونية سنة ٤٥١م رفضته الكنيسة القبطية ولم تقبل مقرراته، وثلاثة مجامع من هذه المجمع الأربعة المسكونية سنت قوانين وهى:–

١- مجمع نيقية سنة ٣٢٥م سن عشرين قانوناً<sup>(٤)</sup>.

٢- مجمع القسطنطينية سنة ٣٨١م وقد سن سبعة قوانين<sup>(٥)</sup>.

٣- مجمع أفسس سنة ٤٣١م وقد سن ثمانية قوانين<sup>(٦)</sup>.

## المجمع المكانية أو الإقليمية

وهى المجمع التى انعقدت فى إقليم ما واقتصرت على أساقفة هذا الإقليم فقط، ولكن قوانينها حازت قبولاً واعترافاً من الكنيسة الجامعة، وهذه المجمع المقبولة – عند القبط – انعقدت كلها قبل الانشقاق فى مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١م.

١- مجمع أنقرة سنة ٣١٤م وعدد قوانينه ٢٥ قانوناً.

٢- مجمع قيصرية الجديدة سنة ٣١٥م وعدد قوانينه ١٥ قانوناً.

٣- مجمع غنبرة (ما بين ٣٢٥ إلى ٣٨١م) وعدد قوانينه ٢٠ قانوناً.

٤- مجمع انطاكية سنة ٣٤١م وعدد قوانينه ٢٥ قانوناً.

٥- مجمع سرديقية سنة ٣٤٤م وعدد قوانينه ٢١ قانوناً.

٦- مجمع اللاذقية (ما بين ٣٤٣ – ٣٨١م) وعدد قوانينه ٥٩ قانوناً.

٧- مجمع قرطاجة سنة ٤١٩م وعدد قوانينه ١٣٨ قانوناً.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المجمع هو المجمع السابع عشر المنعقد في قرطاجنة إذ عقد في قرطاجنة قبله ستة عشر مجمعاً وفي هذا المجمع تم قبول المجمع السابقة عليه المنعقدة في قرطاجنة وسميت قوانينه مجموعة الشرع الكنسي الأفريقي<sup>(٧)</sup>.

#### هـ- قوانين اباء الكنيسة:

وهم اباء الكنيسة الذين وضعوا قوانين قبل مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١م- واعترفت بها الكنيسة في مجامعها، واعتبرتها قوانين عامة للكنيسة بأسرها:

١- قوانين البابا ديونوسيوس السكندري (ت ٢٦٤م) ٤ قوانين

٢- قوانين البابا بطرس السكندري (ت ٣١٠م) ١٤ قانوناً

٣- البابا أثناسيوس السكندري (٣٢٨ - ٣٧٣م) ١٠٧ قانوناً

٤- القديس باسيليوس الكبير (٣٢٩ - ٣٧٨م) ١٠٦ قانوناً

٥- البابا تيموثاوس السكندري (٣٧٨ - ٣٨٤م) ١٧ قانوناً

٦- أغريغوريوس النيصصي (٣٥٥ - ٣٩٥م) ٨ قوانين

٧- البابا ثاوفيلوس السكندري (٣٨٤ - ٤١٢م) ١٤ قانوناً

٨- البابا أبوليدس بابا رومية ٣٨ قانوناً

٩- البابا كيرلس الأول السكندري (٤١٢ - ٤٤٤م) ١٢ قانوناً

١٠- القديس يوحنا ذهبي الفم ١٢ قانوناً

كذلك وضع بعض بطاركة الإسكندرية قوانين ولكنها ملزمة للكنيسة القبطية فقط نذكر منهم:

- البابا قزمان الثالث (٩٢٠ - ٩٣٢م) والذي وضع فصولاً في المواريث وأحكامها<sup>(٨)</sup>.

- البابا خريستو ذولس السادس والستون (١٠٤٧ - ١٠٧٧م)



– البابا كيرلس السابع والستون (١٠٧٨ – ١٠٩٢ م)

– البابا غبريال بن تريك (١١٣١ – ١١٤٥ م)

– البابا كيرلس بن لقلق (١٢٣٥ – ١٢٤٣ م)

#### و- كتب الطقوس:

وكتب الطقوس يمكن اعتبارها كتب الإجراءات القانونية فنصوص القوانين تشرحها كتب الطقوس كممارسة عملية، فمثلاً عندما تحدث ابن العسال في مجموعته عن التعميد، ففصل أحكامه وأورد القوانين المتعلقة به، ثم قال "قد وضع في البيعة القبطية كتاب مفرد للتعميد مفرع من القوانين مشتمل على كيفية التعميد وجميع الصلوات المخصصة به والاعتماد عليه في ذلك"<sup>(٩)</sup>.  
والكنيسة القبطية وضعت كتباً كثيرة لشرح ممارسة كافة الصلوات والتكاريز وترتيبها.

#### • تجميع القوانين الكنسية واستخدامها:

والمقصود بذلك المجموعات التي جمعها وصنفها آباء ورجال الكنيسة ورتبها ترتيباً موضوعياً، لتكون مرجعاً شاملاً للأحكام الضرورية للكنيسة وهيئاتها ونظمها.

وستتناول أولاً ظروف نشأة هذه المجموعات وتطورها ثم نتناول كل من هذه المجموعات على حدة.

#### أ- نشأة مجموعات القوانين في الكنيسة القبطية:

يحصّر ابن كبر (ت ١٣٢٤ م) الذين جمعوا القوانين وخصوها فيقول إنهم: أنبا مرقس بن زرعّة (١١٦٦ – ١١٨٩ م) وأنبا غبريال بن تريك (١١٣١ – ١١٤٥ م) وأنبا ميخائيل مطران دمياط (تاريخ مجموعته ١١٨٨ م) والصفى أبو

الفضائل بن العسال (تاريخ مجموعه ١٢٣٩م) (١٠).

بينما يتحدث جراف عن مختصر أبي صالح يؤانس بن عبد الله الملقب بسديد بن نانا، يذكر أنه يعود إلى بداية القرن الحادى عشر الميلادى (١١). أى أن المجموعات القانونية المبوبة موضوعيا لم يبدأ ظهورها عند القبط إلا فى القرن الحادى عشر الميلادى أى فى العصر الفاطمى واستمر إنتاجها أيضا فى العصر الأيوبى.

وقد سبق أن أوضحنا ظروف نشأة هذه المجموعات فى سياق حديثنا عن العصرين الفاطمى والأيوبى

## ب- مجموعات القوانين

### ١- مجموع قوانين البابا غبريال بن تريك:

مصنف هذا المجموع هو البابا غبريال بن تريك البطريك السبعون (١١٣١ - ١١٤٥م) وقد كان البابا غبريال بن تريك قبل رسامته بطريركيا يعمل كاتباً بالدواوين إذ عمل بديوان المكاتبات وديوان بيت المال (١٢)، وقيل عنه إنه "كان جيد الصناعة حسن الخط والعبارة خبيراً بالكتب البيعية" (١٣)، وقاد هذا البطريك حركة الإصلاحية فى تاريخ الكنيسة القبطية إذ أبطل جملة عادات سيئة ترسخت بحكم العادة ولم يجرؤ أحد على إقتلاعها لتمسك العامة بها، إذا منع التسرى وتعدد الزوجات المنتشر فى عصره، وحارب السكر المتفشى بين المسيحيين كذلك منع دفن الموتى فى الكنائس وإخراج أجساد القديسين فى الأعياد (١٤)، ثم اتجه إلى الكنيسة ورتب صلوات البصخة ووضع جملة قوانين لآداب الكهنة (١٥)، وأضاف هذا البطريك إلى جملة أعماله الإصلاحية عمل مجموع قوانين الكنيسة.

أما عن مجموعه: فلقد قسم البابا غبريال بن تريك مجموعه إلى أربعة وسبعين بابا واختتم الفصل الرابع والسبعين بأحد عشر بابا من قوانين الملوك، وهو تحت كل باب يذكر جميع المعلومات المتعلقة به دون تقسيمها أو تصنيفها إلى فصول،

فمثلا فى الباب الثانى (فى الأساقفة وتبشيتهم) ذكر كل المعلومات المتعلقة  
بالأسقف دون أن يقسمها إلى فصول مثل:

صفاته - انتخابه - تنصيبه - واجباته - حقوقه ... الخ<sup>(١٦)</sup>.

كذلك لم يرتب البابا غبريال مجموعه بطريقة موضوعية منظمة، فمثلا خصص  
الباب الثانى للأساقفة وتبشيتهم، ولكنه يعود فيخصص الباب الثانى عشر لموضوع  
خاص أيضا بالأساقفة ويضع عنوانه (فى من يحاسب الأسقف أو يسلبه أو يقول  
عنه كلمة سوء)، ثم يتذكر شيئا آخر له علاقة بالأساقفة، فيخصص الباب الثانى  
والستين لموضوع (الاجتماع بموضع الأسقف كل يوم وافتقاد المرضى)<sup>(١٧)</sup>.

مثل آخر: يتحدث فى الباب الرابع عن (القسوس والرعاة السوء)<sup>(١٨)</sup>. ثم  
فى الباب الثامن عن (طقوس الكهنة ووضع اليد والمعمودية)<sup>(١٩)</sup>. ثم فى الباب  
الحادى والثلاثين عن (فى الآداب للكهنة الذين يخدمون المذبح)<sup>(٢٠)</sup>. ويتحدث فى  
الباب السابع والستين عن الكاهن (لا يقسم كاهن دفعتين)<sup>(٢١)</sup>. ويخصص الباب  
الثانى والسبعين لأحد شروط رسامة الكهنة (فى أن لا يصير كاهن يكون فيه  
عيب جسدانى)<sup>(٢٢)</sup>، وفى الفصل العاشر من ملحقه فى الباب الرابع والسبعين  
(أن لا يغسل الكاهن ميتاً).

مثال آخر: الباب الحادى عشر خصص للقرايين والعشور والصدقة، ثم  
الباب الثالث عشر لمعنى القرايين، والباب الخامس والعشرون للمتصدقين والحث  
على الصدقة والأمثلة على ذلك كثير.

هكذا تناثرت الأحكام المتعلقة بموضوع واحد فى أبواب عدة بل لم تأت فى  
أبواب متتالية.

والخلاصة أن هذه المحاولة الأولى لتجميع القوانين وفقا لموضوعات معينة  
وخرجت على هذا الشكل غير المرتب ولكنها خطوة أولى.

ومن المهم أن نتعرف على المصادر التى رجع إليها البابا غبريال بن تريك

وصاغ منها مجموعه: اعتمد البابا غبريال على المصادر المألوفة لدى القبط ولكنه أضاف مصدراً جديداً لمصادر التشريع الكنسى ألا وهو قوانين الملوك، والواقع أنه كان مضطراً لذلك لكى يضع تقنيات لبعض الأمور المدنية مثل الزواج والبيع والشراء والمواريث إذ أن الكنيسة فى تشريعاتها ومجامعها انشغلت بالأمور الروحية فقط وتنظيم هيئات الكنيسة، لذلك اتجه البابا غبريال بن تريك إلى مصدر آخر لكى يضع تقنيات مدنية، بل إنه يوضح صراحة سبب وضعه أحكاماً للمواريث فيقول "صار الحكم ينظرون فى مواريث المؤمنين، على قدر البلاد وأحكامها فى كل حين، وبمقتضى ما تصل إليهم قدرتهم .. فرأيت كشف ما جاء فى الكتب المقدسة فى معنى هذه المواريث وتسطير ذلك وتقرير أمراً أستند إليه وأعول فيما أحكم به عليه"<sup>(٢٣)</sup>.

ولكن هل هذا المصدر جديد فعلاً أم أنه سابق على البابا غبريال بن تريك بل وبفترة طويلة.

فمنذ بداية العصر الإسلامى فى مصر نرى أن اختصاص النظر فى المواريث كان منوطاً به البطارقة، فعلى أى المصادر اعتمدوا فى ذلك هل على القانون المصرى القديم أم على قوانين الملوك الرومان المسيحيين وكلا التشريعان ساوياً بين الرجل والمرأة فى الميراث،<sup>(٢٤)</sup> بل إن البابا كيرلس بن لقلق يذكر عند حديثه عن الميراث أن أكثره مما كتبه أنبا قزمان أحد بطارقة الإسكندرية، والأنبا قزمان ذكر فى آخر ما كتبه أنه "مما رتبته آباء الشريعة وباقيه من العقل والعادة"<sup>(٢٥)</sup>.

إذن وجدت تقنيات خاصة بأحكام المواريث فى الكنيسة القبطية وقد يكون تاريخها بعد الفتح العربى بقليل.

وهكذا فتح البابا غبريال بن تريك الباب أمام مصنفى مجموعات القوانين، فكانت المحاولة الثانية من قبل أنبا ميخائيل مطران دمياط .

## ٢- مجموعة أنبا ميخائيل مطران دمياط

كانت المحاولة الثانية لعمل مجموع قوانين من نصيب أنبا ميخائيل مطران دمياط والذي صنف مجموعه سنة ١١٨٨ م وكان لهذا الرجل مكانة عالية بين الأساقفة حتى أنهم اختاروه لكي يقوم بمعظم مهام البطريك أنبا ميخائيل الحادى والسبعين (١١٤٥ - ١١٤٦) <sup>(٢٦)</sup>، وامتد به العمر حتى أيام البابا يوحنا الرابع والسبعين (١١٨٩ - ١٢١٦ م) <sup>(٢٧)</sup>.

أما عن مجموعه: فالرجل يقول صراحة أنه سار على منوال مجموع البابا غبريال بن تريك، بالرغم من أنه لا يصرح باسمه إذ يقول "سبق إلى وضع مثله (يقصد كتابه) من الأبهاء من لا أستحق أن أحل سيور حذائه" <sup>(٢٨)</sup>.

والرجل رسم لكتابه خطة في البداية ثم عدل عنها إذ يقول بعد أن يسرد المصادر الذى سيعتمد عليها "عولت على أفراد جزء أورد فيه جميع ذلك مفصلاً، كل معنى أورد ما تضمنته الدسقولية قانون قانون من القوانين المذكورة" <sup>(٢٩)</sup>.

إلا أن أحد أصدقائه من الأراخنة (الشيخ المخلص نصر بن سباع) أشار عليه بأن يضيف إلى مصادره قوانين التسعة الجامع الأرثوذكسية وكذلك قوانين الآباء لكي يكون هذا الجزء جامعاً فأجابه إلى ذلك <sup>(٣٠)</sup>.

قسم ميخائيل الدمياطى مجموعته إلى اثنين وسبعين قولاً، وقسم الأقوال إلى فصول تطول وتقصّر حسب الحاجة وكان أكثر الأقوال فصولاً القول الحادى والأربعين والذي بلغت فصوله اثنين وعشرين فصلاً.

ويتضح فى مجموعة ميخائيل الدمياطى التنسيق والترتيب أكثر مما كان فى مجموع البابا غبريال بن تريك، فهو يبدأ مجموعته بالقول الأول ويخصّصه من أجل المحافظة على الإيمان المسلم من الآباء القديسين <sup>(٣١)</sup> ثم يتحدث عن البطارقة وطقوسهم وترتيب كراسيهم فى قولين متالين الثانى والثالث <sup>(٣٢)</sup>، ثم يتناول الكنائس وبنائها وآلاتها وكتبها فى خمسة أقوال متتالية من القول الرابع حتى القول الثامن، ثم يتحدث عن الأساقفة وطقوسهم وواجباتهم وحقوقهم ثم يتبعهم



بالكهنة ثم الشمامسة ثم الرهبان، فى توال من القول التاسع حتى القول السادس والأربعين<sup>(٣٣)</sup>، ثم يتحدث بعد ذلك عن العلمانيين وآدابهم والنساء والأرامل<sup>(٣٤)</sup>، ثم يتحدث عن بعض الطقوس والأعياد والآداب الأخرى من القول الثامن والأربعين حتى الواحد والستون<sup>(٣٥)</sup>، ويخصص قولين للزواج والتفريق هما القولان الثانى والستون والثالث والستون<sup>(٣٦)</sup> ثم يخصص باقى الأقوال لبعض الأحكام والآداب حتى القول الحادى والستين<sup>(٣٧)</sup> ويختم مجموعته بالملحق الذى أورده أنبا غبريال بن تريك فى نهاية مجموعته وهو خاص بأحكام مستخلصة من قوانين الملوك<sup>(٣٨)</sup>، ويتضح فى مجموعة ميخائيل الدمياطى أنه تلافى تشتت القوانين المتعلقة بموضوع واحد والتي ميزت مجموع غبريال بن تريك.

كذلك حاول أن يرتب مجموعته وفق تسلسل طقسى منطقى: الإيمان – البطارقة – الكنيسة – الأساقفة – الكهنة – الشمامسة، العلمانيون وآدابهم – الطقوس ... إلخ.

كما أنه فى القول الواحد فرعه إلى فصول حسب الحاجة، فمثلا فى القول الرابع والثلاثين الخاص بآداب الكهنة قسمة إلى تسعة عشر فصلا<sup>(٣٩)</sup>، وكذلك فى الفصل الحادى والأربعين "من اجل الرهبان ودياراتهم" قسمة إلى اثنين وعشرين فصلا وهكذا<sup>(٤٠)</sup>.

وتميز مجموع الدمياطى بكثرة الفصول وتغطيته لمعظم الأحكام المتعلقة بالموضوعات التى تطرق إليها، لذلك كان مضطرا أن يعتمد على مصادر أكثر من التى اعتمد عليها غبريال بن تريك فأضاف إلى مصادر البابا غبريال بن تريك قوانين جمعت بواسطة الملكية والنسطورية، وأضاف الأربعة وثمانين قانونا المنسوبة إلى مجمع نيقية<sup>(٤١)</sup>، وأضاف قوانين مجمع سرديقية والقسطنطينية وأفسس.

### ٣ - المجموع الصفوى لابن العسال:

مصنف هذا المجموع هو الصفى أبو الفضائل الأجد بن العسال وهو ينتسب لأسرة إشتهرت بالنبوغ والمعرفة والمكانة الرفيعة بين القبط فى القرن الثالث عشر الميلادى، وعمل الصفى بن العسال كاتباً للدرج فى زمن الصالح نجم الدين أيوب، وكان له اعتبار شديد فى الكنيسة القبطية حتى أنه اختير ليكون كاتب سر مجمع الأساقفة فى أيام البابا كيرلس بن لقلق (١٢٣٥ - ١٢٤٥م) ووضع مصنفات عديدة تشهد له بعلو كعبه فى المعارف الدينية والمدنية معا. كان أهمها وأعمقها تأثيراً هو مجموعته القانونية التى بصدد الحديث عنها الآن، (توفى قبل سنة ١٢٦٠م)<sup>(٤٢)</sup>.

أما عن مجموعته: لما كان المجموع الصفوى هو المصدر الأساسى الذى اعتمد عليه القضاء الكنسى حتى القرن التاسع عشر - وذلك من واقع دراستنا للسجلات القضائية لبطيركية القبط الأرثوذكس - لذا كان من اللازم أن نلقى عليه مزيداً من الضوء ونختصه بتفصيل أكثر من غيره، لكى نتبين جوانب شتى:

- أ - قصد ابن العسال من كتابه
- ب - منهج ابن العسال فى كتابه
- ج - مصادر ابن العسال وتعامله معها.
- د - موقع الكتاب فى تاريخ الكنيسة القبطية.

أ- قصد ابن العسال من كتابه:

يقول ابن العسال عن دوافعه لتصنيف هذا المجموع: "القصد بإيراده لتسهيل الحكم على الحكام، لأن التفكير فى الحكم يحتاج إلى زمان لا يحتمل وقد لا يتيسر فى الحال الحاضرة وقد يحصل فيه الزلل بسبب السرعة، قد يختلف لأجله الحكم فى الشئ الواحد وكل الطوائف عندهم من المصنفات ما يستريح عليه الحكام"<sup>(٤٣)</sup>.

## المحتويات

٧	• مقدمة
١١	• الباب الأول: قضاء القبط الأرثوذكس في العصر الروماني
٢٥	• الباب الثاني : القضاء القبطي (قضاء أهل الذمة) في العصر الإسلامي.
٢٧	أولا: قضاء أهل الذمة والفقهاء.
٤٥	ثانيا: قضاء أهل الذمة والحكام.
٧٣	• الباب الثالث: النظام القضائي للقبط الأرثوذكس
٧٥	أولا : مصادر التشريع
٩٧	ثانيا : الهيئة القضائية
١٠٧	ثالثا: الاختصاصات والصلاحيات
١١٧	رابعا: الإجراءات
١٥١	• المصادر والمراجع
	• الملاحق:
١٦٣	نماذج للوثائق الصادرة عن الهيئة القضائية القبطية

أما داخل الأبواب فقد رتبها ترتيباً منطقياً رائعاً ووضع لها فصولاً قصيرة.  
فمثلاً الباب الخامس الذى خصصه للأساقفة يقول:

النظر فى الأسقف من ثلاث جهات: الأولى قبل قسمته، والثانية حال  
تكريزه، والثالثة بعد إقامته<sup>(٥١)</sup>. ثم يتحدث عن الجهة الأولى: وهى قبل قسمته  
فيقسمها إلى ثلاثة أقسام: أحدها الشروط الواجبة استحقاقه للأسقفية. وثانيهما  
الأسباب المانعة له منها. وثالثهما: مالا توجب ولا تمنع بل الأسقفية معها جائزة،  
ثم يتحدث عن كل قسم بمفرده، ويضع له عناوين توضيحية أيضاً<sup>(٥٢)</sup>.

وهكذا ينسق ما تفرق فى المجموعات السابقة، بل وضعها جميعها تحت  
تسلسل منطقى وأورد تحت كل قسم القوانين المتعلقة به.

أما تعليقاته هو أو إضافاته فإنها تأتى بعيدة عن التدخل فى نصوص القوانين  
أو تغيير سياقها، فمثلاً فى باب البطارقة يقول إنه على قسمين: نقلى وعقلى<sup>(٥٣)</sup>.  
وفى القسم النقلى ينقل جميع النصوص المتعلقة بالبطارقة بعد إعادة تبويبها بحسب  
ما وردت فى المجموعات السابقة عليه<sup>(٥٤)</sup>. أما فى القسم العقلى: فهو كله من  
إنشائه يعرف خلاله معنى البطريركية وحكمها والأدلة العقلية على ضرورة  
وجودها ثم وضع شروط القائمين بالاختبار وشروط من يستحقها وواجباتها<sup>(٥٥)</sup>.

كذلك فى الباب التاسع الخاص بالكهنة جملة وأتباعهم، بعد أن أورد القوانين  
المتعلقة بكل موضوع، وضع شرحاً عن الكهنوت أسماه الدليل الكتابى على  
ضرورة الكهنة واحترامهم وآدابهم<sup>(٥٦)</sup>. ثم شرحاً آخر أسماه البيان العقلى استدل  
فيه على ضرورة وجود الكهنوت بأدلة عقلية منطقية<sup>(٥٧)</sup>.

أو قد يبدأ الباب بتعريف منه لمعناه ومقصده ثم يسرد القوانين التى ذكرت  
بشأنه مثال لذلك باب الصلاة وباب الصوم وباب الصدقة<sup>(٥٨)</sup>.

بل إنه فى الباب الثامن عشر والذى خصصه لبقية الكلام فى البكور  
والعشور وفى النذور والأوقاف، كل ما جاء به هو من اجتهاده واستنباطه<sup>(٥٩)</sup>.

ثانياً: استنباط أحكام المعاملات:

يذكر ابن العسال في مقدمة كتابه أن التلاميذ انصرف همهم إلى التبشير فقط وتركوا تفصيل الأمور السياسية في الأقاليم لرؤسائها "لأن من يدعو الناس إلى ترك القنية بالكمال لا يضع لهم قوانين مفصلة في أحكام المقارضات والمشاركات" (٦٠) لذلك انطلق ابن العسال في هذا القسم مجتهداً في استخلاص أحكام المعاملات دون حرج، وخرج القسم من كتابه في تسعة وعشرين باباً، ولكن لبدأً بالبَاب الأخير (الحادى والخمسين) إذ وضح ابن العسال طريقة استنباط الأحكام وعرف فيها مقاصد الشريعة والشروط الواجب توافرها في المجتهد ووضع لهذا المقال عنواناً "ما للرئيس أعنى البطرك أن يزيد فيه وينقص بحسب ما يراه من المصلحة في زمانه" (٦١).

فقال: "فاعلم أن غرض الشريعة على قسمين: (أحدهما) الإيمان بالله تعالى و(الآخر) العمل بما يرضيه.

والأول على قسمين: النص والتأويل .. النص ليس لأحد أن يزيد فيه ولا ينقص لقول الرسول "إن بشرناكم نحن أو ملاك من السماء بغير ما بشرناكم به فليكن محروماً. والتأويل ليس لأحد أن يخرج فيه إلى ما يناقض نصاً ولا ما وقع فيه إجماع ولا ما هو رأى أكبر المفسرين العلماء القديسين.

والثاني (أى العمل بما يرضيه) على قسمين: أحدهما ما هو فى ظاهر النص والمجامع المقبولة كالصوم والصلاة والصدقة وما أشبه ذلك، وهذا يجرى مجرى الأول فى التمسك به نفسه. والثانى: ما لم تصرح به الكتب المشار إليها ولا هو ظاهر الاستلزام منها ولا حصل إجماع عليه بل هو من الأمور التى لم تذكر وهذا خاصة هو الذى له الحل والربط ولكن بشروط" (٦٢).

ثم يضع الشروط الواجب توافرها فى المجتهد الذى يستنبط أحكاماً جديدة وما يجب أن يراعيه فى هذه الأحكام (٦٣).

كذلك يشرح فى الباب الخامس والأربعين كيفية الاعتماد على أحكام التوراة ما تم نسخه منها بإحكام العهد الجديد وما بقى على حاله وما تحول معناه<sup>(٦٤)</sup>.

إذن فالرجل يظهر علمه بالفقه وبأصوله وبمقاصد التشريع وما يجب العمل به وما لا يلزم الاعتماد عليه، فكيف طبق ذلك فى مجموعته؟

يستعمل ابن العسال القياس فى معظم أحكامه فمثلاً فى الباب التاسع والعشرين (الوديعة) يقول من التطلّس الثامن عشر وما حمل عليه<sup>(٦٥)</sup>، وكذلك فى الباب الثلاثين (الوكالة) من قوانين الملوك والقياس عليها<sup>(٦٦)</sup>، فى الباب الحادى والثلاثين (الحرية - والعبودية - والعق) يقول: من التطلّس الرابع عشر وقوانين الملوك وما حمل على ذلك<sup>(٦٧)</sup>. بل إن الباب الثالث والأربعين (الحاكم ولوازمه وشهوده) يذكر أن أحكامه مما صرح ببعضه فى الشريعة أصلاً وفصلاً وحمل باقيه على ما صرح به بمقتضى القياس<sup>(٦٨)</sup>.

ولنأخذ مثلاً على كيفية استنباطه الأحكام، الباب السابع والعشرين (القرض والرهن والضمان والكفالة)<sup>(٦٩)</sup>.

وفى هذا الباب لم يذكر ابن العسال فى مقدمته المصادر التى أخذ منها، ووضع أحكام هذا الباب فى ستة وسبعين بنداً، لم يعتمد على قوانين من مصادره المذكورة سوى فى أربعة بنود (٢٨، ٣١، ٥٩، ٦٠).

فعند حديثه عن القرض عرف القرض أولاً: بأنه فضيلة من جنس الصدقة واستدل على شرعيته بنص من الإنجيل "أقرضوا ولا تقطعوا رجاء أحد"، "من أراد أن يقرض منك فلا تمنعه".

— كذلك استدل على واجب وفاء القرض بنص من العهد القديم قاله داود النبى "الفاجر يقرض ولا يوفى والبار يتراءف ويقضى".

— كذلك حث المقرض على أن يصبر على المقرض مستنداً على المثل الذى ضرب به



السيد المسيح في العبد الذي أجحف بغريمه.

وبالرغم من ان ابن العسال يستطرد بعد ذلك ليوضح أحكام القرض وكيفية الوفاء به وشروطه ... الخ ويعتمد في ذلك بوضوح على كتاب المهذب لأبى أسحق الشيرازى الشافعى<sup>(٧٠)</sup> إلا أنه لا يأخذ عنه بالتفصيل بل يسترشد بما كتبه الشيرازى ثم يصبغه بصبغة مسيحية تبعده عن إطار الفقه الإسلامى أو يزيد على ما ذكره الشيرازى؛ فمثلاً أباح ابن العسال للمقرض أن يرد: إما شيئاً من نوع المقرض أو قيمته، أو نوعاً آخر قيمته وقت الوفاء قيمة المقرض وقت الوفاء، وهنا وسع ابن العسال نطاق التيسير عما قنته الشيرازى<sup>(٧١)</sup>.

ج - مصادر ابن العسال وتعامله معها:

ماذا أضاف ابن العسال من مصادر فى مجموعته؟

لم يضيف ابن العسال زيادة عن ما استخدمه البابا غبريال بن تريك والأنبا ميخائيل مطران دمياط سوى ثلاثة مصادر أخرى لقوانين الملوك:

١ - كتاب التطلسات وعدد أبوابه أربعون باباً ويسمى الأول فى قوانين الملوك.

٢ - الكتاب الثالث من قوانين الملوك وعدد قوانينه سبعة وعشرون قانوناً.

٣ - الكتاب الرابع ويشمل على خمسة وثلاثين فصلاً.

واستخدم هذه المصادر الجديدة فى الأحكام المدنية فقط، وتميز ابن العسال عن سابقيه انه وضع طرق وصول هذه القوانين ووضع علامات مميزة لكل منها، فبينما يذكر ميخائيل الدمياطى أن مجمع نيقية أخرج (١٠٤) قانوناً دون أن يميز بينهم، نرى ابن العسال وضع أن مجمع نيقية ليس له سوى عشرين قانوناً عند القبط وميز بين علامته وعلامة الأربعة والثمانين قانوناً التى قال أنها عند الملكانيين فقط<sup>(٧٢)</sup>.

- كذلك يذكر أحياناً أنه ينقل نص القوانين من مجموعات سابقة، مثلاً ينقل فى

المواريث عن مجموع أنبا غبريال بن تريك ويذكر ذلك<sup>(٧٣)</sup> وبالرغم من أنه ينقل فصولا كثيرة عن كتب الفقه الإسلامى إلا أنه لم يذكر ذلك ولكنه يفهم ضمنا من إشارته إلى مصادره، فمثلا فى الباب الثانى والثلاثين (الحجر) يقول: مما أخذ من تطلس الوصايا وغيره<sup>(٧٤)</sup>، وهكذا فى الباب الرابع والثلاثين (الشركة)<sup>(٧٥)</sup> والباب السادس والثلاثين (الأجارات والحكور)<sup>(٧٦)</sup>.

وعندما يعتمد على أبواب الفقه الإسلامى دون سواها فإنه لا يذكر المصادر بالمرّة<sup>(٧٧)</sup>، والواقع أن ابن العسال كان مضطرا لذلك فلا يعقل أن يذكر فى متن كتاب وضع لكى يوضح أحكام الشريعة المسيحية، أن مصادره من شريعة أخرى.

#### د- موقع الكتاب فى الكنيسة:

قال ابن كبر عن المجموع الصفوى: "كتبا مختصرا جامعا لما تفرق فى أكثر القوانين المتقدم ذكرها محتويا على الفرائض الشرعية والأحكام الضرورية التى يجب حصرها"<sup>(٧٨)</sup>.

وهو يصف الكتاب بدقة شديدة إذا اعتبره حاويا لكل الفرائض الشرعية والأحكام الضرورية، بل أن النسخة الأصلية للمجموع الصفوى كانت فى حوزة الأنبا يوساب أسقف فوة وهو معاصر لابن العسال وصاحب مكانة رفيعة فى هذا العصر وهو مؤلف كتاب "تاريخ الآباء البطارقة" مما يوضح أن هذا المصنف وجد ترحيبا من قبل الكنيسة وعملت به، بل أن البطارقة من بعد البابا كيرلس بن لقلق (١٢٣٥ - ١٢٤٢م) اعتمدوا على هذا المجموع بالإضافة إلى قوانين البابا كيرلس بن لقلق نفسه وظل هذا الأمر حتى سنة ١٨٧٥م حينما وضع الأيغومانوس فيلوثاؤس عوض كتابه "الخلاصة القانونية فى الأحوال الشخصية"<sup>(٧٩)</sup>، بل إن كتاب الإيغومانوس فيلوثاؤس نقل عن ابن العسال وعن قوانين ابن لقلق، وظل المعمول عليه فى الأحكام فى البطريركية هو المجموع الصفوى وليس كتاب الأيغومانوس فيلوثاؤس<sup>(٨٠)</sup>.

بل إن الأيغومانوس فيلوثاؤس عوض نفسه يقول عن المجموع الصفوى :  
"سفر جليل مرعى ودستور قويم شرعى مستنبط من النصوص الإلهية وحدود  
المجامع المسكونية والإقليمية المعتبرة بالكنيسة المرقسية والتعاليم الأبوية المرعية  
وعليه المدار فى توقيع الأحكام الشرعية بالكراسة المرقسية" (٨١).



## الهوامش:

١ - وضعت مؤلفات عديدة تعرضت لمصادر التشريع عند القبط الأرثوذكس ومعظمها تنفق على هذه المصادر وأعداد القوانين المتعلقة بكل مصدر، سنذكر المصادر دفعة واحدة، وسنشير إلى الاختلافات بينها إن وجدت ، أما هذه المصادر التي اعتمدت عليها فهي:-

- ابن العسال، الصفي أبو الفضائل : المجموع الصفوي، نشره جرجس فيلوثاؤس عوض، د. ت، ج١: ص ٣-٨.

- ابن كبر ، شمس الرئاسة أبي البركات بن كبر : مصباح الظلمة في إيضاح الخدمة، مصر، مطبعة الكاروز ، سنة ١٩٧١م، ج١: ص ١٠٩-٣٢٦.

- حناينا الياس كساب: مجموعة الشرع الكنسي ، بيروت ، سنة ١٩٧٥ م.

- شنودة (البابا): مذكرة القوانين الكنسية (مذكرة لطلبة الكلية الأكليريكية بالقاهرة ، د. ت).

- صليب سوريال (القمص) : مذكرات في قوانين الآباء الرسل ، ط١ ، القاهرة : الكلية الأكليريكية اللاهوتية للقبط الأرثوذكسي ، د. ت، ص ٤-٨.

- عونى برسوم : الزيجة ، القاهرة : الكلية الأكليريكية اللاهوتية للقبط الأرثوذكس ١٩٨١م.

- ميخائيل مطران دمياط (الأنبا) : مجموعة قوانين - مخطوط يباريس رقم ٤٧٢٨ - نسخة مصورة بمكتبة المركز الفرنسيكاني للدراسات الشرقية بالقاهرة.

٢- قام الدكتور وليم سليمان قلادة بنشر الدسقولية وتحقيقتها وكتب لها مقدمة علمية ضخمة تعتبر موسوعة كاملة عن عصر التلاميذ وظروف كتابة الدسقولية واتجاهاتها: وليم سليمان قلادة : تعاليم الرسل (الدسقولية) ط٢ ، القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٩ م.

- ٤- عند ميخائيل الدمياطى ١٠٤
- ٥- عدد قوانينه عند ابن كبر ، وعونى بروسوم سبعة قوانين ، بينما عند ميخائيل الدمياطى أربعة قوانين.
- ٦- عند صليب سوريال سبعة قوانين ، وعند ميخائيل الدمياطى وابن كبر قانون واحد.
- ٧- حناينا الياس كساب: مجموعة الشرع الكنسى ص٦٥٢-٦٥٦، هذا غير مجمع آخر يسمى مجمع قرطاجة انعقد فى ٢٥٧م برئاسة القديس كيريانوس غير أنه لم يسن قوانين معينة بل فيه تم تداول الرأى فى معمودية الهراطقة فقط. انظر أيضا كساب ص٧٥٧-٧٥٨.
- ٨- ابن العسال : المجمع الصفوى ، قوانين البابا كيرلس بن لقلق ، ج٢: ص٤٤٤.
- ٩- ابن العسال : المجمع الصفوى ، ج١: ص١٦.
- ١٠- ابن كبر : مصباح الظلمة فى إيضاح الخدمة ، ج١: ص١٧١-١٧٢.
- ١١- أنطونيوس عزيز مينا (الأب) : مجموع قوانين غريال بن تريك ، بيروت : مركز التراث العربى المسيحى ، ١٩٩٣ ، ج١: ص١٣٣.
- ١٢- يوساب : تاريخ الآباء البطارقة ، ص١٤٤. ١٣- نفس المرجع، ص١٤٤.
- ١٤- أنطونيوس عزيز مينا : المرجع السابق، ج١: ص٩٤، ٩٥.
- ١٥- يوساب: تاريخ الآباء البطارقة ص١٤٨-١٥٠.
- ١٦- أنطونيوس عزيز مينا : المرجع السابق، ج١: ص١٣٢.
- ١٧- ابن كبر: المرجع السابق، ج١: ص٢٠٣-٢٠٥.
- ١٨- نفس المرجع، ج١، ص٢٠٣. ١٩- نفس المرجع، ج١: ص٢٠٣.
- ٢٠- نفس المرجع، ج١: ص٢٠٣. ٢١- نفس المرجع، ج١: ص٢٠٥.
- ٢٢- نفس المرجع، ج١: ص٢٠٧.
- ٢٣- أنطونيوس عزيز مينا : المرجع السابق، ج١: ص١١٠.
- ٢٤- محمود السقا: معالم تاريخ القانون المصرى فى العهدين البطلمى والرومانى ص٦٨-٦٩.

٢٥- المجموع الصفوى : ج٢ ص ٤٤٤ (قوانين البابا كيرلس بن لقلق) وأبنا قزمان المقصود هو الباب قزمان الثالث (٩٢٠ - ٩٣٢م).

٢٦- يوساب: المرجع السابق، ص ١٥٥.

٢٧- سمير خليل : حقق مصباح الظلمة فى إيضاح الخدمة لابن كبر ص ٣٠٧ هامش (٢). معظم المصادر تقول إنه كان أسقفا أيام البابا مرقس الثالث والسبعين ، البابا يوحنا الرابع والسبعين ، بينما أخباره فى يوساب توضح أنه رسم أيام البابا غبريال بن تريك ، بل أنه كان ذا مكانة عالية بين الأساقفة ، أى أنه رسم قبل وفاة البابا غبريال بفترة ليست قليلة.

٢٨- مجموعة ميخائيل الدمياطى ، مخطوط باريس رقم ٧٤٢٨ عربى - نسخة مصورة بمكتبة المركز الفرنسيسيكاني للدراسات الشرقية ص ٢ ج.

٢٩- نفس المرجع، ص ٢ ج.

٣١- نفس المرجع، ص ٣ ظ

٣٣- نفس المرجع، ص ٤ ج، ٧ ج

٣٥- نفس المرجع، ص ٧ ظ

٣٧- نفس المرجع، ص ٩ ج

٣٩- نفس المرجع، ص ٦ ج

٤١- عن هذه القوانين أنظر : جرجس فيلوثاؤس عوض : المجموع الصفوى، ج١ ص

٥ هامش ٢، وأيضا الخريدة النفيسة ج١ ص ٣٣٤ - ٣٣٨.

٤٢- فيلوثاؤس عوض (الأيفومانوس): مقدمة المجموع الصفوى ؛ نشره جرجس فيلوثاؤس عوض، ج١.

-عبد السميع محمد أحمد : قوانين الملوك ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ص ٦.

-سمير خليل: حقق مصباح الظلمة فى إيضاح الخدمة لابن كبر، ج١ : ص ٣١٧

هامش ١

٤٣- مقدمة المجموع الصفوى ، ج١ ص ١.



- ٤٤- نفس المرجع :ج١ : ص ١ . ٤٥- نفس المرجع ، ج١ : المقدمة ص ١، ٢ .
- ٤٦- نفس المرجع ، ج١ : ص ٩ - ١١ . ٤٧- نفس المرجع ، ج١ : ص ١١-١٤ .
- ٤٨- نفس المرجع، ج١ : ص ١٤-١٨ . ٤٩- نفس المرجع، ج١ : ص ١٩-٢٩ .
- ٥٠- نفس المرجع، ج١ : ص ٢٩-٦٣ . ٥١- نفس المرجع، ج١ : ص ٢٩-٣١ .
- ٥٢- نفس المرجع، ج١ : ص ٣ . ٥٣- نفس المرجع، ج١ : ص ٩ .
- ٥٤- نفس المرجع، ج١ : ص ١٩-٢٧ . ٥٥- نفس المرجع، ج١ : ص ٢٧-٢٩ .
- ٥٦- نفس المرجع، ج١ : ص ٩٢-٩٤ . ٥٧- نفس المرجع، ج١ : ص ٩٤-٩٥ .
- ٥٨- نفس المرجع، ج١ : ص ١٥٦-١٨٥ .
- ٥٩- نفس المرجع، ج١ : ص ١٩٠-١٩٥ .
- ٦٠- نفس المرجع، ج١ : المقدمة ص ٢ . ٦١- نفس المرجع، ج٢ : ص ٤٢٢ .
- ٦٢- نفس المرجع، ج٢ : ص ٤٢٢ . ٦٣- نفس المرجع، ج٢ : ص ٤٢٢، ٤٢٣ .
- ٦٤- نفس المرجع، ج٢ ، ص ٣٨٤-٣٨٥ .
- ٦٥- نفس المرجع، ج٢ ، ص ٢٩٧ . ٦٦- نفس المرجع، ج٢ : ص ٢٩٩ .
- ٦٧- نفس المرجع، ج٢ : ص ٣٠١-٣٠٣ .
- ٦٨- نفس المرجع، ج٢ : ص ٣٥٩ . ٦٩- نفس المرجع، ج٢ : ص ٢٨٩-٢٩٦ .
- ٧٠- عبد السميع محمد أحمد : المرجع السابق ، ص ١٣٧ ، إهاب حسن إسماعيل :  
الاحلال الزواج فى شريعة الأقباط الأرثوذكس، مصر: دار القاهرة للطباعة،  
١٩٥٩م، ص ٣٨ .
- ٧١- عبد السميع: المرجع السابق، لزيد من التفاصيل عن منهج ابن العسال فى  
استنباط الأحكام وصيافتها أنظر قوانين الملوك لعبد السميع.
- ٧٢- جرجس فيلوثاؤس عوض : المرجع السابق، ج١ : ص ٥ .
- ٧٣- نفس المرجع، ج٢ : ص ٣١٨ . ٧٤- نفس المرجع، ج٢ : ص ٣٠٤ .
- ٧٥- نفس المرجع، ج٢ ، ص ٣١٣ . ٧٦- نفس المرجع، ج٢ : ص ٣١٨-٣٢٢ .

- ٧٧- الأبواب ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٨، ٣٩، لم يذكر المصادر التي اعتمد عليها.
- ٧٨- ابن كير: المرجع السابق، ج٢: ص٢٠٦.
- ٧٩- جرجس فيلوثاؤس عوض: مشروع قانون الأحوال الشخصية، مجلة رسالة الحياة، السنة الأولى، ١٩٣٤م، ص١١٨.
- ٨٠- السجلات القضائية لطريقة القبط الأرثوذكس، السجل الخامس ص٥٤، ٧٢، ٢٢٦.
- ٨١- مقدمة ناشر المجموع الصفوى، ج١، ص١.

## ثانيا : الهيئة القضائية

### أ- البطريرك:

يأتى على رأس الهيئة القضائية الأب البطريرك، والبطريرك يعتبر أعلى منصب فى الكنيسة، ويستمد البطريرك سلطته من رافدين أساسيين:

– السلطة المعطاة له من الكنيسة.

– السلطة المعطاة له من الدولة.

أما عن السلطة المعطاة له من الكنيسة؛ فقد حددتها القوانين، وأرستها الأعراف والتقاليد المتبعة فى الكنيسة. إذ نص القانون الرابع والثلاثون من قوانين الرسل على ضرورة أن تعين كل أمة رئيسا لأساقفتها، وألا يقوم الأساقفة على أمر خطير بدون رأيه، كذلك لا يقوم الرئيس على شئ بدون مشاورة الجميع<sup>(١)</sup>.

كذلك أكدت القوانين على حفظ حقوق كل أسقف فى أبروشيته وألا يتدخل أى أسقف فى شئون أسقف آخر، ولا حتى رئيس الاساقفة له حق التدخل فى حقوق كل أسقف<sup>(٢)</sup>. وحدد نطاق ولاية البطريرك القضائية فى الأمور التالية:

١- فصل المنازعات وقطع الخصومات.

٢- إيصال الحقوق إلى مستحقيها إذا ثبت بإقرار أو بينة.

٣- الحجر على من هو ممنوع التصرف إما لصغر أو لجنون أو لسفه حفظا للأموال على مستحقيها وتصحيحا لأحكام العقود فيها.

٤- النظر فى الأوقاف.

٥- تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيما إباحة الشرع ولم يمنعه.

٦- استخلاف من يصلح للحكم أن كان العمل كبيراً.

٧- تصفح شهوده وأمنائه واستبداهم عند ظهور العجز والخيانة<sup>(٣)</sup>.

ووصفت كتب البيعة تقنيات لمجلس الحكم وأوقات الحكم وكيفيته والأحكام وتنفيذها والهيئات المعاونة للحاكم<sup>(٤)</sup>.

أما من جهة الدولة فاعتبر البطريك هو المسئول الأول والوحيد أمام الحكومة عن كل ما يخص طائفته واعتبرت وظيفة البطريك - كرئيس طائفة - ضمن الوظائف الحكومية التي تقرر بتوافق، شأنها شأن الوظائف الأخرى في الدولة<sup>(٥)</sup> واعتبر حكم البطريك هو المعول عليه في الأمور التي يصدر بشأنها أحكام من الأساقفة في أبروشياتهم، والأمثلة أكثر من أن تحصى بشأن الأحكام والتصرفات التي تمت في الأسقفيات وتطلب الأمر اعتمادها أو توثيقها لدى البطريك لكي تعتمد أمام الجهات الحكومية<sup>(٦)</sup>.

- ألقاب الأب البطريك كرئيس لمجلس الحكم:

كثير من الوثائق الصادرة عن البطريكية لم يذكر فيها البطريك كرئيس مجلس الحكم، واكتفى بوضع علامته في أعلا الوثيقة، وهذا الأمر جرى عليه العرف لدى كثير من البطارقة إمعاناً في التواضع وبعداً عن الألقاب المفخمة، أما الوثائق التي ورد ذكر فيها البطريك كرئيس لمجلس الحكم فجاءت ألقابه على الوجه التالي:

"على يد السيد الأب البطريك"<sup>(٧)</sup>.

"على يد حضرة قدس سيدنا الأب البطريك أنبا ديمتريوس بطريك الكرازة المرقسية"<sup>(٨)</sup>.

"لدى سيادة الأب الطوباني فخر الملة المسيحية تاج الطائفة القبطية"<sup>(٨)</sup>.

"لدى ابنا المكرم انبا مرقص"<sup>(٩)</sup>.

"بين يدى سيادة الأب البطريك الأفخم أنبا كيرلس بطريرك الكرازة المرقسية الناظر فى الأحكام الشرعية بالديار المصرية" (١٠).

"حضرة السيد الفاضل حاوى كمالات القضايل أب اليتاما وقاضى الأرامل الأب الأبوى الأجل رفيع القدر وجيل المحل سيدنا الأب البطريك أنبا يوانس بطريرك طائفة اليعاقة بمصر والإسكندرية الناظر فى الأحكام الشرعية للطائفة المسيحية اليعقوبية" (١١).

وقد ينتدب الأب البطريك من ينوب عنه فى رئاسة مجلس الحكم، وهذا النائب يكون فى الغالب من الأكليروس:

"على يد حضرة الأب المكر أنبا يوانس مطران المنوفية ونياابة عن حضرة السيد الأب البطريك" (١٢).

### ب - وكيل قضايا البطريكية:

عندما تزايدت الأعباء على البابا كيرلس الخامس (١٨٧٤ - ١٩٢٧م) عين وكيلا مختصا للقضايا، يفصل فى كافة الأمور، ويعرض ما أشكل عليه على البطريك، ولكن وكيل القضايا لم يكن معنيا بالنزاعات، أو القضايا الزوجية التى تنتهى بالتفريق، وتطالعنا السجلات باسمين من الكهنة تولوا هذا الأمر فى وقت واحد وهما: القمص تادرس مينا (١٣) والقمص ميخائيل بشاى (١٤).

ويرد ذكره فى الوثائق على الوجه التالى:

"مأذون قدس سيدنا" (١٥) "مأذون الشريعة المسيحية" (١٦).

### ج - كبار الأعيان:

كان لوجهاء الطائفة وأعيانها دور هام فى إطار العمل القضائى بالبطريكية، إذ اضطلعوا بفض النزاعات المنظورة أمام البطريك، ويمكن القول بأنه وجد ما يشبه نظام "شهود العدول" فى مجلس البطريكية، إذ تطالعنا السجلات القضائية

بأسماء بعينها لبعض وجهاء وأعيان القبط كانوا دائمى الحضور فى مجلس  
البطريركية أثناء تداول الدعاوى والحكم فيها، إذ اعتبروا مساعدون للبطريرك فى  
أداء دوره، بل قاموا بنفس الدور الذى كان يقوم به شهود العدول فى المحاكم  
الشرعية من تحضير الدعوى، وحضور جلسات المحاكم وكتابة الحجج والقيام  
بأعمال الخبرة والشهادة والتحقيق فيما يطلب منهم التحقيق فيه من وقائع  
الدعاوى<sup>(١٧)</sup>.

والأهم من ذلك ان بعض هؤلاء الوجهاء أتيح لهم أن يرسخوا الإجراءات  
المتبعة فى التقاضى أمام البطريركية، وذلك بحكم عملهم فى دواوين الحكومة،  
وبخاصة من عمل منهم فى الدوائر القضائية، ونذكر من هؤلاء الأعيان: باسيلي  
تادرس<sup>(١٨)</sup> والذى عمل مستشارا فى محكمة الاستئناف الأهلية، ومقار عبد  
الشهيد<sup>(١٩)</sup> الذى عمل كرئيس لقلم القضايا بالمالية.

وإذا استعرضنا هذه الأسماء نجدها لكبار موظفى الدولة من القبط وهم:  
الوجيه جاد عونى<sup>(٢٠)</sup>. وأبناءه الثلاثة: دميان جاد<sup>(٢١)</sup>، واصف جاد<sup>(٢٢)</sup>، ميخائيل  
جاد<sup>(٢٣)</sup>، وتادرس عريان<sup>(٢٤)</sup>، وأبنائه: باسيلي تادرس<sup>(٢٥)</sup>، وعريان تادرس<sup>(٢٦)</sup>،  
يوحنا ميخائيل عبيد<sup>(٢٧)</sup>، وبرسوم واصف<sup>(٢٨)</sup> إبراهيم خليل<sup>(٢٩)</sup>، نسيم شحاتة<sup>(٣٠)</sup>  
مقار عبد الشهيد<sup>(٣١)</sup>، بطرس غالى<sup>(٣٢)</sup>، حنا جرجس<sup>(٣٣)</sup>، يوسف وانيس<sup>(٣٤)</sup>،  
بشاي المهندس<sup>(٣٥)</sup> ونجد أن ثمانية من بين هذه الأسماء كانوا ضمن المجلس الملى  
الأول سنة ١٨٧٤م.

## د- وكلاء الدعاوى :

كان المؤلف أن تتم تصرفات عديدة عن طريق وكلاء عن المتطرفين، وكثير  
من هؤلاء الوكلاء كانوا من ذوى القرابة للمتصرفين، أو أولياء أمورهم، وكانوا  
يتصدون للوكالة بدوافع إنسانية، فكثيرا ما نرى الوكيل أخاً للمتصرف<sup>(٣٦)</sup> أو  
زوجاً لسيدة فى ميراث والدها<sup>(٣٧)</sup> أو يكون أحد الورثاء<sup>(٣٨)</sup> أو قريباً لهم<sup>(٣٩)</sup>.

ولكن وجد نوع آخر من الوكلاء يتقاضون أجوراً عن أدائهم لدورهم؛



والممثل فى الحضور عن المتصرفين أو معهم، أثناء فض النزاعات، وبخاصة النزاعات الطويلة والمتشعبة المصاحبة للتركات الكبيرة، وتطالعنا جملة أسماء هؤلاء الوكلاء (المحاميين): بنيوتى بنى الأفوكاتو<sup>(٤٠)</sup> نابليون جالى الأفوكاتو<sup>(٤١)</sup> حنا زنانيرى ترجمان قنصلاتو دولة اليونان<sup>(٤٢)</sup> ناشد سمعان<sup>(٤٣)</sup> ميخائيل تادرس نسيم<sup>(٤٤)</sup> فرنسيس نخلة<sup>(٤٥)</sup> إبراهيم فهد<sup>(٤٦)</sup>.

وينص فى اعتماد توكيلاتهم على الأعمال المكلفين بها: "وكيلا شرعيا مفوضا عنهم التفويض الشرعى فى قضية ميراثهم"<sup>(٤٧)</sup>. "فيما يخصها ويتعلق بها فى تركة زوجها من بيع وشرى وتسوية ديون وكافة المصارف الشرعية والقانونية"<sup>(٤٨)</sup>. "فى المحاكمة والمرافعة"<sup>(٤٩)</sup>. "للمرافعة والمدافعة"<sup>(٥٠)</sup>.

وكان عمل هؤلاء الوكلاء يبدأ - فى التركات خاصة - عند بدء جرد مقتنيات المتوفى وبيعها، ويضع الوكيل توقيعه وختمه على كشوف الجرد، وقد يبدى الوكيل اعتراضا على طريقة الجرد، أو يتقدم بشكاوى إلى البطركية، يوضح فيها حقوق موكله ويطالب بها، ويقدم مذكرات وتقارير ومستندات تؤيد حقوق موكله، ويقوم بالرد على المذكرات والتقارير المقدمة من الخصوم<sup>(٥١)</sup>.

#### هـ- الخبراء المعاانون:

فى كثير من النزاعات المتعلقة بالتركات، كان يستعان فى حصر وتأمين التركة، بمتخصصين وخبراء، حسب مكونات التركة؛ فعندما كانت مخلفات المتوفى: حلى وجواهر وملبوسات، "صار تأمين التركة المذكورة بالبطركخانة العامة بحضور آل الخبرة .. الحاج تادرس نخلة بالصاغة، فرج جرجس الأهوانى بالصاغة، الحاج انطونيوس سليمان الصايغ بباب البحر، الحاج تادرس يعقوب الخياط، الحاج ميخائيل شنودة الخياط"<sup>(٥٢)</sup>. كما كان يستعان بسماسرة ودلاين عند إقامة مزاد لبيع التركة<sup>(٥٣)</sup>.



## الهوامش

- ١- حنا الياس كساب: مجموعة الشرع الكنسي، ص ٨٥٧.
- ٢- نفس المصدر: ص ١٨١، ١٨٤، ٣٥٠.
- ٣- ابن العسال: المجموع الصفوى، ج ٢، ص ٣٦٣.
- ٤- ابن العسال: المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٥٩-٣٧٩، ابن سباع: الجوهرة النفيسة فى علوم الكنيسة، د. ت. ص ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧.
- ٥- انظر الباب الأول : العصر المملوكى.
- ٦- انظر على سبيل المثال: السجل الثانى من السجلات القضائية لبطيركية القبط الأرثوذكس ص ١٥، ص ٤٨، السجل الخامس ص ١٣، ١١٨، ١٣٣.
- ٧- السجل الأول من السجلات القضائية ، ص ٧، ١٠.
- ٨ - السجل الثانى ص ٨٩.
- ٨ - السجل الخامس ص ص ٢٤٤.
- ٩- وثيقة A 341 بالبطيركية .
- ١٠- السجل الخامس ص ٣٢.
- ١١- وثيقة N ٤٥٦ بالبطيركية.
- ١٢- السجل الأول ص ١٥.
- ١٣- على سبيل المثال: السجل الخامس من ص ٨٢ حتى ص ٩٨.
- ١٤- على سبيل المثال: السجل الخامس صفحات: ٧، ٩، ٢٣، ٥٣.
- ١٥- السجل الخامس ص ٧٥، ٧٦، ١٢٢، ٢٤٢، ٢٧٩- السجل السادس ص ١٣٦، ١٣٧.
- ١٦- السجل السادس ص ٧٤.
- ١٧- محمد نور فرحات: القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى، مصر : الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨م، (سلسلة تاريخ المصريين، ١٧) ص ٧٧.
- ١٨- انظر هامش رقم (٢٥).
- ١٩- انظر هامش رقم (٣١).
- ٢٠- السجل الأول ص ١، كان جاد عونى من كبار وجهاء الطائفة فى القرن التاسع

عشر، وعارض بشدة تعيين البابا كيرلس الرابع، وكان له دور كبير فى المفاوضات مع الوالى عباس باشا (١٨٤٨ - ١٨٥٤م) فى هذا الشأن، وبالرغم من ذلك أسند له البابا كيرلس دوراً فى شئون الطائفة، وكان ناظراً لدير الأنبا يشوى بوادى النطرون.. توفيق اسكاروس: نوابغ الأقباط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر، ج٢، ص ص ١٢١-١٢٣ - جرجس فيلوثاؤس عوض: حال الأمة القبطية اليوم، القاهرة: المطبعة المصرية الأهلية، د.ت، ص ١٧، ٢٨.

٢١- السجل الأول ص ١، السجل الثانى ص ٨، ٥٧، ٥٠. دميان جاد هو ابن الوجية جاد عونى (جاد شيحة) تولى رئاسة كتاب المالية وبلغ مكانة كبيرة فى الدولة، وكان أول الأعضاء المنتخبين فى المجلس الملى الأول سنة ١٨٧٤م، وعندما توفى سار الخديوى فى جنازته. جرجس عوض: المجلس الملى للأقباط الأرثوذكسين، ص ١٠ - ايسيدورس: الخريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة، د.ن، د.ت ج٢ ص ٤٩٩.

٢٢- السجل الثانى ص ٤، ٢٩، ٣٥، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٨٨. كان من كبار الأعيان وعمل بالقومية العززية.

٢٣- كان ميخائيل جاد كاتباً بديوان المالية وورث أموالاً كثيرة عن أبيه، توفى ١٨٨٣م، ايسيدورس: المرجع السابق. ج٢ ص ٤٩٩.

٢٤- تادرس عريان: من أعيان بلدة أم خنان بالجيزة، عمل رئيساً لديوان المالية، واشتغل بعض الوقت بالخرطوم، وأنجب أربعة أبناء تولوا مناصب كبيرة فى الدولة وهم: عريان بك، باسيلى باشا، سيدهم أفندى، كركور أفندى، جرجس عوض: المرجع السابق ص ٩. كامل نخلة: المرجع السابق، الحلقة الخامسة، ص ٢٣٦.

٢٥- تدرج باسيلى تادرس فى المناصب الحكومية، إذ كان رئيس قلم محاسبة المالية، ثم عين مستشاراً فى محكمة الاستئناف الأهلية، ولما أحيل إلى المعاش، أختير رئيساً فخرياً للمحاكم المختلطة وحصل على رتبة الباشوية. السجل الخامس ص ٢٢، ٣٢، إيريس المصرى: المرجع السابق، ج٤، ص ٣٨١، كامل صالح نخلة: المرجع السابق ص ٢٣٦.

٢٦- بدأ عريان تادرس كمحاسب بديوان المالية إلى أن وصل إلى رئيس كتبة المالية وكان ضمن الأعضاء المنتخبين في المجلس الملي الأول، السجل الخامس ص ٩، ١٥، ٢٢، ٣٢، ٤٢، ٥١، جرجس عوض: المرجع السابق ص ٩.

٢٧- السجل الأول ص ١، ٥، ١٥، السجل الثاني ص ٨٨، ٣٥.

٢٨- بروسوم واصف من كبار وجهاء الطائفة في عصره وكان من المقربين جدا إلى البابا كيرلس، حتى أنه إقامه وكيلاً عنه أثناء سفره خارج مصر، أيريس المصري: المرجع السابق، ج ٤ ص ٣٣١، جرجس عوض: حال الأمة القبطية، ص ١٧.

٢٩- إبراهيم خليل ولاه البابا كيرلس الرابع قسم الأوقاف والمكاتب الرسمية بديوان البطركية بعد تنظيمه. أيريس المصري: المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٠٨.

٣٠- تولى نسيم شحاتة رئاسة قلم مصارفات المالية، وكان ناظراً لأوقاف القدس القبطية، وانتخب ضمن أعضاء المجلس الملي الأول. جرجس عوض: المرجع السابق ص ٩.

٣١- عمل مقار عبد الشهيد رئيساً لقلم القضايا بالمالية ثم نال رتبة الباشوية، وتولى نظارة أوقاف دير القديس انطونيوس. جرجس عوض: المرجع السابق، ص ٩.

٣٢- بطرس غالى من أهالى اليمون بمديرية بنى سويف، تولى عدة وظائف حكومية، منها وكيل نظارة الحقانية، ثم تولى منصب رئيس النظار، وأغتيل سنة ١٩١٠ م، وكان له دور بارز بين أبناء ملته، الخريدة النفيسة، ج ٢ ص ٥٠٠.

٣٣- حنا جرجس كان من رؤساء حسابات المالية ثم باشكاتب دائرة إبراهيم باشا، وتوفي سنة ١٨٧٨ م، وهو ابن أحد أشهر الكهنة في ذلك الوقت (القمص جرجس ضبيغ) السجل الخامس ص ١٧، ٣٥، أيريس المصري: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٢٧.

٣٤- السجل الثاني ص ٢٩، ٣٥، ٩٠.

٣٥- السجل الثاني ص ١، ٦١، ٧٠.

٣٦- السجل الثاني ص ٤٨، ٨٦، السجل الخامس ص ٢٤٢، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٥.

٣٧- السجل الخامس ص ١٥، ٧٧، ١٢٥.

- ٣٨- السجل الخامس ص ١٠، ١١، ٥٥، ٦٦، ١٢٦.
- ٣٩- السجل الثاني ص ٦١، ٦٨، السجل الخامس ص ٦٠.
- ٤٠- سجل الترك بالبطيركية، ص ١٧.
- ٤١- ملف تركة يوسف نصر الله، أرشيف البطيركية.
- ٤٢- نفس المصدر، سجل الصادر بالبطيركية ص ٢٥، ٤٠، ٥٠.
- ٤٣- السجل الثاني ص ٤٨، ١١٥.
- ٤٤- سجل الترك ص ٢٥، ٢٨.
- ٤٥- سجل الترك ص ٦، السجل الخامس، ص ١٧.
- ٤٦- سجل الترك ص ٣٤، السجل الخامس ص ٢.
- ٤٧- السجل الثاني، ص ٦٨.
- ٤٨- السجل الخامس، ص ١٧.
- ٤٩- ملف تركة يوسف نصر الله - أرشيف البطيركية.
- ٥٠- السجل الخامس، ص ٦، ٧.
- ٥١- معظم ملفات التركات، سجل الترك.
- ٥٢- ملف تركة جرجس يعقوب، أرشيف البطيركية.
- ٥٣- السجل الثاني، ص ٩٨، سجل الترك ص ٩٦.





## ثالثاً : الاختصاصات والصلاحيات

سبق أن تحدثنا عن تعدد الجهات القضائية في العصر العثماني<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك انحصر اختصاص القضاء الشرعي في نظر الدعاوى الخاصة فقط، أما الدعاوى الجنائية التي قد تطرح أمام القضاء الشرعي، فينحصر دوره فقط في تقرير الإدانة أو البراءة، دون تحديد للعقوبة<sup>(٢)</sup>.

وبالطبع ستكون اختصاصات البطيركية كجهة قضائية محصورة في الدعاوى الخاصة المتعلقة بالقبط، ومن خلال السجلات القضائية للبطيركية التي تمتد من عام ١٨٥٣م حتى عام ١٨٨٣م، استطعنا رصد اختصاصات وصلاحيات البطيركية بدقة، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

### ١- الوقف وشئونه:

بالرغم من أن الوقف القبطي كان لا بد من إشهاره أمام القاضي المسلم، وبالتالي التصرفات المترتبة عليه (استبدال - إيجار - تحكير.. " كان لا بد أن تتم بمعرفة القاضي الشرعي، إلا أنه خول للبطيرك صلاحيات كبيرة في أمور الوقف، من استبدال وتأجير وتحكير، واعتبر البطيرك هو المسئول عن كافة الأوقاف القبطية، واعتبرت هذه المسئولية داخلية ضمن وظيفة البطيرك، دون أن يصدر له تقرير منفصل بالنظر في الأوقاف، حتى إنه في سنة ١٢٨١هـ حدث نزاع متعلق بوقف للقبط في الإسكندرية، وطلب القاضي من البطيرك ما يثبت تفويضه بنظارة الأوقاف القبطية، فاحتج البابا ديمتريوس الثاني (١٨٦٢ - ١٨٧٠م) بأن العادة جرت منذ القدم على أن من يكون بطيركاً للطائفة يكون ناظراً على أوقافها، ولما رفع الأمر إلى الخديوى، أصدر أمر عال في ٢٩ ذى العقدة سنة ١٢٨١هـ يحمل هذا المعنى، ويقر البطيرك على نظارة عموم الأوقاف حسب

العادة القديمة<sup>(٣)</sup>. لذلك وجدنا من خلال السجلات صلاحيات واسعة للبطريرك فى التصرف فى الأوقاف، بل إنه كان يتم إشهار الوقف أمامه أو قد يشهر أمامه ثم يعتمد فقط من القاضى الشرعى.

## ٢- إدارة البطريركية وشئون الأسقفيات، والكنائس والأديرة وهيئاتها

### ٣- القضايا الزوجية:

كذلك كانت القضايا الزوجية من أهم اختصاصات البطريركية، بحكم أنها أمور دينية بالدرجة الأولى، ولذلك وجدت البطريركية كل معاونة فى أداء دورها فى كل النزاعات الزوجية، فنرى الجهات الحكومية تستجيب لكل ما تطلبه البطريركية لفرض سيطرتها على أمور الزيجات والنزاعات المتعلقة بها وكثيرا ما تطلب البطريركية، ضبط وإحضار أشخاص بخصوص دعاوى زوجية وتقوم الضبطية بإحضار المتهم أمام البطريرك<sup>(٤)</sup>.

كذلك كانت المالية تقبل أحكام النفقات التى تقررها البطريركية للزوجات وتحجزها من مستحقات الزوج وترسلها للبطريركية<sup>(٥)</sup>. بل إنه فى إحدى القضايا تزوجت زوجة زيجة ثانية، وزوجها حى بعد، فطلب البطريرك من الضبطية، القبض على الزوجة والزوج الجديد والقائم بتزويجهما<sup>(٦)</sup>.

### ٤- التركات :

يتضح من خلال السجلات أن البطريركية تمتعت بسلطة واسعة فى أمر التركات ولم يقيد سلطتها عدم قبول طرف من أطراف النزاع لحكمها، بل وجدت البطريركية كل معاونة من الإدارة الحكومية فى بسط سلطاتها فى هذا الأمر، فنرى محافظة مصر تخاطب الضبطية بلهجة عنيفة بسبب اعتراض أحد الورثاء على حكم البطريركخانة، مؤكدة أن البطريركخانة هى محل شريعة الأقباط

وهذا الشخص ملزم بنفاذ حكم لبتركخانه، وإن كان لديه معارضة يعرضها عليها دون توسط الضبطية أو المحافظة<sup>(٧)</sup>.

بل إن أحد الأشخاص يتقدم بإعراض إلى المحافظة يتضرر فيه من تقسيم البطيركية للتركة، فتحيله المحافظة إلى البطيركية والتي بدورها تطلب سرعة التنبيه عليه للحضور امام البطيريك، على اعتبار أن البطيركية هي المنوطة بذلك دون سواها<sup>(٨)</sup>.

بل نرى البطيريك يحتاج لدى محافظة مصر على ضبط تركة متوفى عن طريق بيت المال، ويطلب من محافظة مصر إعطاء الأمر إلى بيت مال الخروسة لإرسال الدفاتر. ومتعلقات المتوفى إلى البطيركية ليصير إنهاء التركة عن طريقها<sup>(٩)</sup> تاريخ الخطاب ٩ جماد آخر سنة ١٢٨٤هـ.

- بل إن البطيركية ترد على ديوان المدارس الذى أرسل يستفسر عن ورثة كاتب بمدرسة المتديان قائلة بأن تعيين الورثة هو من اختصاص البطيركية والمرجو إرسال المبلغ لتقسيمه على الورثة<sup>(١٠)</sup>.

وهكذا أيضا أرسلت البطيركية، رداً على خطاب من المالية لمعرفة ورثة متوفى له استحقاقات بالمالية قائلة "مرسل القمص يوسف الأنطونى لصرف مستحقات المتوفى لتقسيمه على الورثة حسب أصول الشريعة المسيحية"<sup>(١١)</sup>.

- ساندت الإدارة الحكومية البطيركية - فى ذلك، فكثيرا ما تطلب البطيركية إحضار أشخاص أطراف فى تركات، وتجيئها الإدارة الحكومية على ذلك<sup>(١٢)</sup>. لذلك أحالت الإدارة الحكومية أى شكاوى أو دعاوى خاصة بميراث إلى البطيركية باعتبارها المنوطة بذلك<sup>(١٣)</sup>. بل نرى فى كثير من الأحيان أن البطيركية ترسل من تلقاء نفسها من يقوم بتقسيم التركة بمجرد وفاة شخص ما<sup>(١٤)</sup>.

ولكن ذلك لم يعن أن هناك إلزام بنظر التركات أمام البطيركية ولكن المؤكد ان شرط اتفاق الطرفين لم يعد له وجود، فيكفى أن يطلب أحد الورثاء نظر التركة بواسطة البطيركية، فتحال إليه. وقد حدث أثناء نظر دعاوى التركات أمام البطيركية، أن حاول البعض تحويل نظر الدعوى إلى الإدارة الحكومية، ولكن هذا الأمر قوبل بالرفض من جهة الإدارة الحكومية، مادام الطرف الثانى لا يقبل بذلك<sup>(١٥)</sup>.

والمؤكد أن ترككات كثيرة بل غالبية التركات كانت تقام أمام المحاكم الإسلامية بل أن بعض النزاعات الواردة فى السجلات كانت متعلقة بترككات حسمت حسب الشريعة الإسلامية<sup>(١٦)</sup>، ولذلك أعطى البابا كيرلس الخامس (١٨٧٤ - ١٩٢٧م) أمرا للقمص فيلوثاؤس مؤلف كتاب (الخلاصة القانونية فى الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسين) بأن يضيف فصلاً بأحكام الميراث حسب الشريعة الإسلامية، لأن المسيحيين رغبوا التقاضى بموجبها، ولم يتقاض أحد فى التركات حسب الشريعة المسيحية إلا نادراً جداً، لذلك قضت<sup>١</sup> المادة السادسة عشر من لائحة المجلس الملى ألا يكون الحكم فى المواريث حسب الشريعة المسيحية إلا إذا اتفق الخصوم<sup>(١٧)</sup>.

٥- إصدار الحجج أو توثيقها:

وهى حجج البيع أو الشراء والاستبدال والتنازل والإيجار<sup>(١٨)</sup>.

٦- ثبوت الوراثه:

واعتبرت البطيركية هى الجهة الوحيدة للتعرف على ورثة المتوفين.

٧- تنصيب أوصياء:

وهذا الأمر مع ثبوت الورثة من الأمور المتعلقة بالترككات والنزاعات حولها.

## ٨-نزاعات نزاعات مبالغ أو متعلقات مادية:

وهي تتعلق بموضوعين:

أ-نزاعات حول تركات<sup>(١٩)</sup>:

ب-نزاعات محولة من جهات حكومية:

والنزاعات المحولة من جهات حكومية تنقسم إلى نوعين

١-دعاوى متعلقة بحقوق أو ديون في تركات منظورة بالبطيركية:

٢-نزاعات مالية يتطلب فيها حلف اليمين:

وهذه النزاعات لا تتعلق بتركات أو بقضايا ولكن المتهم فيها مسيحي وأنكر التهمة وبالتالي وجب تحليفه فيرسل إلى البطيركية ليتم تحليفه اليمين أمام البطيرك<sup>(٢٠)</sup>.

## ٩-التوكيل:

ويشمل نوعين:

أ-توكيل عن متصرفين في دعاوى منظورة أمام البطيركية.

ب-توكيل لقبض مستحقات لدى الروزنامة؛ وهذا النوع له قصة طريفة جعلت من البطيركية هي المنوطة بإصداره ، يحكيها منشور وارد من الخزينة المصرية إلى ديوان الروزنامة في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢هـ:

"أن الذي كان جارى في صرف المرتبات والفرايض والاستحقاقات ونحو ذلك هو أن قبل الصرف يجرى التحقيق عن صحة وجود صاحب الحق لاستيلائه على استحقاقه، أن يبين صحة حياته، وبعد أخذ الشهادة من كم نفس عن وجوده يصرف الصرف اعتماداً عليها، مع أنه على ما نظر من سبوق التحقيقات المثني الذكر عنها هو تعطيل أرباب الحقوق عن استيلاء حقوقهم، بل وربما أن يشهدوا بصحة الحياة، لا يحرروا ذلك إلا بقصد

الانتفاع من المطالب بالاستحقاق المذكور وغير بعيد من أن تكون تلك الشهادة على غير الحقيقة، بأن يكون المطالب لم يكن صاحب الاستحقاق المذكور ، وأن يكون نفس صاحب الاستحقاق المذكور توفى، أو غير موجود حالة المطالبة أو نحو ذلك، وهذا الأجرى (الإجراء) يترتب على حصوله نوعين:

أحدهما: تعطيل صاحب الاستحقاق عن استيلاء حقه حتى يحضر تلك الشهادة، إذا كان هو نفس صاحب الاستحقاق، والآخر عذر الميرى فيما يصرف بغير حق ارتكنا للشهادات المار ذكرها، وحيث إن أقصى مرغوب الدواوين عدم تأخير إيصال أرباب الحقوق حقها وتعطيلهم بالارتكان على شهادات مثل هذه ، كما أن وقاية جانب الميرى من صرف شئ بغير حق من الوجوب، ومن أجل ذلك قد ذكر بالترتيب عن تعيين مأمور استحقاقات بكل جهة لأجل ضبط وربط الاستحقاقات التى تصرف على واقع الوارد بالجرايد<sup>(٢١)</sup>.

ولما كانت البطيرية هي الجهة المختصة بشئون القبط لذلك كان لابد من اعتماد شهادات التوكيل بقبض الاستحقاقات من المالية عن طريق البطيرية<sup>(٢٢)</sup>.

#### ١٠-الشهادات:

وتشمل هذه الشهادات:

- شهادة تحقيق الشخصية: واعتبرت البطيرية هي الجهة المختصة بإثبات شخصية أفراد الطائفة، بل إنه فى تاريخ سابق وفى سنة ١٨٢٩م عندما أراد محمد على تعميم نظام البطاقات الشخصية، طلب من رؤساء الطوائف الدينية، أن يعملوا على تعميم هذا النظام بين أبناء طوائفهم<sup>(٢٣)</sup>، ومعظم تحقیقات الشخصية الواردة فى السجلات تتعلق بقبض مستحقات من الروزنامة أو جهات حكومية<sup>(٢٤)</sup>، أو إثبات شخصية أمام المحاكم؛ ومن الطريف أن نذكر قصة شهادة



تحقيق شخصية طلبتها سيدة لإثبات شخصيتها أمام المحكمة المختلطة، وذلك بأن خصمها اخترع حيلة للهروب من حق فى مال تدعيه هذه السيدة والتي كانت خادمة عنده، بأن ادعى بأن السيدة التي كانت تعمل عنده قد توفيت، وليست هي السيدة الحاضرة الآن للمطالبة بحقها، فما كان من محامى السيدة، إلا تقدم بإعراض إلى البطريكية يطلب منها إثبات شخصية هذه السيدة، وأورد مع الإعراض شهادة جملة شهود عدول بمعرفتهم بها<sup>(٢٥)</sup>.

– شهادة عماد: وهي تتعلق بإثبات أن الشخص معمد فى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وذلك لإثبات مذهبه الطائفى<sup>(٢٦)</sup>.

– شهادة خلو موانع: وهي شهادة تعطى للمتقدم للزواج تشهد بخلوه من الموانع الشرعية التي قد تمنع زواجه، ويستخدمها كوثيقة يقدمها لأى كاهن فى أى بلد لكي يتم زواجه بموجبها<sup>(٢٧)</sup>.

– شهادة حسن سير وسلوك: وهذه الشهادة يستخدمها صاحبها للتقدم إلى أى جهة عمل تطلب هذه الشهادة<sup>(٢٨)</sup>.



## الهوامش

- ١- انظر الباب الأول: العصر العثماني .
- ٢- محمد نور فرحات: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب (سلسلة تاريخ المصريين، ١٧)، ١٩٨٨م، ص ١٧-٢٠.
- ٣- سجل الحجج بالبطيركية ص ١.
- ٤- السجلات القضائية، السجل الثاني ص ١٨، ٩٢، السجل الخامس ص ٧٢، السجل السادس ص ١٤٣، سجل صادر البطيركية ص ٧٩، ٥٥.
- ٥- السجل السادس ص ١٦٣.
- ٦- سجل صادر البطيركية ص ٨٢.
- ٧- خطاب من محافظة مصر في ٢٧ محرم ١٢٩٥هـ إلى الضبطية - ملف تركة خليل بشاي - أرشيف البطيركية.
- ٨- سجل صادر البطيركية ص ٦٨.
- ٩- سجل صادر البطيركية ص ١٦.
- ١٠- سجل صادر البطيركية ص ١.
- ١١- سجل صادر البطيركية ص ٧.
- ١٢- سجل صادر البطيركية ص ٢٢، ١.
- ١٣- السجل الثاني ص ٨، ١٥، السجل الخامس ص ١، ٧، السجل الأول ص ٢٠.
- ١٤- السجل الخامس ص ٦١، ٦٥، السجل السادس ص ٧٣.
- ١٥- سجل صادر البطيركية ص ٤٠، ٦٨، ٥٠، ملف تركة يوسف نصر الله - أرشيف البطيركية.
- ١٦- السجل الثاني ص ٧٠، ٨٨.
- ١٧- الخلاصة القانونية في الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسيين؛ القاهرة: ١٩١٣م، ص ٢٦٠، هامش ٢، تعليق لشارح الكتاب: جرجس فيلوثاؤس عوض.
- ١٨- السجل الأول ص ١٣، ١٤، ١٦، السجل الثاني ص ٤، ٧، ١٠، ١١، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٤، ٣٥، ٤٥، ٥٠، ٥٨، ٧٠، ٧٧، ٨٨، ١٠٠، ١٠٨، السجل

- الخامس ص ١٥، ٣١، ٣٥، ٤٣، ٤٥، ٥١، ٦٥، ١١٦، ١٢٢، ١٢٣،  
٢١٦، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٨، السجل  
السادس ص ٢١، ٧٤، ٨٢، ٨٨، ١١٨، ١٢٩، ١٣٦، ١٣٧،  
١٩ - السجل الثانى ص ٨، ١٥، ١٧، ٦٩، السجل الخامس ٧، ٢٢، ٢٩، ٥٠.  
٢٠ - السجل الأول ص ١. ونرى ذلك أكثر وضوحاً فى سجل صادر البطيركية  
ص ٦٦، ٨٢، ٨٦.  
٢١ - دفتر ترتيب الوظائف: ديوان الروزنامة ص ٢٩٧.  
٢٢ - السجل الخامس ص ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٢، ٥٣.  
٢٣ - محمد فؤاد شكرى، وآخرون: بناء دولة مصر محمد على، ط ٢، القاهرة: دار  
الفكر العربى، ١٩٤٨م، ص ١٩٩.  
٢٤ - السجل السادس ص ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٢، ٥٣.  
٢٥ - السجل السادس ص ١٥٤. ٢٦ - السجل الخامس ص ٢٣، ٢٨.  
٢٧ - السجل الخامس ص ٩٦، ٢٤٨، ٢٧٦.  
٢٨ - السجل الخامس ص ٤٤، ٤٥، ٤٧.



## رابعاً : إجراءات التقاضى

فى هذا المبحث سنتناول كيفية سير العمل داخل البطيركية كمجلس حكم متبعين الإجراءات المتبعة، بدءاً من إقامة الدعاوى المختلفة وما يتبعها من إجراءات ومداومات تنتهى بإصدار الأحكام الشرعية، ثم طيعة الأحكام التى تصدرها البطيركية وكيفية تنفيذها، وتعاون الإدارة الحكومية مع البطيركية فى هذا الشأن.

ويكفينا أن نتناول نوعين من التصرفات التى كانت تطرح أمام البطيركية، لكى نضع تصوراً مفصلاً ودقيقاً عن سير إجراءات التقاضى.

– النوع الأول: التركات.

– النوع الثانى: النزاعات الزوجية.

### أولاً: التركات:

كتب الآباء بطاركة الكنيسة القبطية عن أحكام المواريث وقسمتها، إذ ينسب إلى الأنبا قزمان أحد بطاركة الإسكندرية<sup>(١)</sup> أنه كتب فصلاً فى الميراث<sup>(٢)</sup> تحدث فيها عن الأنصبة الشرعية وما يجب أن يخرج من أصل التركة من مصروفات جنازة أو وصية أو صدقة، كذلك تحدث البابا غبريال بن تريك البابا السبعون (١١٣١ – ١١٤٥ م) عن المواريث فى مجموعته القانونية<sup>(٣)</sup>، ونقل عنه أنبا ميخائيل مطران دمياط (١١٨٨ م)<sup>(٤)</sup> كذلك كتب البابا كيرلس بن لقلق (١٢٣٥ – ١٢٤٣ م)، فصلاً فى المواريث ضمن قوانينه<sup>(٥)</sup> وأفرد الصفى بن العسال الباب الثانى والأربعين من مجموعه للحديث عن المواريث<sup>(٦)</sup>، ثم قام القمص فيلوثاؤس عوض (١٨٧٥ م) بكتابة فصل فى المواريث منقول عن المجموع الصفوى وعن قوانين البابا كيرلس بن لقلق<sup>(٧)</sup>.

وبالرغم من أن ابن العسال قد تحدث عن إجراءات إقامة التركة، إلا أن الواقع يؤكد أن القبط ساروا على نهج المسلمين في أسلوب ضبط وتقويم وتقسيم التركات، واستعار القبط إجراءات التقاضى بحذافيرها - خاصة في التركات - من قانون المحاكمات والمخاصمات في المعاملات الأهلية المعتادة، المترجم سنة ١٢٨٣هـ، والمعمول به منذ أواخر القرن الثامن عشر<sup>(٨)</sup>.

وتبدأ إجراءات التركة منذ اللحظة الأولى التي يتوفى فيها شخص، وتمر بسلسلة نزاعات بين الورثة، وفي الغالب تكون الإجراءات على النحو التالى:

- ١- إعلام الكنيسة بالوفاة
- ٥- المصروفات
- ٢- تعيين الورثة
- ٦- تسديد الديون
- ٣- جرد التركة
- ٧- توزيع الأنصبة الشرعية
- ٤- تامين وبيع التركة
- ٨- نزاعات بعد التقسيم

#### ١- إعلام الكنيسة بالوفاة وبداية الإجراءات:

من الطبيعى أن تخطر الكنيسة بوفاة أى شخص وذلك لضرورة أن يصلى على المتوفى كاهن من الكنيسة، بل كان أول ما يفعله أهل المتوفى؛ هو إبلاغ أحد الكهنة بالوفاة حتى لا تتعطل مراسم الدفن بتأخر وصول الكاهن، بل فى حالة وفاة أحد كبار أعيان قد يدعى أسقف الناحية أو البطريرك نفسه للصلاة عليه<sup>(٩)</sup>.

- كان أول إجراء يتم أثناء تغسيل المتوفى ونزع ملابسه ، هو تحريز النقود الموجودة فى ملابسه وكذلك مفتاح صناديقه إن وجدت وكذلك التحفظ على الخاتم الخاص بالمتوفى ، وتسلم كل هذه الأشياء للكهنة الموجود أثناء مراسم الجنازة<sup>(١٠)</sup>.

- فى نفس يوم الوفاة يتم التحفظ على الصناديق والخزائن وأوراق المتوفى ومقتنياته ويغلق عليها وتختتم بخاتم البطريركية، أو بخاتم الأسقفية إذا كان المتوفى من الأقاليم<sup>(١١)</sup>.



- قد لا يكون للمتوفى صناديق خاصة أو أوراق، فيرسل البطريرك، أو وكيل قضايا البطر كخانة من يذهب لجرد تركة المتوفى، وغالبا يكون كاهن المنطقة التي يقع فيها سكن المتوفى<sup>(١٢)</sup>، وهكذا يتم فى الأسقفيات، إذ يقوم أحد الكهنة - فى الغالب يكون وكيل الأسقفية بالتوجه إلى منزل المتوفى لجرد تركة المتوفى<sup>(١٣)</sup>.

## ٢- تعيين الورثة:

بعد الانتهاء من تحريز مقتنيات المتوفى، تبدأ مرحلة تعيين الورثة، ويكلف بهذه المهمة كهنة الكنيسة التى يتبعها المتوفى، فيستفسرون عن ورثته من الأقارب والجيران، ثم تؤخذ شهادتهم كتابة ويوقعون عليها ويضعون أختامهم، وتتضمن هذه الشهادة معرفتهم بأن هؤلاء الأشخاص هم المستحقون ميراث المتوفى وهم فلان وفلان ... وأنهم على قيد الحياة،<sup>(١٤)</sup> وبناء على هذه الشهادة يصدر إعلام ثبوت وراثته. ونورد نصاً لأحد هذه الإعلانات<sup>(١٥)</sup>:

"إعلان ثبوت وراثته صورته، لما أن توفى المرحوم ميخايل غبريال فانوس وجرى حصر تركته من موجودات منزلية وأشياء بالدكان سكنه بالحمزاوى وعلمت الديون الذى عليه صار التحرى عن ورثاه وقد ثبت بشهادة كل من ملطى تادرس التاجر بالحمزاوى ويسطس أفندى ميخايل بأن المذكور توفى عن زوجته الست مريم وأولاده منها حبيب القاصر وبنته زاهية القاصرة ولم يكن له ورثة خلافهم وعلى ذلك تحرر هذا لمعلومية ورثاه عند الأقتضى،  
تحريرا فى ٤ هاتور سنة ١٥١٤".

ملطى تادرس	يسطس ميخايل	صار ذلك علينا
بخطه	بخطه	وكيل قضايا البطر كخانة

وقد يكون المستحق الميراث معروفاً لدى البطريركية، فلا يستلزم الأمر شهادة من أحد، بل يصدر إعلان ثبوت الوراثة مباشرة ويكون نصه كالتالى:

"من بطريـكـخانة الأقباط الأرثوذكسيين عنـما يذكـر فيه وهو المعلوم ومحقق لدى البطرـكـخانة أن صليب أفندى أنطونيوس هو الوارث الوحيد لوالده المرحوم أنطونيوس أفندى لوقا وتحررت هذه الشهادة بيده للمعلومية"<sup>(١٦)</sup>.

وقد يوكل الورثة من ينوب عنهم في استلام الميراث أو الحضور عنهم إجراءات الجرد والتقسيم، وغالبا يكون الوكيل أحد الورثة أو من الأقارب<sup>(١٧)</sup> لذلك يصدر عن البطريكية إعلام بثبوت وراثة وتوكيل معاً، وهذا نص لمثل هذا الإعلام:

"إنه في يوم الأربعاء ٢٢ هاتور سنة ١٥٩٥ بمجلس الشريعة المسيحية بالدار البطريكية مركز عموم الكرازة المرقسية قد ثبت عن يد حضرات القمص جرجس والقس بولس خدام كنيسة حارة السقاين مندوبين البطريـكـخانة أن مشرقى أفندى بولس توفى عن ورثاه الشرعيين وهم زوجته الست جمانة كريمة أيوب أفندى غبريال وأولاده مفرح ومختارة وكثرينة الراشدين وجرجس وأماليه وكامل وليبة وفهيم القاصرين من دون وارث خلافهم وكل من فرج ومختارة وكثرينة وكلوا عمهم حضرة شنودة أفندى بولس في كلما يخصهم ويتعلق بهم في تركة والدهم وكيلا مفوضا مطلقا شرعيا والوكيل الموصى إليه قبل هذه الوكالة كإقراره بذلك ولما تم ذلك على الوجه المسطور وعرض لسيادة الأب الأفخم البطريرك المعظم الموقع خطه فيه أعلاه أمر بصحة واعتماد هذا التوكيل هذا وبما أن في الورثة قصر ولم يكن ثم وصى مختار من قبل الأب عليهم قد أقام السيد البطريرك المشار إليه عمهم حضرة شنودة أفندى بولس الموصى إليه وصى شرعى على جرجس وأماليه وكامل وليبة وفيهم القصر المذكورين ليحفظ لهم حقوقهم ويقوم بواجبات الوصاية بخوف الله تعالى جرى ذلك وحرر في تاريخه أعلاه"<sup>(١٨)</sup>.

وفي إحدى التركات استصدر أحد المتنازعين ثبوت وراثة من مفتى الديار المصرية بالحصار الميراث فيه هو وابن عم شقيق للمتوفى وزوجته، ولا شئ لعمتى المتوفى، وأقرت هذه الفتوى من قبل البطريكية<sup>(١٩)</sup>.

### ٣- جرد التركة:

بعد معرفة الورثة وتعيينهم أو تعيين وكلاء عنهم، تبدأ إجراءات الجرد بحضور الورثة أو وكلائهم، وقد يتم الجرد وإجراءات التركة بمنزل المتوفى أو قد تنقل التركة إلى البطيرية وتستكمل الإجراءات بها:

١- يبدأ أولاً بإحضار ختم المتوفى السابق التحفظ عليه ويتم كسره أمام الجميع، أو مسحه إذا كان من فضة أو من معدن نفيس<sup>(٢١)</sup>، وذلك بأن يؤخذ بصمة الختم على ورقة ثلاث مرات ويذكر في نفس الورقة وأسفل بصمة الختم "المرقوم أعلاه بصمة ختم ميخائيل الحبشى وصار جبره فى تاريخه أمام قدس سيدنا الأب البطيريك، إنما فى يوم وفاته صار أخذه من حينه ليد قدس سيدنا ٢٧ طوبة سنة ١٥٩٧"، ويوقع البطيريك: "هذه البصمة معتمدة، عن يدنا كسر الخاتم، كيرلس"<sup>(٢١)</sup>.

٢- بعد ذلك يتم استخراج أوراق المتوفى ودفاتره لاستخراج ما قد يدل منها على ممتلكاته مثل:

- حجج أراضى أو عقارات أو عقود مواشى<sup>(٢٢)</sup>.
- ديون له طرف آخري وتوجد بها سندات أو إشارة فى دفاتر المتوفى<sup>(٢٣)</sup>.
- قد يكون له مستحقات لدى جهات حكومية<sup>(٢٤)</sup>.
- ثم يسأل المقربون من المتوفى عما إذا كانت له ممتلكات أو ديون طرف آخري ولا تظهر فى أوراقه أو دفاتره<sup>(٢٥)</sup>. وتؤخذ أقوالهم فى صورة محضر مهور بتوقيعاتهم وأختامهم وترفق مع أوراق التركة.
- ٣- ثم يبحث عن ديون المتوفى وقد يعلن فى الصحف عن وفاة المتوفى لإعلام الدائنين لكي يتقدموا بما يدل على مستحقاتهم إلى البطيرية<sup>(٢٦)</sup>.
- ٤- إعداد قوائم الجرد: بعد الانتهاء من استكشاف كل ما يتعلق بتركة المتوفى،

يتم إعداد قوائم تشمل كل ممتلكاته وتسمى قوائم الحصر أو الجرد<sup>(٢٧)</sup>. ويوصف كل صنف وصفاً دقيقاً ويكتب أمامه عدده بالحروف "واحد فقط من غير زيادة"، "اثنين فقط من غير زيادة" ثم يتبع العدد بشرطتين مائلتين // <sup>(٢٨)</sup>. ويتم الجرد بطريقة عشوائية، أى تفتح الصناديق وتسجل كل الأصناف أولاً بأول دون تصنيفها إلى أصناف متشابهة.

ونورد نماذج قصيرة لطريقة كتابة قوائم الجرد<sup>(٢٩)</sup>.

فناجين صيني	شوك وسكاكين	كاس مذهب على	صحون صغيرة
أزرق غطاها مجبور	لزوم السلطة	عدد ١	عدد ٣
عدد ١٠	عدد ١٨	عدد ١	عدد ٣
فقط عشرة من	فقط ثمانية عشر	فقط واحد من غير	فقط ثلاثة من غير
غير زيادة //	من غير زيادة //	زيادة //	زيادة //

بعد الانتهاء من كتابة قوائم الجرد يضع الحاضرون توقيعاتهم وأختتامهم<sup>(٣٠)</sup>.

على أنه أثناء الجرد أو بعده قد تنشأ نزاعات بين الورثة:

- فقد يعترض أحد المستفيدين على أسلوب الجرد وأن القوائم لم تكتب بصورة سليمة<sup>(٣١)</sup>، أو قد تظهر أخطاء فعلاً في قوائم الجرد ويتم تداركها<sup>(٣٢)</sup>، أو يتهم أحد الورثة أن الصناديق السابق الختم عليها تم كسرها قبل الجرد<sup>(٣٣)</sup>، وبأنه قد تم اختلاس أجزاء من المقتنيات ولم تدرج في القوائم<sup>(٣٤)</sup>. وعند ذلك تتجه الإجراءات لتأخذ مجرى آخر لفض هذه النزاعات:

- يتقدم المدعى بشكوى رسمية إلى البطيرية يعرض فيها ملابسات الوفاة وإتهامه لأحد الأطراف بأنه كسر الصناديق قبل الجرد ويكتب شكوى مطولة. ففي قضية المتوفى ميخائيل صليب تتقدم زوجته دودو بنت إبراهيم بشكوى تتهم فيها ابن

المتوفى باختلاس بعض ممتلكات زوجها المتوفى، يقرأها وكيل القضايا بالبطريقة ويشرح فى نهايتها:

"يطلع على هذا جريس أفندى (المتهم) ويعبر عن الكيفية"، وفى ظهر الشكوى يكتب جريس أفندى رده المطول على التهمة، ويؤشر وكيل القضايا بسؤال الحرمة بعد اطلاعها على رد المتهم: "يقتضى الإجابة عما أفاده جريس أفندى ميخائيل بالورقة طيه حيث صار تفهمك إنما تكون الإجابة صريحة، ٢٣ ل سنة ١٥٩٥"، فتجيب الحرمة دودو، ويشرح الوكيل إلى المتهم ثانية ليرد، وفى النهاية يقرر الوكيل تحليف المتهم اليمين الشرعى ويجرى حفظ الأوراق وتنتهى بذلك المشكلة<sup>(٣٥)</sup>. على أن هذه الشكوى والبت فيها تم فى ثلاثة أيام فقط.

وقد تطول النزاعات قليلا ولكنها تحسم أيضا بتحليف اليمين<sup>(٣٦)</sup>.

وعندما تكون الاتهامات بالسرقه أو الاختلاس من التركة جسيمة فإنها تأخذ وقتا أكبر لإقناع الأطراف، وقد تطول لسنوات عديدة؛ مثلما حدث فى تركة يوسف نصر الله والذى توفى سنة ١٥٨٣ س/١٨٦٧م، وعندما نشأت مشاكل حول الجرد واتهم أبناء المتوفى زوجته بأنها اختلست أشياء ثمينة من التركة ظل النزاع قائما حتى سنة ١٩٥٩ / ١٨٧٩م أى لمدة اثنتى عشرة سنة<sup>(٣٧)</sup>.

على أن فض هذه النزاعات الطويلة قد يتخذ شكلاً آخر من الإجراءات؛ إذ يصدر حكم شرعى من البطريق لتحديد أسلوب حل النزاع وهو فى الغالب يكون على الوجه التالى:

– يختار كل طرف من طرفى النزاع اثنين من المحكمين من بين أبناء الطائفة المميزين.

– ثم يقدم كل طرف التقارير والحجج والمستندات التى تؤيد مطالبه وتثبت

وجهة نظره ويعطى مهلة خمسة عشر يوما للاختيار وإلا ستعين البطيرية من تراهم بمعرفتها<sup>(٣٨)</sup>.

- يدرس الأربعة المحكمين هذه التقارير، ويستوضحون من كل طرف عما رأوا لزوم إيضاحه، ليتحققوا من الأرقام المذكورة، ويطلبوا التحقيقات والاستجابات حتى تتضح امامهم المشكلة بكل حذافيرها.

- بعد ذلك يكتب الأربعة المحكمين ردهم ورأيهم فى كل تقرير مقدم من الأطراف المتنازعة، ويذكرون المسائل التى اتفق رأيهم فيها على حكم موحد، أما المسائل التى لم يصلوا فيها إلى اتفاق فيتزكونها دون حكم.

- يعين البطيريك شخصا آخر كمرجح لرأى المحكمين السابقين والذى أدلى برأيه فى المسائل المعلقة ودون ملاحظات على تحكيم المحكمين وختم تقريره قائلا: "أما المسائل التى تخضع للذة أحد فترفع إلى الشريعة لحلف اليمين".

- بعد ذلك يعقد مجلس الحكم وتثبت الأحكام التى أصدرها المرجح ويتقرر تنفيذها<sup>(٣٩)</sup>.

وقد تتدخل الإدارة الحكومية فى متابعة تنفيذ الأحكام وإلزام الخصوم بالنزول على أحكام البطيرية فى النزاعات المتعلقة بالتركات .

#### ٤- تامين وبيع التركة:

بعد انتهاء عملية الجرد العشوائى تبدأ مرحلة تصنيف التركة إلى أنواع متجانسة، كأن تعد قوائم مفردة للأدوات النحاسية مثلا، وقائمة مفردة للمشغولات الذهبية والفضية، وقائمة مفردة للمواشى وأخرى للعقارات وهكذا ...

ويذكر فى هذه القوائم الأعداد الموجودة ووصفها فقط.



وننقل هنا نموذج من تركة يوسف نصر الله :

فضيات

عدد

١ جمدانات

٢ بكرج قهوة

٣ زروف فضة (ظروف)

٤ حجر شيشة

٥ صينية شربات

٦ صينية قهوة

٧ دواية فضة

١ قونة فضة

١ محك ...

وهكذا . ثم يخصص قائمة أخرى للنحاس وما إلى ذلك ، ثم يبدأ تثمين الأشياء بمعرفة الاخصائيين<sup>(٤٠)</sup> ، وتفرق قوائم التثمين ليستعان بها أثناء إقامة المزادات، وتكتب قوائم التثمين على النحو التالي<sup>(٤١)</sup>:

"قائمة تتضمن وزن وتثمين الأشياء التي وجدت داخل حاصل المرحوم يوسف نصر الله الكاين بوكالت سر المرستان عنما صار وزنه وتثمينه ذلك بحضور قدس الأب أنبا بطرس مطران مصر وكاتبه الحقير القمص تادرس وجناب عطية أفندى الوكيل الشرعى عن الخواجة حنا ابن المرحوم يوسف نصر الله وعن إخوته اشقايه وهما الست فرحة زوجة جناب الأفندى المذكور وعن الست كثرينة جملتهم ثلاثة أشخاص وبحضور الخواجه اسطفانوس منقريوس من أهالى نقادة الوكيل الشرعى عن الست صوفية زوجة المرحوم يوسف نصر الله وبحضور الشيخ أحمد القباني بجهة الوكالة المذكورة وبحضور جناب الخواجة دمتري سر كيس والخواجة خليل منقريوس ومن يوضع شهادته طيه فى يوم الثلاث المبارك ٢٨ شهر توت سنة ١٥٨٤ .

صنف

نيلة جرى وزن ذلك بمعرفة الشيخ أمين أحمد القباني بعلمه بخطه قايم بما فيه العيار

ويتم تجميع كل الأصناف بواسطة أخصائيين فيها وتوصف وصفاً واضحاً دقيقاً ويذكر قيمتها المفترضة. ونورد مثلاً في التجميع لصنف المواشي<sup>(٤٢)</sup>

### أبقار

عدد	ج	-
١	١٠٠٠	٠٠
بقرة صفرة عشار بقرون غزالي بلدى عمرها ٥ سنة		
١	٨٠٠	٠٠
بقرة بلدى سحمة عشار مكوية على ظهرها بقرون		
صغيرة مكفية قدام وأحدهم الشمال مجبور عمرها		
١٠ سنة		
١	٤٥٠	٠٠
بقرة خضرة عجوزة قرنبا الشمال مجبور وودانها		
الأثنين مشرقين <sup>(٤٣)</sup> بلدى ١٥ سنة		
٢	١٠٠٠	٠٠
بقرة سودة قرونها مكفية قدام والدة جديد نتاجها		
ذكر بلدى ١٠ سنة		

### جمال

عدد	ج	-
١	٨٠٠	٠٠
جمال أخضر بشارى على ذراعه اليمين كى		
مضرن <sup>(٤٤)</sup> وفى صورة من الجهتين كى عمره ١٠		
سنوات		
٢	١١٥٠	٠٠
ناقة خضرة مولدة على كتفها ورقبتها بالجانب		
الأسر كى وفى فخذها الشمال كى والدة نتاج		
ذكر ١٥ سنة		

بعد تقويم التركة وتثمين الأشياء الهامة فيها يبدأ طرحها للمزاد، على أن المزاد قد يقتصر في حالة التركات الصغيرة على الورثة فقط وقد يأخذ كل منهم نصيبه من التركة في صورة أشياء عينية من المتروكات<sup>(٤٥)</sup> أو يقام مزاد علني على يد سماسرة ودلاي<sup>(٤٦)</sup>.

وتكتب قوائم أخرى بالمزاد وقيمة كل صنف بيع فيه، نذكر مثلاً من تركة يوسف نصر الله:

زلع	مغرى	أخشاب
عدد		عدد
٤	مخروك لزوم الحمامات	٣ كراويت
٥	صاغ -	٢ طبليّة خشب برجلين
٩		٢ دكك خرط
		٤ أدراج صغيرين وكبار
		١١

رسي مزادهم على جناب الخواجة نابليون وكيل الزوجة في قلب بعضهم بمبلغ ١٩٠ مائة وتسعين قرش عملة دراجة والتمن حالاً  
رسي مزادهم على إبراهيم جرجس العتال بمبلغ ٧٥ خمسة وسبعين قرش عملة دراجة والتمن حالاً بيد أبونا القمص جرجس

وبعد الانتهاء من تقويم التركة وبيعها تبدأ مرحلة أخرى وهي:

## ٥- خصم المصروفات:

والعناصر الرئيسية في المصروفات هي:

أ - مصروفات الخرجة والجنازة والمأتم.

ب - مصروفات رسوم التركة وتأمينها وبيعها

أ- مصروفات الجنازة والخرجة والمأتم:

وهي أهم بند في المصروفات<sup>(٤٧)</sup>، بل أن هذا البند كان يلتهم مبالغ كبيرة خاصة إذا كان الميت من كبار الأغنياء؛ فمثلاً بلغ إجمالي المنصرف على هذا البند في تركة رجل موسر مثل يوسف نصر الله ٣٧٢٧٨ سبعة وثلاثين ألف قرش ومائتين وواحد وسبعون قرش، وهو مبلغ ضخيم جداً في هذه الفترة، إذ كان ثمن خمسة عشر فدان طين يساوي خمسة وعشرين ألف قرش لا غير وبيان هذه المصروفات بالتفصيل نعرض لأحد الكشوف الخاصة بيوم الدفن وبعض أيام الجنازة، نستعيده من ملف تركة ميخائيل بنسى.

يوم الجمعة ١٢ طوبة سنة ٩٣.

قرش	-	-
ثمن صندوق	١١٨٠	-
ثمن الملابس	٣٣٠	-
ثمن جمع - ط ١ (رطل)	١٥٠	-
ثمن طيب وماء ورد	٢٠	-
ثمن قميص وشراب	٣٨	٢٠
بيد المعددة	٣٨	٢٠
أجرة حمير على أمرار (يقصد مرات)	٤٤	-
أجرة طحين وشيالة	٣٣	-

ثمن بن قهوة	٦٠	—
ثمن دخان	٤٥	—
ثمن بفتة	١٥	—
أجرة سقا	٤	—
ثمن فحم	١٠	—
دفنة وفقرا	٧٧	—
أجرة عربيات ركوب	١٠٩٣	—
مصاريف تذكرة	١٩٥	—
ثمن مناديل	٩٧	٢٠
ثمن غار	٢١	—
مخلل وزيتون وفلفل	٨	—
بيد البوليص	٧٧	—
ثمن عدس وزيت	٢٤	٢٠
		<hr/>
		٣٥٦١

يوم السبت ١٣ منه

قرش	—	—
ثمن شب جاموس	٦١٦	—
ثمن مسلى	٢٢٤	—
ثمن دخان	٩٢	٢٠
ثمن سجائر أفرنكى	٢٥	—
ثمن بن قهوة	١٢٠	—
ثمن بندق وغيره لزوم الطباخ	٣٣	—
أجرة حمار فى قضا لوازمات	١٠	—

بيد القسيس جرجس بحارة السقاين	٣٨	٢٠
ثمن خضار	٤٤	٢٠
ثمن غاز وفحم وسقا ومستكة	٥٤	٢٠
ثمن خشب	٤٨	—
ثمن أرز وبصل وغيره	٤٤	—
ثمن ملح وخل وبيض	١٢	—
		<hr/>
٤٩٢٧ ما قبله	—	—

يوم الأحد ١٤ منه

ج	—	—
ثمن مسلى	٨٠	—
ثمن خشب	٣	٢٠
ثمن مصلح	٥	—
ثمن خضار	٣	٢٠
ثمن فحم	١٠	—
ثمن بيض	٤	٢٠
ثمن دخان	٢٨	—
ثمن سكر	١٠	—
ثمن جاوى وفحم ودخان	١٦	—
بيد القمص تادرس	١٥٤	١٠
بيد القمص فلتوس	١٥٤	١٠
بيد العرجى خادم البطر كخانة	٧٧	١٠
بيد القمص يوسف بياليون	٣٨	٢٠
ثمن غاز	٣٨	٢٠



-	٤٦٧	بيد حسنة الندابة
-	٧٧	بيد المعددة
-	٣٢٦	ثمن خبز يوم الجمعة والسبت والأحد
-	٦٤٤٥	

هذا عن الثلاث أيام الأولى فقط ويظل الإنفاق على هذا المنوال لمدة أربعين يوماً ليبلغ إجمالى المنصرف ١٠ ١٣٦٢٥ قرش.

ب - مصروفات إقامة التركة وتشمل:

- رسم ثبوت الوراثة والتوكيل وقيمته ٤٠ قرش

- رسم إعراض ٢٠ قرش

- رسم البطيركية على التركة:

كان رسم البطيركية على التركة ٥٪ فى الغالب، وكانت تحصل هذه القيمة على إجمالى أصل التركة قبل أى خصومات (مثل مصروفات الدفن والجنائز أو تسديد الديون)<sup>(٤٨)</sup>.

ولكن وجدت تركات بلغ رسم البطيركية عليها من ٩ - ١١٪،<sup>(٤٩)</sup>

ووجدت تركات ضخمة جداً أتفق فيها مسبقاً على أن رسم البطيركية ٢٪ فقط<sup>(٥٠)</sup>، وقد تنازل البطيركية عن كافة الرسوم فى حالة أن يكون الورثة فقراء<sup>(٥١)</sup>.

- مصاريف الدفن والدولة وخلافه:

وهى المصروفات التى تنفق لإتمام بيع التركة وحصرها ووزنها وتأمينها<sup>(٥٢)</sup>.

## ٦ - تسديد الديون:

يقدم الدائنون إلى البطيركية ما يثبت حقهم في ديون طرف المتوفى، وقد يكون هذا المستند فاتورة أو كشف حساب بضائع أو إيصال سلفة من المتوفى<sup>(٥٣)</sup> وتفحص هذه المستندات من قبل البطيركية للتأكد من صحة بيانات المستند المقدم من الدائن فمثلا يتقدم دخاخنى بطلب حصوله على ديون طرف المتوفى:

"كشف عن مطلوبنا من المرحوم ميخايل الحبشى جميعه ثمن دخان ماخوذ منى كالموضح أدناه - ٧٠ قرش فقط سبعين قرش عملة دارجة تعريفة لا غير فى ٣ شوال سنة ١٢٩٨ .  
"بشارة سعيد الدخاخنى"

فيحيلها البطيرك لأحد المقربين من المتوفى، والذي يشرح على هذا الطلب قائلا:  
"الكشف المذكور محرر فى دفتر بشارة عن دخان استجرار المرحوم ميخايل الحبشى وهذا المبلغ باقى فى ذمة المتوفى لغاية وفاته" فى تاريخه سنة ١٢٩٨ إبراهيم مليكة<sup>(٥٤)</sup>.

وبعد تجميع طلبات الدائنين ترفق فى كشف مجمع، وقد يتضح أن الباقي من التركة لا يوفى الديون، فعندئذ توزع الديون حسب حصة كل دائن.

ففى إحدى التركات حصل كل دائن على ٩٠٪ من حصته<sup>(٥٥)</sup> ومرة أخرى حصل كل دائن على ٣١ نصف فضة ١٦ قرش من كل مائة قرش<sup>(٥٦)</sup>، ويستلم كل دائن ما يخصه بإيصال بتوقيعه وبشهادة شهود، نذكر مثلاً<sup>(٥٧)</sup> :

"وصلنى أنا الواضع اسمى وختمى فيه أدناه من تركة المتوفى المرحوم شنودة سويحة ثمن بن قهوة وصابون قبل وفاته، والآن استلمت قيمت مطلوبى من البطركخانة عليد حضرة قدس أبونا القمص مقار مبلغا وقدره أربعون قرش ونصف عملة صاغ ميرى وقد تحرر هذا سندنا علينا بالاستلام عليد البنية الآتى ذكرهم.

كاتبه الحقير      شهد بذلك      شهد بذلك      شهد بذلك كاتبه

حنا بولص      ميخايل سداروس الخياط      ميخايل أبو صليب      تادرس إبراهيم الصباغ

## ٧- توزيع الأنصبة:

بعد هذه الرحلة المنهكة للتركة، توزع الأنصبة الشرعية على مستحقي التركة ونورد نماذج بسيطة للمبالغ التي تبقى للتقسيم من التركات (الصفحة المقبلة).

قد يحدث بعض نزاعات أيضا على توزيع الأنصبة، فيرفع أخ لمتوفية دعوى أمام البطريك طالبا بحق والديه في تركة أخته المتوفية عن زوج وابن، والبطريك يرد بان الابن والزوج يحجبان الوالدين والوارث فقط الابن والزوج، الابن بحق  $\frac{3}{4}$  والزوج  $\frac{1}{4}$ <sup>(٥٨)</sup>، أو يطلب عم المتوفى نصف التركة لأنه كان شريكاً له حوالى مدة ثلاثين عاماً، واتفق بالإجماع على اعطائه الثلث<sup>(٥٩)</sup>.

على انه قد تقسم الأنصبة حسب الشريعة الإسلامية باتفاق الخصوم، ففي إحدى التركات؛ بالرغم من أن القضية برمتها أقيمت أمام البطريك والذي اعتمد ثبوت الوراثة والتوكيل، إلا ان الأنصبة قسمت حسب الشريعة الإسلامية<sup>(٦٠)</sup>.

بعد تحديد الأنصبة، قد يأخذ الورثة حصصهم أشياء عينية من التركة<sup>(٦١)</sup> وقد يحدث خلاف في كيفية الحصول على الأنصبة، فمثلا زوجة كانت حصتها في التركة سهماً شائعاً في أرض زراعية، فاختلف في مكان الأرض وكيف تعطى<sup>(٦٢)</sup>. وقد توجد تركات لا وارث لها فتؤول إلى البطريكية<sup>(٦٣)</sup>.

بعد توزيع الأنصبة تكتب القوائم النهائية للتركة موضحا بها الأصول والخصوم والأنصبة.

والواقع أن الإجراءات المتبعة في التركات في بعض الأحيان تستغرق سنوات عديدة، فنجد شخص توفي سنة ١٥٨٣ قبطية وظلت المداولات بشأن تركته حتى عام ١٥٩٥ قبطية<sup>(٦٤)</sup>، شخص آخر توفي سنة ١٢٦٨ هـ ومشاكل تركته ظلت حتى عام سنة ١٢٧٨ هـ<sup>(٦٥)</sup>، وقد تعطل المصالح المتابعة القضايا بالبطريكية مما يسبب ضجراً للمتقاضين، ففي نزاع حول تركة محولة من الفيوم اشتكى أحد المتنازعين من تعطل أحواله وترك أشغاله إذ أقام بالقاهرة مدة شهر وكسور دون

المصدر	النسبة	الفائضة للتقسيم		المخصصات		إجمالي البركة	
		قرش	—	قرش	—	قرش	—
سجل ١ ص ٧	%٤٤,٦٠	٧٦٧	—	٦١٩	—	١٣٨٦	٢٠
سجل ١ ص ٩	%٣٥	٢٩٦٣	٢٠	١٥٩٩	٣٠	٤٥٣٦	١٠
سجل ١ ص ١١	%١٤	٣٠٨٨	—	٥٣٤	—	٣٦٢٢	—
سجل ١ ص ١٨	%٨٨	٨٢٤	١٠	٦٣٥٧	—	٧١٨١	١٠
سجل ٢ ص ٨٢	%٦٨	٢٤٢٥	—	٥٣٠١	٢٠	٧٧٢٦	٣٠
سجل ٢ ص ٨٣	%٣٨	٢٠٨٤	—	١٣٠٦	—	٣٣٩٠	—
سجل ٢ ص ٨٩	%٦٧	٨٠٠	—	١٦٨١	—	٢٤٨١	—
سجل ٢ ص ١٠١	%١٤	١٥٨٢٤٥	—	٢٥٩٨٣	—	١٨٤٢٢٨	—
سجل ٢ ص ١٠٢	%٥٠	٣٦٧٣٩	—	٣٧٦٧٤	—	٧٤٤١٣	—
سجل ٢ ص ١٠٥	%٢٢	٢٢٥٠	—	٦٧٠	—	٢٩٢٠	—
سجل ترك ص ٤	%٢٩	٣١٢٨	—	١٧٨٤	—	٥٩٨٧	—

جدوى، فاقترح أن يذهب لاشغاله وعندما يحضر الخصم مستنداته يصير استدعاؤه  
لنظر القضية دفعة واحدة بالبطيركية<sup>(٦٦)</sup>.

#### ٨- نزاعات ختامية:

بعد انتهاء التركة وتوزيع الأنصبة وكل هذه النزاعات والمشاكل، قد يرى  
البعض أن هذا ليس كافياً، فيثير زوابع من جديد؛ فنجد أحد الأشخاص يطالب  
بنفقة أولاد أخته (وهم أبناء المتوفى ولكن أبوهم مات قبل جدهم) وان يتحمل  
كل وارث نصيبه من هذه النفقة بحسب حصته في الميراث<sup>(٦٧)</sup>، وتقوم النزاعات  
مرة أخرى لمدة سنتين<sup>(٦٨)</sup>، وقد يأتي أحد الدائنين بعد خمسة وعشرين سنة من  
وفاة الميت ويطالب بديون طرف المتوفى<sup>(٦٩)</sup>، وبالطبع لا يحصل على شيء، وتنتهى  
هذه الرحلة الشاقة مع التركات وإجراءاتها، لتعرف على إجراءات أخرى فى  
مجال آخر.

#### ثانياً: النزاعات الزوجية

جرى العرف فى المجتمع المصرى على حل المشاكل والخلافات الزوجية عن  
طريق مجالس صلح بسيطة، قد تقتصر على أفراد قليلين من أقارب الزوجين أو  
تتطلب تدخل بعض الشخصيات الهامة فى عائلتى الزوجين، وقد تتسع لتدخل  
بعض كبار الأعيان من أبناء الطائفة بالإضافة إلى رجال الدين، وغالباً ما تكون  
هذه المشاكل متعلقة بمشاجرات تنشأ بسبب الأحوال المادية المتعثرة أو إهانة أحد  
الزوجين للآخر بالسب والضرب.

أما المشاكل المعقدة والتي يطلب فيها الطلاق، فهى تخرج عن نطاق هذه  
المجالس ولا تحسم إلا بواسطة الكنيسة ممثلة فى هيئتها القضائية.

وإذا تتبعنا الدعاوى الزوجية المنظورة بالبطيركية نجدها شاملة لكافة الأنواع  
البسيطة منها والمعقدة.

ويمكننا أن نقسم هذه الدعاوى بحسب أسبابها إلى الأنواع التالية :

١- نزاعات زوجية ينتج عنها ترك الزوجة منزل الزوجية:

وأسباب هذه النزاعات متعددة:

أ- نزاعات بين الزوجة وأهل الزوج:

وبالطبع لابد من أم الزوج فى هذا المجال<sup>(٧٠)</sup>، أو نزاع الزوجة الثانية مع أبناء زوجها<sup>(٧١)</sup>.

ب- نزاعات بين الزوجين بسبب الأمور المادية:

فقد تتضرر الزوجة وأهلها من عدم ملاءمة منزل الزوجية<sup>(٧٢)</sup>، أو عدم كفاية الزوج لزوجته من متطلبات الملبس والمأكل<sup>(٧٣)</sup>، أو شكوى الزوجة من استيلاء الزوج على أموالها الخاصة<sup>(٧٤)</sup>.

ج- سوء سلوك الزوج وتعيده على زوجته بالسب والضرب<sup>(٧٥)</sup> :

وقد تنكر هذه النزاعات حتى تستحكم الكراهية الشديدة بين الزوجين<sup>(٧٦)</sup>.

د- مرض أحد الزوجين:

وقد يكون هذا المرض جنسياً تمتنع معه المعاشرة الزوجية<sup>(٧٧)</sup> أو مرض مزمن لا يرجى شفاء<sup>(٧٨)</sup>.

هـ- تغيب أحد الزوجين دون التحقق من وجوده حياً<sup>(٧٩)</sup>.

و- انحراف الزوجة<sup>(٨٠)</sup>.

ز- إسلام أحد الزوجين<sup>(٨١)</sup>.

وستتبع الإجراءات المتبعة فى كل نوع من هذه الأنواع:



## ١- النزاعات الزوجية :

فى مثل هذه النزاعات تصل المشكلة إلى البطيركية بعد استنفاد كافة السبل الودية المألوفة لحل مثل هذه المشاكل، وفشل محاولات الأهل والأقارب بل وكهنة الناحية فى فضها<sup>(٨٢)</sup> .. لذلك ترفع هذه المشاكل إلى البطيركية على اعتبار أنها الملاذ الأخير فى هذا الأمر، على اعتبار أن أحكامها واجبة التنفيذ لكونها أعلى سلطة كنسية واجبة الاحترام، أو لأن أحكامها ملزمة وتنفذ بواسطة الإدارة الحكومية، وفى حالة امتناع أحد الخصوم عن قبول حكمها.

تبدأ الإجراءات بشكوى يرفعها المتضرر - غالباً يكون الزوج - إلى البطيركية يعرض فيها مشكلته طالباً رد زوجته إلى منزل الزوجية<sup>(٨٣)</sup>، وقد يحضر لعرض هذا الأمر شفاهاً<sup>(٨٤)</sup>، وقد يرفع المتضرر دعواه إلى الإدارة الحكومية والتي تحيل الأمر إلى البطيركية كجهة اختصاص<sup>(٨٥)</sup> ونعرض نص إحدى هذه الشكاوى.

"صورة عرض مقدم من انطون أفندى أيوب لسيادة الأب البطيرك.

"مقدمه ولدكم الحقيق أنطون أيوب أحد أبناء الطائفة القبطية وما نعرض عنه لقداستكم هو أن ولدكم متزوج بابنت شنودة أفندى بولس من مدة نحو التسعة سنوات ومن وقتها للآن وهى مقيمة بمنزل والدها وليس متحصلين على راحتنا كما أعرضنا لقدسكم عن الأسباب شفاهاً وحيث طال ما طال فى هذه المادة فالتمس من قدسكم النظر فى ذلك واجرى الوسائط اللازمة لأجرى الصلح وإلا الأمر كما ترون أفندم"<sup>(٨٦)</sup>.

وبناء على هذه الشكوى يتم استحضار والد الزوجة لسؤاله عن سبب غضب ابنته وبعد مداوولات وإجابات يتضح أن سبب النزاع هو عدم توفير مسكن ملائم لأبنته وينتهى الأمر بتعهد كفيل يضمن الزوج فى وفائه بالمتطلبات المادية<sup>(٨٧)</sup>.

والواقع أن هذه النزاعات لا تستهلك وقتاً كثيراً من البطيرك لحلها إذ تكفى

- فى معظم الأحيان - جلسة واحدة لحل هذه المشاكل، فإذا كانت المشكلة متعلقة بأمور مادية، فتحل بأخذ تعهد على الزوج بتوفير نفقات زوجته ويضمنه أحد أقربائه أمام البطيريركية<sup>(٨٨)</sup>، أو يرسل إلى جهة عمله لحجز قيمة النفقة المقررة للزوجة لتسلم إلى البطيريركية ومنها للزوجة<sup>(٨٩)</sup>، وإذا كانت المشكلة بسبب عدم ملاءمة مسكن الزوجية، يؤخذ تعهد على الزوج بتوفير مسكن مستقل للزوجة<sup>(٩٠)</sup> أو يتكفل والد الزوجة بتوفير المسكن وتؤخذ سندات على الزوج بضمنه<sup>(٩١)</sup>.

أما المشاكل المتعلقة بالمشاجرات سواء بين الزوجة وزوجها أو بين الزوجة وأهل زوجها فغالبا ما تنتهى بنصائح دينية يوجهها البطيريرك أو وكيل القضايا إلى الأطراف المتخاصمة، ويصافح الجميع بعضهم البعض معلنين عودة الصفاء إلى علاقاتهم<sup>(٩٢)</sup>.

على ان هذه النزاعات والمشاجرات قد لا تجدى معها النصائح والمواظظ نفعاً، ويصر الطرفان على موقفهما الراض لأى صلح بينهما، حينئذ يتبع البطيريرك الوسائط الشرعية إذ يتوسط الكهنة فإن لم يتم الصلح، يتدخل أسقف الناحية وأخيراً يتدخل البطيريرك بنفسه<sup>(٩٣)</sup>، والذي يلخص الموقف قائلاً "قد ظهرت لنا ان الكراهية انغرست فى نفسها وصارت خلقاً من أخلاقها ولا يمكن نزع ذلك التبة"<sup>(٩٤)</sup> وعلى ذلك يقضى بفسخ الزواج.

وقد يذكر فى حيثيات الحكم نص القانون المنطبق على هذه الحالة، أنه ورد بالباب الرابع والعشرين ضمن القسم الثانى "من تزوج وجرى بينه وبين زوجته شر لسبب من الأسباب وكانت هى الظالة فليصبر عليها ويرفق بها حتى ترجع أموره معها إلى أحسن القضايا وأجملها فإن لم يطق ذلك وزاد أمرها عليه فليوسط بينهما قس الكنيسة وبعده الأسقف فإن لم تطعه ونأت عن زوجها فليعاودها فإن لم تسمع لقوله ولم تحب الرجوع إلى زوجها فمباح للرجل أن يفعل مما أحب إن انتهى أن يتزوج فليتزوج"<sup>(٩٥)</sup>، وعلى ذلك يعطى حل بالزواج للزوج، وتكليف

الزوج بدفع متأخر صداق الزوجة<sup>(٩٦)</sup>. وعندما يتبين أن الزوج هو مصدر المشاكل بسبب إدمانه الخمر وتعديه على زوجته يعطى للزوجة فقط حل بالزواج دون ترتيب نفقة لها على الزوج<sup>(٩٧)</sup>.

## ٢- مرض أحد الزوجين:

يرفع الطرف المتضرر دعوى إلى البطيركية يطلب فيها فسخ زيجته والسماح له بالزواج لتضرره من مرض شريكه، وفي مرة وحيدة كان رافع الدعوى هو الزوج المريض، ويذكر أن سبب طلب التفريق "لكى لا يظلم زوجته"<sup>(٩٨)</sup>.

وتبدأ البطيركية فى تحرى صحة دعوى المدعى وذلك بإنتداب "حكيم البطركخانة" للكشف على المريض وتقديم تقرير كتابى عن حالته<sup>(٩٩)</sup> أو إرسال المريض إلى (الإستتالية الملكية) للكشف عليه وكتابة تقرير رسمى بحالته<sup>(١٠٠)</sup>، وعندما يكون المرض جنسيا لا تتحقق معه المعاشرة الزوجية فيتم تفريق الزوجين بسهولة ودون تحقيقات ومداولات مطولة، "تطبيقا لحكم القانون كما مصرح فى الباب الرابع والعشرين ضمن الوجوه الذى يفسخ بها الزواج وهو أحدها الذى هذا نصه:

"إذا كان الرجل لا يمكنه أن يجتمع بالمرأة ويفعل ما أعطت الطبيعة فعله للرجل وأقام على ذلك ثلاث سنين فللمرأة بعد هذه المدة والديها أن يفسخوا الزيجة إن كانت لا تؤثر مساكنته وتأخذ المرأة جهازها"<sup>(١٠١)</sup>.

أما إذا كان مرض الزوجة بسبب تقدمها فى السن أو لفقد بصرها، فإن الحصول على التفريق لا يتم بسهولة إذ أن الأمراض التى تتيح للطرف الآخر طلب التفريق محصورة قانوناً: فى الأمراض الجنسية التى لا تتحقق معها المعاشرة الجنسية، أو الأمراض المعدية كالجزام والبرص والمصاب بالصرع<sup>(١٠٢)</sup>.

ففى إحدى الحالات التى يطلب فيها الزوج تفريقه عن زوجته لاعتلال صحتها وفقد بصرها يقول له وكيل القضايا "هذا زواج روحانى وغير جائز فيه

انفصال"، فإرد الزوج "الزوج هذا ما جعل إلا لأجل التناسل والمذكورة فضلا عن كونها متقدمة فى السن فإنها صارت عاجزة النظر ولا لها قوة على خدمة المنزل ولا منها نسل وهذا لا يرضى المسيح" (١٠٣). على أن التفريق لا يتم إلا بموافقة الزوجة وترتيب نفقة لها (١٠٤) ويذكر فى الحكم "فخشية من الخروج عن الاعتدال كما نص القوانين قد فرقنا مرقس المذكور من زوجته الحرمة منه بشرط يؤدى المرتب لها سنويا بضامن" (١٠٥).

### ٣- تغيب الزوج لفترة طويلة:

تتقدم الزوجة بشكوى إلى البطيركية تتضرر فيها من تغيب زوجها فترة طويلة دون معرفة حقيقة حياته من موته وأنها "فاضلة لا متزوجة ولا أرملة" (١٠٦). وتبدأ البطيركية فى التحرى عن الزوج، وقد تكتفى بشهادة أقاربه وجيرانه والذين يؤكدون أنه متغيب زمن مدة سبع سنوات ولا يعلم أحد مكان وجوده (١٠٧).

أما إذا كان الزوج متغيبا بالجيش، فتتم المخاطبات بين البطيركية والجهادية للاستعلام عن حالة الزوج، والتي تفيد بوفاة الزوج بالجيش (١٠٨) وعلى ذلك يعطى للزوجة حل بالزواج.

### ٤- انحراف الزوجة

يتقدم الزوج بشكوى إلى البطيركية يطلب فيها تفريقه عن زوجته لأنها "دائرة فى هوى نفسها وغير مستقيمة الأحوال" (١٠٩) أو "دائرة على هوى نفسها ومرتكبة الفحشة" (١١٠)، أو "مالت مع الزواني سرا وعلانية" (١١١) أو "دائرة على هوى نفسها ومقيمة بمحلات الفواحش" (١١٢).

وتتحرى البطيركية عن صحة دعوى الزوج، فيتأكد لها من خلال الجيران والأقارب بأن الزوجة "تتردد على البنادر والموالد لممارسة الرذيلة" (١١٣).

وقد يطلب الزوج الرجوع إلى محاضر الضبطية لإثبات ما يدعيه ويثبت فعلا من خلال سجلات الضبطية بأن الزوجة قبض عليها فى مشاجرة وهى مخمورة فى الطنبلى (والطنبلى محل معد لإقامة الفواحش) <sup>(١١٤)</sup>.

وبعد التأكد من صدق دعوى الزواج يتم التفريق بينهم ويصرح للزوج بالزواج إن طلب هو ذلك <sup>(١١٥)</sup>.

أما عن الزوجة "أما هى فحينما تتوب وتتردد على الكنيسة وبعد تأدية الشهادة عن استقامتها وحسن سيرها فينظر فى أمرها" <sup>(١١٦)</sup>، "حتى تتنازل عنها هى مرتكباه وترد للطريق المستقيم" <sup>(١١٧)</sup>.

وعندما تتوب إحدى السيدات اللاتى طلقن لانحرافهن، فإنها تتقدم إلى البطريك بطلب للحصول على إذن بالزواج مشفوعا بشهادة كهنة الناحية باستقامتها وترددها على الكنيسة <sup>(١١٨)</sup>.

وقد يرفع الزوج دعوى منهما فيها زوجته بالانحراف، ولكنه لا يستطيع إثبات ما يدعيه <sup>(١١٩)</sup> فيحكم للزوجة "تطبيقا لما هو مدون بالقانون الذى هذا مضمونه: إن أشهد عليه أى الزوج ان يثبت عليها أى الزوجة الفجور ولم يمكنه أن يقيم البرهان على ذلك فقد اتجه لها من هذه العلة ان تفارقه وتأخذ جهازها وتربح الهدية المتقدمة للعرس" <sup>(١٢٠)</sup>، وفى إحدى المرات عندما حكم على الزوج بنفقة للزوجة فر هارباً من مجلس الحكم ولم يعد ولم يتمكن أحد من العثور عليه <sup>(١٢١)</sup>.

ويتم التفريق بين الزوجين.

## ٥- إسلام أحد الزوجين:

يتقدم المتضرر بشكوى إلى البطريكية يطلب فيها إعطاءه حل بالزواج بعد إسلام شريكه، وتتحرى البطريكية عن صحة هذه الدعوى، وترسل البطريكية إلى الجهات الحكومية للتحقق من إشهار الطرف الآخر إسلامه، فمثلا ترسل

البطيركية إلى مديرية بنى سويف للاستعلام عن دخول (المرأة أم السعد بنت عبد الملاك) الإسلام، فتشرح المديرية إلى قاضى بنى سويف والذي يرد عليها بتأكيد إشهار المرأة إسلامه أمامه، فتزد مديرية بنى سويف على البطيركية بالنتيجة، وتبعا لذلك يأذن البطيرك للزوج بالزواج، ويعطيه ورقة الحل<sup>(١٢٢)</sup>، ومرة أخرى كانت الزوجة بالإسكندرية فتمت نفس هذه الإجراءات<sup>(١٢٣)</sup>.

بقى أن نورد نصا لورقة الحل بالزواج وهى وثيقة ثمينة تهفو إليها أفئدة كثيرة:

"إعلان صادر من بطركخانة الأقباط الأرثوذكسين بيد مقار معوض المذكور كان متزوج بالحرمة قونة بنت منقريوس الزير من أهالى الخوالى بمديرية أسيوط وحصل التفريق بينه وبينها كونه طعن فى عفتها وثبت عليها ذلك بمقتضى حكم صادر عنه بتاريخ ٢٩ بابه سنة ٩٩ غمرة ١٢٩ سجل واقتضى تحرير هذا تصريحاً بزواجه خلاف الحرمة المذكورة. من أبناء الطائفة الأرثوذكسية بعد الحصول على إذن الإقتران من ريس الجهة التى يكون فيها ذلك وهو ومن يتزوج بها ومن يقرن زواجهما يكونوا محاللين مباركين<sup>(١٢٤)</sup>.





## الهوامش

- ١- هو البابا قزمان الثالث، البابا الثامن والخمسون (٩٢٠ - ٩٣٢م)
- ٢- ابن العسال: المجموع الصفوى، ج٢: ص ٤٤٤.
- ٣- ابن كبر: مصباح الظلمة فى إيضاح الخدمة، ج١: ص ٢٠٥.
- ٤- مجموعة ميخائيل الدمياطى - مخطوط عربى بيساريس رقم ٤٧٢٨، نسخة مصورة بمكتبة المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية بالقاهرة.
- ٥- ابن العسال : المجموع الصفوى، ج٢: ص ٤٤٤-٤٤٩.
- ٦- ابن العسال: المرجع السابق، ج٢: ص ٣٤٤ - ٣٥٩.
- ٧- فيلوثاؤس (الايغومانوس)، الخلاصة القانونية فى الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسيين ج٢، القاهرة: مطبعة التوفيق، ١٩١٣، ص ١٠.
- ٨- كثير من بنود هذا القانون يذكر المترجم أنه معمول بها منذ ١٧٩٠م أو سنة ١٨٠٧م.
- ٩- سجل الترك بطريركية القبط الأرثوذكس ص ٤٠.
- ١٠- السجلات القضائية لبطريركية القبط الأرثوذكس السجل الأول، ص ١٩، ملف تركة ميخائيل الحبشى بأرشييف البطريركية، سجل الترك ص ١٥١، ملف تركة ميخائيل صليب.
- ١١- ملف تركة يوسف نصر الله - ملف تركة ميخائيل صليب، أرشييف البطريركية - نص البند رقم ٩١١ من قانون المحاكمات والمخاصمات فى المعاملات الأهلية المعتادة على: "وضع الختم على متروكات الميت إما أن يكون بناء على أمر وكيل الملك أو على استصواب شيخ البلد أو نائبه"، ص ٢٧.
- ١٢- السجلات القضائية، السجل الثانى، السجل الخامس ص ٦٥، السجل السادس ص ٧٣، سجل الترك ص ٦٥، ٩٣.
- ١٣- السجلات القضائية، السجل الثانى ص ١٥، ملف تركة ميخائيل صليب.

- ١٤- السجلات القضائية، السجل الأول ص ١٥، ٢٠، السجل الخامس ص ٤٣، ٦٨،  
٧٤، ٧٨، نص هذه الشهادة في السجل الأول
- ١٥- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٤٣.
- ١٦- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٢٦.
- ١٧- السجلات القضائية، السجل الثانى ص ٤٨، ٦١، ٦٨، ٨٦، السجل الخامس  
ص ١٠، ١٥، ١٧، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٨، ٢٤٢، ٢٧٥، ٢٨٥، السجل  
السادس ص ٢٠، ٢١، ٢٦.
- ١٨- السجلات القضائية، السجل السادس، ص ٢٦.
- ١٩- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٤٢، ٢٤٣.
- ٢٠- ملف ميخائيل الحبشى، ملف يوسف نصر الله - بأرشفيف البطريكية.
- ٢١- ملف تركة ميخائيل الحبشى.
- ٢٢- سجل الترك ص ٩٧-١٠٣.
- ٢٣- ملف تركة شنودة سويحة بأرشفيف البطريكية.
- ٢٤- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٦٧.
- ٢٥- ملف تركة شنودة سويحة بأرشفيف البطريكية.
- ٢٦- ملف تركة ميخائيل الحبشى.
- ٢٧- نظم قانون المحاكمات والمخاصمات - طريقة الجرد والحصر وتقويم المخلفات،  
وكيفية كتابة قوائم الجرد ووصف الأصناف، فى البنود ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨،  
ص ٣٥-٣٧.
- ٢٨- ملف تركة يوسف نصر الله (أرشفيف البطريكية)
- ٢٩- نفس المصدر .
- ٣٠- نفس المصدر
- ٣١- السجلات القضائية، السجل الثانى، ص ١٧.
- ٣٢- سجل الترك ص ٤٨.

- ٣٣- ملف تركة ميخائيل صليب بأرشييف البطريكية.
- ٣٤- ملف تركة يوسف نصر الله بأرشييف البطريكية، السجلات القضائية السجل الخامس، ص ٢٨.
- ٣٥- ملف تركة ميخائيل صليب بأرشييف البطريكية.
- ٣٦- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٨٠.
- ٣٧- ملف تركة يوسف نصر الله بأرشييف البطريكية.
- ٣٨- ومن الجدير بالذكر ان أسلوب المحكمين والمرجع قد تناوله البند ١٠١٧، من المقالة الثالثة من قانون المحاكمات والمخاصمات في المعاملات الأهلية المعتادة والذي نص على: "إذا وقع الخلاف بين مجلس التحكيم وانقسموا إلى قسمين متساويين، وكان مشروحا لهم في عقد التحكيم انتخاب حكم مرجح ليفصل بينهم عند الانقسام، فيكتب كل واحد من المحكمين رأيه على حدة ويذكر أسباب ما رآه وأدلته وإن شاءوا حرروا آرائهم كلها في محضر واحد" ص ٥٧، ٥٨.
- بند ١٨٠٦ "يجب على ذلك المحكم الفاصل أن يضع حكمه في ظرف شهر يمضي من تاريخ قبول التحكيم" ص ٥٨.
- ٣٩- سجل الترك ص ٧١-٨٢.
- ٤٠- السجلات القضائية، السجل الثاني ص ٦٥، ٩٨، سجل الترك ص ١٦، ٨٥، ٨٦.
- ٤١- ملف تركة يوسف نصر الله بأرشييف البطريكية.
- ٤٢- سجل الترك ص ١٠٠، ١٠١.
- ٤٣- مشرقين: أى يوجد بأذنها شروخ أو تشققات وهذا الأمر يحدث للأبقار كبيرة السن لعلاج بعض الأمراض وخاصة أمراض العيون.
- ٤٤- مضرن: يقصد "مدرن" أى به ورم لم يشف بعد .
- ٤٥- السجلات القضائية، السجل الأول ص ١٠، ١٨، ١٩، سجل الترك ص ١-٥.
- ٤٦- سجل الترك ص ٩٦، السجلات القضائية، السجل الثاني ص ٩٨.

٤٧- السجلات القضائية، السجل الثانى ص٨٣، ٨٩، ٩٨، ١٠٢- وجميع التركات الواردة فى سجل الترك.

٤٨- معظم التركات الواردة فى السجلات، ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الحكومية حددت رسم قسمة التركة بـ ٢,٢/١ فقط وتحسب على نتيجة التركة بعد تنزيل قيمة مصاريف تجهيز الميت ودفنه وتسديد ما عليه من الديون، أمر سام سنة ١٢٨٢.

نقلا عن: عزيز خنانكى: التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية، مصر: المطبعة المصرية الحديثة، دت، ص٤٩، ٥٠.

٤٩- السجلات القضائية، السجل الأول ص٨٢، ٨٣، ٨٩.

٥٠- سجل الترك ص٤٢.

٥١- سجل الترك ص٩، ص٦٠.

٥٢- سجل الترك ص٤، ١١. السجلات القضائية، السجل الأول ص٩، ١٨.

٥٣- تركة ميخائيل الحبشى، تركة شنودة سويحة بأرشيف البطريكية.

٥٤- تركة ميخائيل الحبشى بأرشيف البطريكية.

٥٥- سجل الترك ص١٦.

٥٦- سجل الترك ص١١٩.

٥٧- تركة شنودة سويحة بأرشيف البطريكية.

٥٨- السجلات القضائية، السجل الخامس ص٧٧، ٧٨، عن الأنصبه الشرعية والقروض انظر الخلاصة القانونية فى الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسيين، القاهرة: ١٩١٣م، ص١٦٠-١٨٣.

٥٩- السجلات القضائية، السجل الخامس ص٢٥٤-٢٥٧.

٦٠- السجلات القضائية، السجل الخامس ص٦٤، ٦٥.

٦١- سجل الترك ص١-٥ على سبيل المثال.

٦٢- السجلات القضائية، السجل الثانى ص١٥.

- ٦٣ - سجل الترك ص ١٦ ، ١٥١ .
- ٦٤ - سجل الترك ص ٣٩ - ٥٤ .
- ٦٥ - سجل الترك ص ٧٣ .
- ٦٦ - السجلات القضائية، السجل الثاني ص ١٧ .
- ٦٧ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ١ .
- ٦٨ - شركة ميخائيل بشاي بأرشفيف البطركية .
- ٦٩ - السجلات القضائية، السجل الأول ص ٢ .
- ٧٠ - السجلات القضائية، السجل الثاني ص ٨٧ ، السجل الخامس ص ٢٣٧ .
- ٧١ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢ ، ١٩ ، ٣٩ .
- ٧٢ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٧ ، ٤٧ ، السجل الثاني ص ١٥ ، ٩٢ ، ١٣١ .
- ٧٣ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٦ ، ١٢ ، ١١٩ ، ٢٣٧ .
- ٧٤ - السجلات القضائية، السجل الثاني ص ٦٩ . السجل السادس ص ١٢١ .
- ٧٥ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، السجل السادس ص ٢١ ، ٨٧ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٣ .
- ٧٦ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٤ ، ٢٣٣ ، السجل السادس ص ٩٦ .
- ٧٧ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٨٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، السجل السادس ص ٨٣ ، ٨٤ .
- ٧٨ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٠ ، ٥٥ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .
- ٧٩ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٤ ، ١٧ ، ٦٦ ، السجل السادس ص ١٦ ، ١٢٨ .
- ٨٠ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٦٠ ، السجل السادس ص ١٩ ، ٢١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .
- ٨١ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٤ ، ٢٣٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، السجل

السادس ص ١٤١ .

٨٢ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٦ .

٨٣ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢ ، ٤ ، ٦ .

٨٤ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ .

٨٥ - سجل البطيرية ص ٥٥ ، السجلات القضائية، السجل الثاني ص ١٨ ، السجل الخامس ص ٢٣ .

٨٦ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٤٧ .

٨٧ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٤٨ .

٨٨ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ١٢٦ ، ٢٣٦

٨٩ - السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٦٣ .

٩٠ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٣ ، السجل السادس ص ١٣١ .

٩١ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٣٩ ، ٤٨ .

٩٢ - السجلات القضائية، السجل الثاني ص ٨٧ ، السجل الخامس ص ٢٧ ، السجل السادس ص ٢١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

٩٣ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٤ ، السجل السادس ص ٨٧ ، ٩٦ .

٩٤ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٩٦ .

٩٥ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٧٣ ، السجل السادس ص ٩٦ .

والمقصود بالباب الرابع والعشرين للزواج، وهو ينقل القانون بنصه مع إسقاط  
فقرة قصيرة، فبعد العبارة "فإن لم تسمع لقله ولم تحب الرجوع إلى زوجها" ينص  
القانون "فلينقض الأسقف نعله على بابها" المجموع الصفوى، ج ٢: ص ٢٥٢ .

٩٦ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٨١ .

٩٧ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٨٧ ، ٨٨ .

٩٨ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٨٠ .

٩٩ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٨١ ، ٨٤ ، ٢٦٠ .



١٠٠- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢١، ٢٥٩، السجل السادس ص ٨٤.

١٠١- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٨١.

١٠٢- ابن العسال: المجموع الصفوى، ج ٢: ص ٢٤٩، ٢٥١.

وينص القانون "من تزوج بامرأة ثم عرض لها بعد زيجتها به داء فى بدنها مثل الجذام أو البرص إن هو أحب مفارقتها فعليه أن يعطيها مهرها وجهازها، فإن لم يحب مفارقتها لمباح له اعتزالها بشرط أن يجرى عليها النفقة على قدر ماله لأن الذى جرى لها لم يكن بهواها ولا هواه" المجموع الصفوى، ج ٢: ص ٢٥٠.

١٠٣- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٥-٥٩

١٠٤- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٩، ١٢٠.

١٠٥- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٩.

١٠٦- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٤.

١٠٧- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥.

١٠٨- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ١٧، ٦٦.

١٠٩- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٦٠

١١٠- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٢٨.

١١١- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٢٩.

١١٢- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٩.

١١٣- السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٦٠.

١١٤- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٩.

١١٥- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٩.

١١٦- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٢٨.

١١٧- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٢٩.

١١٨- السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٤٠.

١١٩ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ١١١، السجل السادس ص ١٢٩ .  
١٢٠ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ١١١، ونص القانون في المجموع  
الصفوى، ج-٢: ص ٢٥٣ .

١٢١ - السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٢٩ .

١٢٢ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٥٤ .

١٢٣ - السجلات القضائية، السجل الخامس ص ٢٦١ .

١٢٤ - السجلات القضائية، السجل السادس ص ١٢٩ .

## المصادر والمراجع

### أولاً: وثائق غير منشورة:

- ١- وثائق بطيركية القبط الأرثوذكس بالقاهرة.
- ٢- ملفات التركات بأرشف بطيركية القبط الأرثوذكس بالقاهرة.
- ٣- سجلات بطيركية القبط الأرثوذكس:
  - السجلات القضائية لبطيركية القبط الأرثوذكس بالقاهرة .
  - سجل قيد الصادر ببطيركية القبط الأرثوذكس (١٥٨٤ سنة / ١٢٨٤ هـ)
  - سجل قيد حجج وممتلكات أطيان البطريركية (أرشف بطيركية القبط الأرثوذكس بالقاهرة).
- ٤- دفتر ترتيب الوظائف، ديوان الروزنامة (دار الوثائق القومية بالقاهرة).

### ثانياً: المصادر والمراجع المخطوطة:

- ١- أدراج البابا مرقس الثامن (١٧٩٦ - ١٨٠٩م) مكتبة الدار البطيركية بالقاهرة رقم ٤٧٠ / ٣٤٥ لاهوت.
- ٢- ميخائيل الدمياطى: مجموعة قوانين، مخطوطة بباريس ٤٧٢٨ عربى - نسخة مصورة بمكتبة المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية بالقاهرة.
- ٣- مكاتبات البابا كيرلس بن لقلق (١٢٣٥ - ١٢٤٣م) مكتبة الدار البطيركية رقم ٤٧٩ / ٢٩١ لاهوت.

٤ - مكاتبات البطارقة والمطارنة، مكتبة الدار البطركية بالقاهرة، مخطوط رقم ٣٠١ / ٢٩١ لاهوت ابن العسال.

### ثالثا: المصادر والمراجع المطبوعة

- الكتاب المقدس - القرآن الكريم

١- ابن أبياس، محمد بن أحمد بن إياس الحنفى (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م): بدائع الزهور فى وقائع الدهور؛ تحقيق محمد مصطفى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ٥ أجزاء.

٢- ابن تغرى بردى، جمال الدين أبى المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ): النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومى (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب) د.ت.

٣- ابن حجر العسقلانى، أحمد بن على (ت ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م): رفع الإصر عن قضاة مصر، القسم الأول؛ تحقيق حامد عبد الحميد وآخرون، القاهرة: ١٩٥٧ م.

٤- ابن حزم الظاهرى، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ م: المحلى، مصر: إدارة الصباغة المنيرية، ط ١، ١٣٥١ هـ).

٥- ابن الراهب، أبو شاکر بطرس بن أبى الكرم (ت. ق ١٣): تاريخ ابن الراهب، عنى بنشره الأب لويس شيخو اليسوعى، بيروت، ١٩٠٣ م.

٦- ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبى (ت ٥٩٥ هـ)؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مصر: المطبعة التجارية الكبرى، د.ت جزءان.

٧- ابن سبأ، يوحنا بن زكريا المعروف بابن سبأ (ت ق ١٣): الجوهرة النفيسة فى علوم الكنيسة، د.ن، د.ت.

٨- ابن عابدين، الشيخ محمد أمين: رد المختار على الدر المختار شرح تنوير

- الأبصار فى فقه مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان، د.ن، د.ت.
- ٩- ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين القرشى المصرى (ت ٢٧٦هـ / ٨٨٩م): فتوح مصر وأخبارها، ط ١، القاهرة: مكتبة مذبولى، ١٩٩١م (صفحات من تاريخ مصر - ١٠).
- ١٠- ابن العسال، الصفى أبى الفضائل بن العسال (ت ١٢٦٠م تقريباً): المجموع الصفوى؛ نشره جرجس فيلوثاؤس عوض، د. ت، جزءان.
- ١١- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن حمد بن محمد قدامة المقدسى (ت ٦٢٠هـ / ١٢٢٤م): صحيح محمد خليل هراس، مصر: مطبعة الإمام، د.ت، ٨ أجزاء.
- ١٢- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكرات (ت ٧٥١هـ): أحكام أهل الذمة؛ حققه وعلق على حواشيه صبحى الصالح، ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.
- ١٣- ابن كبر، شمس الرياسة بن الشيخ الأكمل الأسعد أبى البركات بن كبر (ت ١٣٢٤م): مصباح الظلمة فى إيضاح الخدمة، مصر: مطبعة الكاروز، ١٩٧١، جزءان.
- ١٤- ابن كثير، عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى (ت ٧٧٤هـ): تفسير القرآن العظيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
- ١٥- ابن الهمام الحنفى: فتح القدير، ط ١، مصر: المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.
- ١٦- أحمد زكى بدوى: تاريخ مصر الاجتماعى، القاهرة: مطبعة جلال الدين الكبرى، د.ت.
- ١٧- أحمد صفوت: قضاء الأحوال الشخصية للطوائف المالية، ط ٢، مصر: مكتبة عبد الله وهبة، ١٩٤٨م.

١٨- أحمد فؤاد متولى: ترجم "قانون نامة مصر"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

١٩- أرنولد، توماس: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧م.

٢٠- الإسحاقى: محمد عبد المعطى بن أبى الفتح بن أحمد بن عبد الغنى بن على الإسحاقى (ت ١٠٦٠هـ): لطائف أخبار الأول فى من تصرف فى مصر من أرباب الدول، مصر: المطبعة اليمنية، ١٣١٠هـ.

٢١- أسد رستم: الروم فى سياستهم، وحضارتهم، ودينهم، وثقافتهم، وصلاتهم بالعرب، ط١، بيروت: دار المكشوف، ١٩٥٥م، جزءان.

٢٢- إسماعيل أحمد محمد الأسطل: التحكيم فى الشريعة الإسلامية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م.

٢٣- أغناطيوس زكا الأول عواص: كنيسة أنطاكية السريانية عبر العصور، حلب ١٩٨١، (دراسات سريانية، ٧).

٢٤- الأنطاكي، يحيى بن سعيد (ت ٤٥٨هـ / ١٠٦٦م): تاريخ الأنطاكي (المعروف بصلة تاريخ أوطيخا)؛ بتحقيق عمر عبد السلام تدمرى، لبنان: طرابلس، ١٩٩٠م.

٢٥- أنطونيوس عزيز مينا (الأب): مجموع قوانين غريبال بن تريك، بيروت، مركز التراث العربى المسيحى، ١٩٩٣م، جزءان.

٢٦- إهاب حسن إسماعيل: انحلال الزواج فى شريعة الأقباط الأرثوذكس، مصر: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩م.

٢٧- إيريس حبيب المصرى: قصة الكنيسة القبطية: الإسكندرية: كنيسة مار جرجس باسبورتنج، ١٩٧٥م، ٥ أجزاء.

٢٨- إيسيدورس: الخريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة، د.ن، د.ت، جزءان.



- ٢٩- بتلر ، الفريد: فتح العرب لمصر، عربيه محمد فريد أبو حديد، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م.
- ٣٠- بل، هـ. آيدرس : مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربى؛ نقله إلى العربية وأضاف إليه عبد اللطيف أحمد على، د.ن، ١٩٦٨م.
- ٣١- البلاذرى: فتوح البلدان، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- ٣٢- تريتون، أ.س: أهل الذمة فى الإسلام؛ ترجمة حسن حبشى، ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م (تاريخ المصريين، ٧٠).
- ٣٣- توفى إسكاروس: نوابغ الأقباط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر، ط١، مصر: مطبعة التوفيق، ١٩١٠م، جزءان.
- ٣٤- جاك تاجر: أقباط ومسلمون منذ الفتح العربى حتى ١٩٢٧م، القاهرة: كراسات التاريخ المصرى، ١٩٥١م.
- ٣٥- جب، هاملتون وبودين، هارولد: المجتمع الإسلامى والغرب؛ ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- ٣٦- الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن الجبرتى (ت حوالى ١٨٢٥م): تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، بيروت: دار الجيل، د.ت، ٣ أجزاء.
- ٣٧- جرجس فيلوثاؤس عوض: حال الأمة القبطية اليوم، القاهرة: المطبعة المصرية الأهلية، د.ت .
- ٣٨- جرجس فيلوثاؤس عوض: المجلس الملى للأقباط الأرثوذكسين: تاريخه والأوامر العالية الصادرة عن تشكيكه، القاهرة: مطبعة التوفيق، ١٩١٢م (بوارق الإصلاح، ٢).
- ٣٩- جرجى زيدان: تاريخ مصر الحديث، ط٢، مصر مطبعة الهلال، ١٩١١م.
- ٤٠- جروباوم، جوستاف أ. فون: حضارة الإسلام؛ نقله إلى العربية عبد العزيز

توفيق جاويد؛ مراجعة عبد الحميد العبادى، مصر: د.ت، (سلسلة الألف كتاب، ٢).

٤١ - جروهمان، ادولف: أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية؛ ترجمة حسن إبراهيم حسن، مراجعة عبد الحميد حسن، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٧م، ٤ أجزاء.

٤٢ - حسن خليل: سجلات محكمة القسمة العسكرية، دراسة أرشيفية دبلوماتية، رسالة ماجستير (غير منشورة) إشراف أ.د عبد اللطيف إبراهيم، د. عماد أبو غازى، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٤٣ - حناينا الياس كساب: مجموعة الشرع الكنسى، أو قوانين الكنيسة المسيحية الجامعة، بيروت: ١٩٧٥.

٤٤ - ديورانت، ول: قصة الحضارة؛ ترجمة محمد زيدان، ط٣، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣م.

٤٥ - الرازى، فخر الدين محمد الرازى (ت ٦٠٦ هـ / ١٢١٠م): مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، القاهرة: دار الفكر العربى، د.ت.

٤٦ - رأفت عبد الحميد: الدولة والكنيسة، القاهرة: ١٩٧٥م، ٣ أجزاء.

٤٧ - رؤوف عباس: مصر فى القرن التاسع عشر، مصر: دار النهضة العربية، د.ت.

٤٨ - ساويرس بن المقفع (ت بعد ٩٨٧م): تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية (المعروف بسير البيعة المقدسة)، القاهرة: مطبوعات جمعية الآثار القبطية، ١٩٤٣م، ٣ أجزاء.

٤٩ - سعيد بن بطريق (أفيتشيوس) (ت ٣٢٨هـ): التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٩م.

٥٠ - سهام مصطفى أبو زيد: الحسبة فى مصر الإسلام، مصر: الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٥١- سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م (سلسلة تاريخ المصريين، ٥٧).

٥٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م):  
الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٥٣- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: الدر المنثور في التفسير المأثور.

٥٤- شابرول، ج. دى: دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين؛ ترجمة زهير الشايب، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩م (وصف مصر، الكتاب الأول).

٥٥- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ / ٨٢٠م): الأم؛ تصحيح محمد زهرى النجار، ط ٢، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٣م، ٤ أجزاء.

٥٦- شنودة الثالث (البابا): مذكرة القوانين الكنسية (مذكرة لطلبة الكلية الأكليريكية، بالقاهرة) د.ت.

٥٧- صليب سامي: وصية غير المسلم، القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٩م.

٥٨- صليب سوريال (القمص): مذكرات في قوانين الآباء الرسل، القاهرة: الكلية الإكليريكية اللاهوتية للقبط الأرثوذكس، د.ت.

٥٩- صوفي أبو طالب: تاريخ القانون في مصر (العصر الإسلامي)، ط ٢، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٥٥م.

٦٠- طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط ٢، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠٨هـ.

- ٦١- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ / ٩٠٢م): تاريخ الرسل والملوك؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣م.
- ٦٢- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن، القاهرة، دار الريان للتراث، ١٩٨٧م.
- ٦٣- عبد الرحمن بن نصر الشيزري (ت ٥٨٩هـ / ١١٩٣م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة؛ تحقيق ومراجعة السيد الباز العريني، بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٦م.
- ٦٤- عبد الرحمن الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١م.
- ٦٥- عبد السميع محمد أحمد: قوانين الملوك، جامعة القاهرة، ١٩٦٥.
- ٦٦- عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، ط ٢، بغداد جامعة بغداد، ١٩٧٦م.
- ٦٧- عبد الله مصطفى المراغي: التشريع الإسلامي لغير المسلمين، مصر: مكتبة الآداب، د.ت.
- ٦٨- عبد الوهاب خلاف: السياسة الشرعية، أو نظام الدولة الإسلامية، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٠هـ.
- ٦٩- عزيز خانكي: التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية، مصر المطبعة المصرية الحديثة، د.ت.
- ٧٠- عطية مشرقة: القضاء في الإسلام، ط ١، القاهرة: ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م.
- ٧١- علي حسني الخربوطلي: الإسلام وأهل الذمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ (سلسلة التعريف بالإسلام، ٤٩).

- ٧٢- عمر صابر أحمد عبد الجليل: مصرفى مخطوطة حنا النقيوسى؛ ترجمة ودراسة لغوية (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٧٣- عونى برسوم: الزيجة، القاهرة: الكلية الإكليريكية اللاهوتية للقبط الأرثوذكس، ١٩٨١م.
- ٧٤- عونى برسوم: علم الأكليروس - الكتاب الثانى: الأساقفة، القاهرة: الكلية الإكليريكية، ١٩٨٤.
- ٧٥- غريغوريوس بولس بهنام (المطران): أدب الرسالة عند السريان، حلب: ١٩٨١م (دراسات سريانية، ٣).
- ٧٦- فتحى المرصفاوى: تاريخ القانون المصرى (العصر الرومانى) مصر. دار النهضة العربية، ١٩٦٤م.
- ٧٧- فهمى هويدى: مواطنون لاذميون؛ موقع غير المسلمين فى مجتمع المسلمين، ط٢، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠م.
- ٧٨- فيلوثاؤس (الأيفومانس): الخلاصة القانونية فى الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسيين، ط٢، القاهرة: مطبعة التوفيق، ١٩١٣م.
- ٧٩- فيليب حتى: العرب، تاريخ موجز، بيروت: ١٩٤٦م.
- ٨٠- قاسم عبده قاسم: أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٧٩.
- ٨١- قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣م.
- ٨٢- القرطبى، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى (ت ٦٧١هـ / ١٢٧٢م): الجامع لأحكام القرآن، ط٢، بيروت: دار الشام للتراث، د.ت.

- ٨٣- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م):  
صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٨م، جزءان .
- ٨٤- الكاساني، علاء الدين بن أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفى  
(ت ٥٨٧هـ / ١١٩١م): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢، بيروت:  
دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ٧ أجزاء.
- ٨٥- كامل صالح نخلة: سلسلة تاريخ بطاركة الكرسي الإسكندري، ط ١،  
١٩٥٤م.
- ٨٦- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت ٣٥٠هـ / ٩٦١م): كتاب الولاية  
وكتاب القضاة، صححه وهذبه، رفن كست، القاهرة: مؤسسة قرطبة،  
د.ت.
- ٨٧- مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ / ٧٩٦م): المدونة الكبرى، رواية  
سحنون عن عبد الرحيم بن القاسم، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٢٣هـ
- ٨٨- المارودي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري  
(ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٧م): الأحكام السلطانية، بيروت: دار الكتب العلمية،  
د.ت.
- ٨٩- متر، آدم: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري؛ نقله إلى العربية  
محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،  
١٩٩٥م.
- ٩٠- متى المسكين (الأب): القديس أثناسيوس الرسولي، ط ١، مصر: مطبعة دير  
القديس أنبا مقار، ١٩٨١م.
- ٩١- مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم.
- ٩٢- محمد أحمد جاد الولي، وآخرون: أيام العرب في الجاهلية، القاهرة: دار  
إحياء الكتب العربية، د.ت.



- ٩٣- محمد بخيت: إرشاد الأمة إلى أحكام الحكم بين أهل الذمة، مصر المطبعة الأدبية، ١٣١٧هـ.
- ٩٤- محمد حميد الله الحيدر آبادي: مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤١م.
- ٩٥- محمد عبد المنعم القيعي: عقيدة المسلمين والعقائد الباطنية، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٩٨٥.
- ٩٦- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصر: ١٣١١هـ / ١٩٨٣م.
- ٩٧- محمد فؤاد شكرى، آخرون: بناء دولة محمد على، ط٢، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٤٨م.
- ٩٨- محمد محمد أمين: الأوقاف في الحياة الاجتماعية في مصر (١٩٤٨هـ - ١٩٢٣هـ / ١٢٥٠م - ١٥١٧م) القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م.
- ٩٩- محمد نور فرحات: القضاء الشرعى في مصر في العصر العثمانى، مصر: الهيئة المصرية العام للكتاب، ١٩٨٨ (سلسلة تاريخ المصريين، ١٧)
- ١٠٠- محمود السقا: معالم تاريخ القانون المصرى فى العهدين البطلمى والرومانى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥م.
- ١٠١- المنزى، إسماعيل بن يحيى (ت ٨٧٨م): مختصر المنزى لكتاب الأم، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- ١٠٢- المقرئى، تقى الدين أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ): السلوك لمعرفة دول الملوك القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٢م.
- ١٠٣- المقرئى، تقى الدين أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ). المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت: دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٧م.
- ١٠٤- منسى يوحنا (القس): تاريخ الكنيسة القبطية، القاهرة: مكتبة المحبة،

د.ت.

١٠٥- نجيب جبرائيل، موريس صادق: قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين، القاهرة: دار الحقوق للنشر، ١٩٨٧م.

١٠٦- نللى حنا: بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة اجتماعية معمارية، ترجمة حليم طوسون، القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

١٠٧- وليم سليمان قلادة: تعاليم الرسل (الدسقولية)، ط٢، القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٩م.

١٠٨- ونسك. أ. : المعجم الفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ١٩٣٤م، جزآن.

١٠٩- يوحنا سلامة (القمص): اللآلى النفيسة فى شرح طقوس ومعتقدات الكنيسة، ط٤، ١٩٧٩م، ط٥، ١٩٩١م جزآن.

١١٠- يوساب (الأنبا): أسقف فوه (ت ما بين ١٢٦٨ - ١٢٧١م): تاريخ الآباء البطارقة، أعده للنشر الراهب صموئيل السريانى، نبيه كامل، د.ن، د.ت.

١١١- يوسابيوس القيصرى (ق ٤ م): تاريخ الكنيسة؛ ترجمة القمص مرقس داود، القاهرة: مكتبة المحبة، ١٩٧٩م.

١١٢- يوسف القرضاوى: غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى، ط٢، القاهرة مكتبة وهبة، ١٩٨٤م.

الملاحق



## حجة بيع

سبب تحرير الحروف. والموجب تسطيرها هو أن لما كان في يوم الاثنين المبارك ١٢ شهرًا ييب ١٥٨٠ الموافق ١٣ شهر صفر الخير سنة ١٢٨١ حضر بدار البطيركية القبطية بالدرب الواسع بالأزبكية بالمحروسة بين يدي حضرة قدس سيدنا الأب المكرم الخير المعظم البطيريك أنبا ديمتريوس بطيريك الكرازة المرقسية الموقع ختمه وعلامته دام بقاءه المعلم غبريال ابن المرحوم امبارك من أهالي المحروسة بحضرة شهوده المذكورين وهم الحاج بشاي مونس المهندس بالمحروسة والمعلم جرجس فانوس ابن إبراهيم الكاتب كان والمعلم عياد حنا والمعلم نصر ابن حسب الله والقمص يوسف مخايل خادم كنيسة أنبا شنودة بمصر القديمة واطلاعهم وشهادتهم علما سيذكر أشترى الابن المبارك القمص جرجس بشاي خادم كنيسة الست السيدة العذرى المسمية بالدمشيرية الكاينة بدير أبو السيفين بمصر القديمة بماله لنفسه من بايعه المعلم غبريال المذكور جميع ملك كامل الحصنة التي قدرها النصف وربع ثمانية عشر قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراط على الشيوخ في كامل المكان الكاين ذلك بدير أبو السفين المذكور المشتغل في ذلك بدلالة الشهود المذكورين أعلاه على منافع ومرافق وحقوق المحدود ذلك بمحدود أربعة الحد القبلى إلى قسيمه بعضه وباقيه لما بيد ورثة المرحوم جرجس سعد والحد البحرى إلى طاحونة جبالي وقف الأقباط والحد الشرقى لما بيد ورثة جرجس سعد المذكور بعضه وباقيه إلى منزل جرجس بشارة والحد الغربى إلى قسيمه والطريق وفيه الواجهة والباب الايل الحصنة المذكورة في تبائع المكان المذكور إلى المعلم غبريال المذكور النصف اثنى عشر قيراط وإلى أخته شقيقته الحرمة حنونة الربع ستة قراريط بالأرث الشرعى من والدهم المرحوم امبارك بشهادة من ذكروا أعلاه المعلوم عندهم جريان ذلك في ملك المذكورين بوضع يدهم على الحصنة المذكورة من حين وفات والدهم للآن وحوزهم وتصرفهم من غير معارض ولا منازع لهم

فى ذلك ثم وثبت بشهادة المذكورين توكل المعلم غبريال المذكور عن أخته حنونة المذكورة فى مبيع حصتها المذكورة وأن للبائع المذكور ولاية بيع ذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعى ، بدلالة ما شرح أعلاه وبالتصادق على ذلك أشتري صحيحا شرعيا المشتري المذكور بإيجاب وقبول بثمن قدره عن ذلك من الريالات الفرنسية الأبي طاقة مائة ريال عبرة كل ريال عشرين قرش صاغ ديوانى المعبر كمية الثمن المذكور ألفى قرش نصفهم حفظا لأصلهم ألف قرش ثمننا مقبوضا حالا من المشتري المذكور ليد البائع المرقوم قبضا شرعيا بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك بحضور شهوده المذكورين ما هو لنفسه ستة وستين فرانسه وثلثاى وما هو لأخته موكلته المذكورة ثلاثة وثلثين فرانسه وثلث واعترف المشتري المذكور تسلم الحصة المذكورة وحيازتها لنفسه بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علما نافي للجهالة. وبمقتضى ذلك وما شرح أعلاه صار القمص جرجس المشتري المذكور يستحق ملك كامل الحصة التى قدرها ثمانية عشر قيراط المباعة المذكورة فى المكان المذكور يتصرف فى ذلك لنفسه بمفرده خاصة بساير وجوه التصرفات الشرعية دون البائع المذكور ودون كل أحدا وتصادقا على ذلك وثبت لدى الإشهاد به لدى الواضع ختمه وعلامته الكريمة أعلاه بشهادة شهوده المذكورين ثبوتا شرعيا صحيحا تحريرا فى تاريخه أعلاه<sup>(\*)</sup>.

---

(\*) السجل الثانى، ص ٧٠.



## "حكم فى تركة"

أنه فى يوم الأربعاء ٢٥ كيهك سنة ١٥٩٤ بمجلس الشريعة المسيحية قد صار تلاوة أفادة سعادة محافظ مصر الواردة للبطريكنخانة رقم ٢٥ شوال سنة ١٢٩٤ ٨٥ غمرة والأعراض والكشف مرفوقها المتقدمين لسعادة أفندم ناظر الحقانية والخارجية من جناب باسيلي أفندى تادرس بتطلبه من البطريكنخانة استخلاص نفقة أولاد أخته المرزوقين لها من المرحوم ميخائيل بشاى فى تركة جدهم المرحوم بشاى بك ميخائيل ومرسولين للمحافظة بشرح من سعادة المشار إليه رقم ٢١ ل سنة ٩٤ غمرة ٣١ والمذاكرة المحمولة مع ورثة المرحوم بشاى بك وأنفهم أعراض جناب باسيلي أفندى أن أولاد أخته فهم ثلاثة ولدين وبنت قصر ولما أن الجدد ملزوم بنفقة أولاد ابنه كان المرحوم بشاى بك سدد مبلغين من النفقة وبعدها صادف العيا إلى أن تونى فى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٧٧ أفرنكية ومطالب بياقى النفقة باحتساب الفوايض الجميع ٣٧ ٣٢٦٠٠ اثنين وثلاثين ألف وستمائة قرش وسبعة وثلاثين فضة عمله صاغ وبسؤال الورثة ووكلاهما عن ذلك وعن طريقة السداد فتجاوب من برسوم أفندى نجل المرحوم البيك ووهبة أفندى يوسف عبده الوكيل عن كريمات البيك بقبولهما ما يخصهما فى المبلغ المرقوم بعد استبعاد الفوايض متى أقرت الشريعة عليهما هو مطالب به جناب باسيلي أفندى وأما جرجس أفندى اسحق وكيل زوجة المرحوم البيك مع تكرار طلبه وتوجه من لزم إليه لم كان يحضر ولا يجاوب بشئ هذا وبما أن قوانين الشريعة تقضى بملزومية الجدد بنفقة أولاد ابنه لغاية أيام حياته بدون احتساب فوايض لأن شريعتنا لم تقبل فى ذلك وباحتساب النفقة من يوم وفات والد الأولاد لحد أيام حياة المرحوم بشاى بك عن كل نفر خمسة قروش صاغ يومى وجدا أن باقى للثلاثة أولاد من صافى النفقة بعد المتسدد من المرحوم جدهم مدة حياته مبلغ ٢٠ ٢٤٣٦٣ أربعة وعشرين ألف وثلثمائة ثلاثة وستين قرش وعشرين فضة عمله صاغ منه مبلغ ٠٠

١٠٦٥٩ عشرة آلاف وستمائة تسعة وخمسين قرش يخص برسوم أفندى بواقع عشرة قراريط ونصف قيراط ومبلغ ٢٠ ٥٣٢٤ خمسة آلاف وثلثمائة أربعة وعشرين قرش وعشرين فضة يخص الست ابنة كريمة المرحوم البيك بواقع خمسة قراريط وربع قيراط ومبلغ ٢٠ ٥٣٢٤ يخص شقيقتها الست رومة مثلها بتوكيل جناب وهبة أفندى يوسف عبده مبلغ ٢٠ ٣٥٤٥ ثلاثة آلاف خمسة وأربعين قرش وعشرين فضة يخص الست سيدة زوجة المرحوم البيك بواقع الثمن ثلاثة قراريط وهذه القسمة لمناسبة أن تركة المرحوم بشاى بك انحصرت الآن على أطيان وأملاك من مقتضى قسمتهم على حسب الشريعة الغراء وأما الباقي منما هو مطالب به باسيلي أفندى وقدره ١٧ ٨٢٣٧ ثمانية آلاف ومائتان سبعة وثلثين قرش وسبعة عشر فضة صاغ قيمة الفوايض هذا يجرى استبعاده ولذلك قد حكمنا حكماً صحيحاً شرعياً بملزومية تركة المرحوم بشاى بك بمبلغ الأربعة وعشرين ألف وثلثمائة وستين قرش وعشرين فضة عمله صاغ حسبما خص كل من الورثة بواقع القسمة كما توضح قبله وملزوم كل من الورثة يأدى ما خصه إلى جناب باسيلي أفندى أما نقداً أو بقيمته أطيان أو أملاك ورفض مبلغ الثمانية آلاف ومائتان قرش وكسور قيمة الفوايض بدون انتظار لحضور جرجس أفندى أسحق ولا أخذ إجابة منه وعلى هذا يؤخذ القول اللازم من جناب باسيلي أفندى ويعتمد الإجراء بموجب هذا وبعد تسجيله بالسجل يجرى حفظه مع الأعراض والكشف والأفادة والمذاكرة تحريراً فى تاريخه<sup>(\*)</sup>.

---

(\*) السجل الخامس: ص ١.

## نزاع على متعلقات مادية<sup>(\*)</sup>

أنه فى يوم ٩ مسرى سنة ٩٤ بمجلس الشريعة المسيحية بالدار البطريركية قد حضر شخص يدعى ميخائيل عبد السيد وادعى على شخص آخر يسمى فانوس عبد السيد بأخذ ساعة فضة باستيك فضة تعلقه وبحضور فانوس المذكور هنا ودعى لحضور الساعة والأستيك المذكورين فادعى الإنكار وتكليف المدعى بحضور البينة التى تثبت إنكان موجود معه ساعة واستيك وأن فانوس المذكور هو الذى أخذهم فاحضر كل من الحاج تادرس يعقوب الخياط والحاج نخيلة صليب وشهد كل منهما فى وجه المدعى عليه أنه كان معه ساعة وأستيك فضة لغاية يوم دعواه ولم يعلموا من أخذهم منه وبطلب الشهود التى تشهد بأن فانوس هو الذى أخذ الساعة والأستيك فعجز عن حضور البينة وطلب إما فانوس يقر ويحضر الساعة أو يحلف له يمين الله وتكليف فانوس بذلك فأبى عن تحليفه اليمين وأنكر الساعة ولما أن الأصول الشرعية تقضى إما أن فانوس المذكور يحضر الساعة أو ثمنها أما يحلف اليمين والمذكور أبى عن تحليفه وأنكر الساعة فملزوم بدفع الثمن ولما سئل من المدعى عن قيمة الثمن فأخبر بأن ثمن الساعة أثني جنيه والأستيك بثلاثة ريال وبسؤاله عن مدة استعماله الساعة أخبر أنه سنة ونصف فحكم عليه بترك قيمة جنيه فرق الاستعمال وحكم على فانوس عبد السيد المدعى عليه بدفع مبلغ الأثنين فنتى.

وقد قبل بذلك ببيعة خمسة عشر يوم تمضى من تاريخه لغاية شهر شعبان سنة ٩٥ ويحضر الضامن الغارم بذلك ولما تم ذلك على الوجه المسطور قد جرى تحرر هذا لتسجيله بالبطريكةخانة للمعاملة بمقتضاه

ميخائيل عبد السيد

فانوس عبد السيد

بخطه

بخطه

(\*) السجل الخامس ٣٢، ٣٣.

## فسخ زواج<sup>(\*)</sup>

بمجلس الشريعة المسيحية بالدار البطريكية حضرت الحرمة مريم بنت حنا وادعت عدم حصول راحتها من زوجها خليل إبراهيم وعدم التصاقه بها مطلقا من عهد زواجها به وبحضوره وسؤاله عن ذلك فأجاب بحصول عيائه وعدم مقدرته على معاشرات النساء وأحضر شهوده على ذلك وهما عبيد سليمان زوج أخته وواصف مرجان كلاهما مستخدمين بطرف حضرة المطران أنبا يوانس مطران المنوفية وبحضور حضرات محمد أفندى شكرى خوجه بمدرسة الطب بالاسبتيالية وإبراهيم أفندى منصور حكيم البطريركخانة للكشف على خليل المذكور بمعرفتهما وإيضاح ما يترأى من الكشف ولما أجريا الكشف قد أجابا بأن خليل إبراهيم مريضا بانفيزيما مزمنة نتج عنها انيميا متقدمة نشأ عنها فقد خاصة الجماع وبأن المرض الأصلي المسبب لذلك غير قابل للشفاء فقوة الجماع لا ترجع له مع الزمن فبنا على كلما ذكر وما نص بالقانون فقد حكمنا بفسخ هذه الزيجة وأعطا الزوجة التصريح بزواجها بخلاف زوجها المذكور من أبناء الطائفة الأرثوذكسين ما عدا خليل خليل إبراهيم المحكى عنه ما دام انه عيان ولا يومل شفاه كإجابة الحكماء المومى إليهم وحيث أن مريم المذكورة أقرت بان لها طرفه مبلغ إثنتين بنتوا متأخر صداقها فقد تحصل منه وتسلم إليها وقد تحرر بهذا صورة إعلان بختم قدس سيدنا أعلاه حيث صار التفريق ما بين الحرمة مريم بنت حنا وزوجها خليل إبراهيم بالنسبة لعيائه وفقده خاصة الجماع ومع معالجته فلا يومل شفاه كما ثبت ذلك من شهادة الشهود وكشف الحكماء بموجب المحضر المحرر عن ذلك ومسجل بالبطريكخانة واقتضى تحرير هذا بيد الحرمة مريم المذكورة بتصريحا بزواجها بمن تريده من أبناء الأقباط الأرثوذكسين وهى ومن يتزوج بها ومن يقرن زواجهما يكونوا محالين مباركين.

---

(\*) السجل الخامس

## تنصيب أوصياء<sup>(\*)</sup>

اعلام شرعى صادر من بطريكخالة الأقباط الأرثوذكسين بمصر المحروسة عنما سيأتى ذكره فيه وهو أنه لما توفى المرحوم يعقوب جرجس من أبيار وترك ما يورث عنه شرعا وقد علم من ما أعرضته زوجته الست مريم بأن لها أولاد منه قصر وترغب حصر تركته وأعطائها حقوقها وحفظ حقوق القصر قد صار البحث فيما إذا كان يوجد وصى من قبل الأب أم كيف وأن لم يجد فمن هو الأحق بالوصاية على الأولاد القصر المذكورين وهم متياس وناشد وهيلانة وروزه فوردت افادة القمص حنا رئيس دير البراموس الذى تعين لحصر التركة رقم ١٢ برمهات سنة ٥٩٦ بعدم وجود وصى من قبل الأب وأن والدته الأولاد هى الأحق بالوصاية عليهم وبعرض ذلك لقدس السيد الأب البطريك وأحاطته علما به فقد أقام الست مريم المذكورة وصية شرعية على أولادها المذكورين وأذنها باستيلا كافة حقوقهم فيما يخصهم فى تركة والدهم وتتصرف لهم وعليهم بما فيه صالحهم وتحفظ لهم حقوقهم بعد مصروفهم الضرورى لحين بلوغ رشدهم وتعمل فى ذلك بخوف الله على شرط أنها لا تتزوج حال كون أولادها صغارا وأن هى تزوجت قبل بلوغهم سن الرشد فتعزل من الوصاية وتسلم كافة حقوقهم لمن يقام وصيا شرعيا من قبل سيادته وهى قبلت الوصاية على هذا الشرط وقد أقيم جناب قدس أفندى عطا الله مراقبا عليها ومباشرا لتصرفاتها فى حقوق القصر وتحرر هذا بيدها تأييدا لوصايتها وإيزانا لها بما ذكر فيه جرى ذلك وحرر فى يوم الثلاث ١٥ برمهات سنة ٥٩٦ الموافق ١٢ ربيع آخر سنة ٢٩٧.

---

(\*) السجل الخامس ص ١٢٦.

## شهادة حسن سير وسلوك (\*)

صورة شهادة بختم قدس سيدنا بطريكخانة الأقباط الأرثوذكس بمصر شهد أن  
عبد المسيح أفندى حنا مستقيم الأحوال وسلوكه حميد ولم يكن له سوابق ذميمة  
البتة وسنه يبلغ ستة وعشرين سنة الآن حيث أن مولده كان في شهر هاتور سنة  
١٥٧٢ قبطية الموافق شهر نوفمبر سنة ١٨٥٥ أفرنكية وتحررت هذه شهادة  
بذلك.

---

(\*) السجل السادس ص ٢٥٠.



## شهادة خلو موانع<sup>(\*)</sup>

شهادة بختم قدس سيدنا مضمونها بأن صمويل أفندى عبد الملك من أهالى بندر قوص حينئذ بمصر المحروسة ومستخدما بوظيفة كاتب بطرف السيد أحمد بدوى ومحمود البهيدى لم يتزوج لحد الآن ولا سبق منه خطوبة ولا عقد ولا غير ذلك وكان ذلك بشهادة كل من غالى خليل مقار من إسنا واندراوس سعد وأبادير أفلوديوس وحنين بطرس وبشأى بشارة بعد ثبوت معرفتهم بمعرفة حضرت اسطفانوس أفندى مقار وشهادته بمعرفتهم.

---

(\*) السجل الخامس ص ٩٦.

## شهادة عماد<sup>(١)</sup>

صورة شهادة نامة محررة من بطريكنخانة الأقباط الأرثوذكسين عنما يأتى ذكره وهو أنه بنا على تطلب الست ورده بنت أيوب من سكان درب الجنينة بالموسكى تحرير شهادة عن تاريخ عماد بنتها المسماه رومة بنت المرحوم فرج الياس وتاريخ وفات والدها قد صار التحرى عن ذلك واتضح أن عماد رومة المذكورة كان فى منتصف شهر طوبة سنة ٧٩ للشهداء الأظهار الموافقة سنة ١٨٦٣ مسيحية ووفات والدها كانت منمدة اثنى عشر سنة بجهات السودان ولم يسبق زواجها بأحد قبل تاريخه بل لم تنزل بغير زواج لحد الآن وتحررت هذه الشهادة بيدها.

---

(١) السجل الخامس ص ٢٨.





TEL-3562364

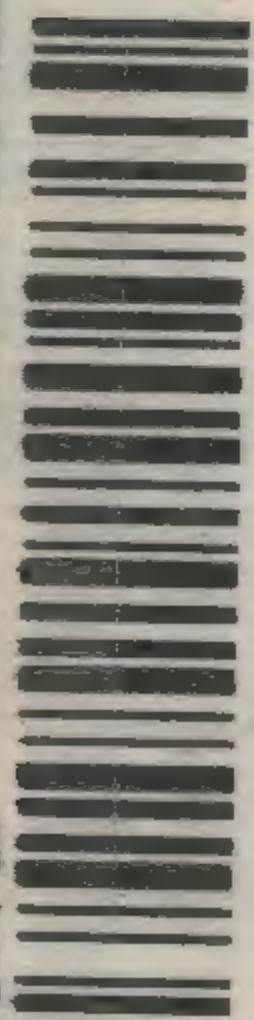
شركة مطابع الطوبجى التجارية





## القضاء القبطى فى مصر

تتناول هذه الدراسة نشأة القضاء القبطى المسيحى ،  
وتطوره فى العصر الرومانى ، والأسس النظرية التى قام عليها ،  
وتأثره باعتراف الأباطرة والرومان بالمسيحية وتداخل  
التشريعات الكنسية مع التشريعات المدنية ، ومنذ دخول العرب  
مصر ، مر القضاء القبطى بمراحل متعددة أثرت على تقنيناته  
وممارساته الواقعية ، وفى العصر العربى ، تناولنا التقنين  
الفقهى للنظام القضائى للقبط ، ومدى اعتبار الحكام لهذا  
التقنين ، والعوامل التى أثرت على مسار القضاء القبطى ، ومدى  
الصلاحيات القضائية الممنوحة للبطاركة ، وختمنا هذه الدراسة  
بتفصيل دقيق عن الإجراءات المتبعة فى سير الدعاوى وكيفية  
إصدار الأحكام وتنفيذها .



0506425